مِن سَعة العَربيّة

تأليف

إبراهيم السامرائي



دار الجيل

بيروت

من سعة العربية


لسان العرب

مِنْ سَعَةِ العَرَبِيَّة

تأليف

إبراهيم السَّامرائي



دَارُ الجيل

بيروت

الطبعة الأولى
١٤١٤هـ - ١٩٩٤م





مقدمة

أحمده واستعينه .وأصلي وأسلم على أفصح من نطق بالضاد صلاة وسلاماً باقيين إلى يوم الدين.

وبعد

هذا موجز عرضت فيه لموضوع من الموضوعات التاريخية في النحو العربي أسميته «سعة العربية».

ان هذه السعة تشتمل على مواد لم يُعن بها النحويون، فلم يطيلوا النظر في الأصول التاريخية التي تتصل بلغة التنزيل ولغة الأثر الشريف.

ان هذه الأصول التي وقفت عليها تظهر أن ما ذهبوا إليه من التضييق على استيعابهم لا يعطينا صورة شاملة للعربية التاريخية، اذ ليس ما صنفوه من قواعد مشتملاً على هذه المادة الواسعة من الرؤية التاريخية.

ومن أجل هذا أسميت ورقاتي هذه «سعة العربية» لأن الدارس يقف فيها على مواد لم يعرض لها النحويون، وعلى أخرى لم يعرض لها اللغويون.

كتب بصنعاء في شهري ذي القعدة وذي الحجة من سنة ١٤١٠ هـ.



أين «النحو» من سعة العربية

هذه ورقات تندرج في تاريخ العربية أقف فيها القارئ على مادة لغوية تبتعد عن المألوف في قواعد النحو واللغة.

أقول: تبتعد عن المألوف في قواعد العربية، وذلك لأن النحاة واللغويين الأوائل لم يستوفوا الاستقراء، واقتصروا على الكثير الشائع، وعدّوا ما ابتعد عن هذا الكثير «لغة». ان هذا المصطلح الأخير وهو «لغة» ذهبوا فيه الى أنه شيء مما ندعوه «لهجة» في مصطلحنا المعاصر.

على أنهم لم يصلوا الى الاستقراء الوافي في جهدهم اللغوي، ومن هذا أنهم لم يقفوا على لغة «الحديث الشريف» وقفات طويلة. إن حجتهم في ذلك تقوم على أن «الحديث» قد يُروَى بمعناه كما يُروَى بلفظه، وفاتهم ان «الحديث» من العلوم الاسلامية التي أولاها رجال الحديث عناية فائقة لم يحظ بها علم آخر من علومهم.

ومن هنا لم يكن للغة الحديث في استقرائهم ما كان للغة التنزيل، وربما قصّروا في هذا الجهد أيضاً، فلم يطيلوا النظر في لغة التنزيل أيضاً على مبلغ انصرافهم لـ «معاني القرآن». لقد شغلوا بالأقوال النادرة يطلقها الأعراب في «لغة» من لغات القبائل، واحتفلوا بهذه «النوادر» أيّما احتفال. ونحن واجدون في لغة الحديث الشريف مـوادَّ لغويـة لا تأتلف هي والقـواعد المسـطورة في «المصنّفات» النحوية المشهورة.

وسأعرض في «ورقاتي» هذه لنماذج لغوية وردت في الحديث الشريف تخالف المشهور المعروف في قواعد العربية.

ومن هذا وقوع التمييز بعد فاعل نعم وبئس ظاهراً.

١ - جاء في الحديث قول النبيّ ﷺ: «نِعمَ المنيحةُ اللقحةُ الصفيّ مِنحةً»[١]. وقول امرأة عبدالله بن عمرو، تعنيه «نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشاً ولم يفتش لنا كنفاً، منذ أتيناه»[٢].

وقول المَلَك: «ولَنِعْمَ المجيء جاء»[٣].

قال ابن مالك: تضمّن الحديث الأول والثاني وقوع التمييز بعد فاعل نعم وبئس ظاهراً. وهو مما منعه سيبويه: فإنه لايجيز أن يقع التمييز بعد فاعل نعم وبئس، إلا اذا أضمَرَ الفاعل، كقوله تعالى: ﴿بئس للظالمين بَدَلاً﴾[٤].

أقول: كأنّ سيبويه يعتمد على ما ورد من لغة التنزيل، وعلى ما جاء من كلام العرب موافقاً لما ورد في لغة التنزيل، وهو ما استشهد به النحاة كقول بعض الطائيين:

لنِعِمَ امرأً أوسٌ اذا أزمة عَرَتْ ونِعْمَ للمعروف ذو كانَ عوَّدا[٥]

والذي في كتب النحو أن المبرّد أجاز وقوعه بعد الفاعل الظاهر، كما في «المقتضب». وحجة أهل المنع، وهو مذهب سيبويه وجماعة، بعد الفاعل الظاهر: ان التمييز يأتي لرفع الإبهام. ولا إبهام إلا بعد الإضمار، فتعيّن تركه مع الإظهار.

---

(١) أخرجه البخاريّ في: ٥١ - كتاب الهبة، ٣٥ - باب فضل المنيحة.
(٢) أخرجه البخاريّ في: ٦٦ - كتاب فضائل القرآن، باب في كم يُقرأ القرآن.
(٣) أخرجه البخاريّ في: ٥٩ - كتاب بدء الخلق، ٦ - باب ذكر الملائكة.
(٤) سورة الكهف، الآية ٥٠. وانظر شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٠٧.
(٥) المصدر السابق.

قال ابن مالك: وهذا الكلام تلفيق، عار من التحقيق، فإن التمييز بعد الفاعل الظاهر، وإن لم يرفع إبهاماً، فإن التوكيد به حاصل فيسوغ استعمالاً، كما ساغ استعمال الحال مؤكدة، نحو: ﴿ولّى مُدبراً﴾[1]؛ و﴿يوم أبعَثُ حيّاً﴾[2].

مع أن الأصل فيها أن يبيّن بها كيفية مجهولة. فكذا التمييز أصله أن يُرفَع به إبهام، نحو: له عشرون درهماً. ثم يجاء به بعد ارتفاع الإبهام قصداً للتوكيد، نحو: عنده من الدراهم عشرون درهماً. ومنه قوله تعالى: **﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عَشَر شهراً﴾**[3].

ومنه قول أبي طالب:

ولقد علمتُ بأنّ دينَ محمدٍ من خير أديان البريّة دينا[4]

فلو لم ينقل التوكيد بالتمييز بعد إظهار فاعل نعمَ وبئس، لساغ استعماله قياساً على التوكيد به مع غيرهما. فكيف؟ وقد صحّ نقله، وقرر فرعه وأصله[5].

أقول: ليس قول سيبويه وأصحابه من الأقوال الضعيفة المردودة، فهو عربية فاشية، وبها جاءت لغة التنزيل العزيز، وأقيمت عليه، لهذا السبب، القاعدة. غير أن ما ورد في الحديثين، فهو من العربية الأخرى غير تلك التي فشت وشاعت، وليس من حاجة الى أن يؤتَى لها بشرح كما صنع ابن مالك ليبين أنها حقيقة، وان حجة القائلين الأوَل، ومنهم سيبويه، بالمنع «تلفيق عار من التحقيق» كما ذهب.

---

(١) سورة النمل، الآية ١٠.

(٢) سورة مريم، الآية ٣٣.

(٣) سورة التوبة، الآية ٣٦.

(٤) شواهد التوضيح ص ١٠٩، وفي اكثر كتب الشواهد.

(٥) المصدر السابق. وقائل البيت ابو طالب عم النبيّ ـ عليه الصلاة والسلام ـ، وهو مثبت في سائر المصنفات النحوية.

ثم ان ما ورد منها في الشعر فلنا أن نقول فيه: إنها لغة الشعر يأتي إليها الشاعر مضطراً وغير مضطرّ من كل سبيل.

أقول أيضاً: ومما جاء من الشعر شاهداً في مجيء التمييز مع ذكر الفاعل ظاهراً قول جرير يمدح عمر بن عبد العزيز:

تزوَّدْ مثلَ زاد أبيك فينا ... فنِعمَ الزاد زادُ أبيكَ زادا

فما كَعْبُ بن مامةَ وابنُ سُعدَى ... بأجودَ منكَ يا عُمَرَ الجوادا[1]

وقول جرير يهجو الأخطل:

والتغلبيّون بئس الفَحلُ فَحلُهُمُ ... فَحْلاً وأُمُّهُمُ زَلاّء منطيقُ[2]

وقول الآخر:

نِعمَ الفتاةُ فتاةً هندُ لو بَذَلَتْ ... ردَّ التحيّة نُطقاً أو بإيماءِ[3]

وقال ابن مالك في «قول المَلَك»: «ولَنِعمَ المجيء جاء»: انه شاهد على الاستغناء بالصلة عن الموصول، أو بالصفة عن الموصوف في باب نِعم. لأنها تحتاج الى فاعل هو المجيء، والى مخصوص بمعناها وهو مبتدأ، مخبر عنه بنعم وفاعلها. وهو في هذا الكلام وشبهه موصول أو موصوف بـ «جاء». والتقدير: ولَنِعْم المجيء الذي جاء، أو، ولنعم المجيء مجيء جاء. وكونه موصولاً أجود لأنه مخبَر عنه، وكون المخبر عنه معرفة أولى من كونه نكرة[4].

أقول: في الذي جاء به ابن مالك من التقدير تكلف، وذلك أنه أحال مفهوم الحديث الى شيء آخر يستغلق فهمه.

---

(١) البيتان من شواهد المغني وابن يعيش وغيرهما، والشاهد هنا هو البيت الأول الذي ورد فيه التمييز بعد الفاعل وهو اسم ظاهر. والبيت الثاني من شواهد باب النداء، وهما في كتب النحو، وكتب الشواهد.

(٢) وهو من الشواهد المشهورة المذكورة.

(٣) ذكر الشاهد في كتب النحو، وقائله غير معروف.

(٤) شواهد التوضيح ص ١١٠.

وبعدُ، فالذي ورد في هذه الاحاديث الثلاثة غير المشهور في القاعدة النحوية، وان في العربية، نثراً وشعراً، سعة. وهذا يتيح للدارسين في العربية المعاصرة أن يجدوا مجالاً في القول قبل أن يُهرعوا الى حمل غير المشهور المخالف للقاعدة على الخطأ.

٢ - وقال النحاة بعدم جواز المعطوف، وأن لا يعطف الظاهر على ضمير متصل إلا بعد توكيد الضمير بآخر منفصل.

وقد ورد حذف المعطوف للعلم به في قوله ﷺ: «اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله والسحر»[١].

وقول عليّ - رضي الله عنه - : «كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: كنت وأبو بكر وعمر. وفعلتُ وأبو بكر وعمر. وانطلقت وأبو بكر وعمر»[٢].

وقول عمر - رضي الله عنه - : «كنتُ وجار لي من الأنصار»[٣].

وقول رسول الله ﷺ: «أسكُن فما عليك إلاّ نبيّ أو صديق أو شهيد»[٤].
وقول ابن عبّاس - رضي الله عنه - : «كُلْ ما شئت، واشرَب ما شئت ما أخطأتْكَ اثنتان: سَرَف أو مخيلة»[٥].

قال ابن مالك: تضمّن الحديث الأوّل حذف المعطوف للعلم به، فان التقدير: اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله والسحر وأخواتهما.

---

(١) أخرجه البخاريّ في: ٧٦ - كتاب الطب، ٤٨ - باب الشرك والسحر من الموبقات.
(٢) أخرجه البخاريّ في: ٦٢ - كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، - باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً».
(٣) أخرجه البخاريّ في: ٤٦ - كتاب المظالم والغَصب، ٢٥ - باب الغرفة والعلّية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها.
(٤) أخرجه البخاريّ في: ٦٢ - كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، ٦ - باب مناقب عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -.
(٥) أخرجه البخاريّ في: ٧٧ - كتاب اللباس، ١ - باب قول الله تعالى: قل مَن حرّم زينة الله...

وجاز الحذف لأن «الموبقات» سبع بُيِّنت في حديث آخر. واقتصر في هذا الحديث على اثنتين، تنبيهاً على أنهما أحقّ بالاجتناب.

وقال: ومن حذف المعطوف لتبيّن معناه قوله تعالى: ﴿**فمن كان منكم مريضاً أو على سَفَرٍ فعِدّة من أيامٍ أُخَر**﴾[1]، أي فأفطر فعدّة من أيام أُخَر.

ومنه قوله تعالى: ﴿**ومَن قَتَلَه منكم متعمِّداً فجزاءُ مثلُ ما قَتَل من النَّعَم**﴾[2]، أي ومَن قَتلَه منكم متعمّداً أو غيرَ متعمِّد.

ومنه قوله تعالى: ﴿**وجعلَ لكم سرابيلَ تَقيكم الحرَّ وسرابيلَ تقيكُم بأسكم**﴾[3]، أي تقيكم الحرَّ والبرد.

ومنه قول الشاعر:

كــأنّ الحَصَى من خَلْفِهـا وأمــامهـا اذا نَجَلَتْـه رِجْلُهـا خَذْفُ أعسَرَا[4]

أي إذا نجلته رجلها ويدها.

أقول: وسعة العربية مستغنية عن اشتراط النحويين، ومنهم ابن مالك، في جواز حذف المعطوف إذا عُلِم، فقد حُذف المعطوف دون أن يكون في الكلام إشارة أو إيماءة إلى حذفه، ولكنه معروف في الفهم، والعارفون بفنون القول يدركون هذا، والذي ورد في الآيات التي ذكرت وفي غيرها شاهد على ما ذهبت إليه.

وقال ابن مالك: وتضمّن الحديث الثاني والثالث صحة العطف على ضمير الرفع المتصل، غير مفصول بتوكيد أو غيره، وهو مما لا يجيزه النحويون في

---

(١) سورة البقرة، الآية ١٨٤.
(٢) سورة المائدة، الآية ٩٥.
(٣) سورة النحل، الآية ٨١.
(٤) قائل البيت امرؤ القيس (الديوان).

النثر إلا على ضعف. ويزعمون أن بابه الشعر، والصحيح جوازه نثراً ونظماً[1].

أقول: كلام ابن مالك هذا حجة على النحويين، وبيان على ان استقراءه لفصيح الكلام غير وافٍ، فقد اقتصروا وقلّلوا. وكأنهم استبعدوا لغة الحديث إلا ما أفادهم منها وهو قليل، في حين أنهم عوّلوا على شواهد نادرة لا يُعرف أصحابها كما صنعوا هم أنفسهم أمثلة يتردّد فيها زيد وعمرو وهند...

وقد أورد ابن مالك من الشواهد الكثيرة نثراً وشعراً مما يجعلنا متردّدين في أخذ القاعدة النحوية مأخذ العلم. ومن ذلك ما ورد من قول علي وعمر ـ رضي الله عنهما ـ. ومنه قوله تعالى: ﴿**لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا**﴾[2].

إن واو العطف فيه متصلة بضمير المتكلمين، ووجود «لا» بعدها لا اعتداد به، لأنها بعد العطف، ولأنها زائدة، اذ المعنى تام بدونها.

وقال ابن مالك: وتضمّن الحديث الرابع والخامس استعمال «أو» بمعنى الواو، فإن معنى «ما عليك إلاّ نبيّ أو صديق أو شهيد» فما عليك إلاّ نبيّ وصديق وشهيد.

وكذا قول ابن عبّاس: «ما أخطأتْكَ اثنتان: «سَرَف أو مخيلة» معناه: ما أخطأتْكَ اثنتان: سَرَف ومخيلة»[3].

أقول: اذا كان لنا أن نقول: إن ما ورد في الشعر مما يكون فيه هذا الحذف محمول على أنه لغة شعر، وان الشاعر يصل الى ما يريد فيتجاوز الحدود، فكيف نقول في هذه الشواهد النثرية؟ ومن العجيب أن نتردد في شعر الجاهليين فنزعم أن ما ورد من ذلك خلاف القاعدة، لا أدري كيف نستبعد قول امرئ القيس:

---

(1) شواهد التوضيح ص ١١٤.
(2) سورة الأنعام، الآية ١٤٨.
(3) شواهد التوضيح ص ١١٥.

فظلّ طُهاة اللحم ما بين مُنْضجٍ صَفيفَ شِواءٍ أو قديرٍ مُعَجَّلِ [1]

ونستبعد قول الحماسي (وهو جعفر بن علبة الحارثي):

فقالوا لنا: ثنتان لا بدّ منهما صدورُ رِماحٍ أُشرعَت أو سَلاسِلُ [2]

وكذلك قول الآخر:

قومٌ اذا سمعوا الصَّريخَ رأيتَهُمُ من بين مُلْجِمٍ مُهْره أو سافعٍ [3]

وعلى العكس من هذا استعملت الواو وأريد بها معنى «أو»، ومن ذلك ما ذهب اليه علي بن الحسين ـ رضي الله عنهما ـ في قوله تعالى: ﴿**مَثْنَى، وثُلاث ورُباعَ**﴾[4].

أقول: وهذا باب كبير يندرج في سعة العربية التي لم يدرك مجالها اللغويون والنحاة.

٣ ـ وقد يعود ضمير مؤنث الى مذكر، ومنه:

قول رسول الله ﷺ: «ما العَمَل في أيام أفضل منها في هذه الأيّام». قالوا: ولا الجهاد في سبيل الله؟ قال: «ولا الجهاد في سبيل الله إلاّ رجلٌ خَرَجَ يخاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء»[5]. قال ابن مالك: في هذا الحديث إشكال من جهتين: إحداهما عود ضمير مؤنث في «منها» الى العمل، وهو مذكّر. والثانية: استثناء رجل من الجهاد، وإبداله منه مع تباين جنسيهما.

فأما الأوّل فوجهه أن الألف واللام في العمل لاستغراق الجنس، فصار

---

(١) مطولة امرىء القيس «المعلقة». وقال الوزير أبو بكر بن أيوب: وفي خفض «قدير» وجهان: أحدهما أنه خفض على الجوار على «شواء». والوجه الثاني أنه أراد: بين منضج صفيف شواء، وعطف أو قدير، على نية الإضافة في «صفيف».

(٢) جعفر بن علبة الحارثي من شعراء «الحماسة».

(٣) من أبيات الحماسة، ومن شواهد المغني. وفي «أساس البلاغة»: اذا نَقَع الصريخ، والبيت لحميد بن ثور الهلالي.

(٤) سورة النساء، الآية ٣.

(٥) شواهد التوضيح ص ١١٦.

بهما فيه عموم مصحح لتأوّله بجمع، كغيره من أسماء الأجناس المقرونة بالألف واللام الجنسية. ولذلك يُستثنى منه نحو: ﴿إن الإنسان لفي خُسْرٍ * إلاّ الذين آمنوا﴾[1]. ويوصف بما يوصف به الجمع، كقوله تعالى: ﴿أو الطفل الذين لم يَظهروا﴾[2]. وكقول بعض العرب: أهلَكَ الناس الدرهم البيض والدينار الحُمر.

فكما جاز أن يوصف بما يوصف به الجمع، لِما حَدَث فيه من العموم، كذلك يجوز أن يعاد إليه ضمير كضمير الجمع، فيقال: الدينار بها هلك كثير من الناس، لأنه في تأويل الدنانير. وما العمل في أيام أفضل منها في هذه الأيام، لأنه في تأويل الأعمال. ويجوز أن يكون أُنِّث ضمير العمل لتأويله بحسنة، كما أوَّلَ «الكتاب» بصحيفة من قال: أَتَتْه كتابي.

وأما الثاني فالوجه فيه أنه على تقدير: ولا الجهاد إلاّ جهاد رجل، ثم حُذِفَ المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه. والأصل في «ولا الجهاد» أَوَلا الجهاد؟ في قول النبيّ ﷺ: «وإنْ زَنَى وإنْ سَرَق» فإن الأسل فيه: «أو إنْ زَنَى وإن سَرَق؟»[3].

٤ - في اتصال نون الوقاية بالاسم الفاعل.

ومنها قول النبي ﷺ لليهود «فهل أنتم صادقوني»[4].

قال ابن مالك: مقتضى الدليل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة الى ياء المتكلم لنفيها خفاء الإعراب. فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك، فنبّهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل، كقول الشاعر:

وليس بمُعييني وفي الناس مُمتِعُ ... صديق اذا أعيَا عليَّ صديقُ[5]

---

(١) سورة العصر - الايتان ٢ - ٣.

(٢) سورة النور - الآية ٣١.

(٣) شواهد التوضيح ص ١١٧ - ١١٨.

(٤) أخرجه البخاريّ في: ٧٦ - كتاب الطب، ٥٥ - باب ما ذكر في سَمّ النبي ﷺ.

(٥) من شواهد المغني، وقائله مجهول.

وكقول الآخر:

وليس الموافيني ليُرفَد خائباً فإنّ له أضعاف ما كانَ أمَّلا[1]

أقول: اذا كنّا نُضعِّف القيمة اللغوية لهذه المسألة بورودها في هذين البيتين على ان ذلك قد يعرض للشعر، وأن الشاعر ممتحن بموادّه اللغوية، أقول: اذا كان هذا فماذا نقول في ورود هذه المسألة في لغة الحديث في قوله ﷺ: «فهل أنتم صادقوني»؟

من العلم أن نقول: ان العربية وسعت هذه المسألة، وكان على أهل الدرس في كلام العرب ان يقفوا عليها. وقال ابن مالك:

«ولما كان لأفعل التفضيل شبه بفعل التعجّب، اتّصلت به النون المذكورة أيضاً في قول النبيّ ﷺ: «غير الدجّال أخوَفني عليكم»[2]. والأصل فيه: «أخوَف مخوفاتي عليكم»، فحذف المضاف الى الياء، وأقيمت هي مقامه، فاتصل «أخوف» بها مقرونة بالنون، كما اتصل «معيي» و«الموافي» بها في البيتين المذكورين[3].

٥ - في وقوع زيادة «من» بغير شرط.

ومنه قول عائشة - رضي الله عنها -: «كان يُصلّي جالساً، فيقرأ وهو جالس، فاذا بقي من قراءته نحو من كذا»[4]. قال ابن مالك: من روى:

---

(١) من شواهد المغني، وقائله مجهول. أقول: إن مسألة الجهل بقائل البيتين لا يحمل الضيم عليهما، ولا يعني ان المسألة اللغوية شيء من صناعة النحويين، بل إنهما جاءا بما قضت به سعة العربية، والحديث الشريف مؤيد لهذا.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في: ٥٢ - كتاب الفتن وأشراط الساعة، حديث رقم ١١٠ (ط. عالم الكتب).

(٣) شواهد التوضيح ص ١١٩.

(٤) أخرجه البخاريّ في: ١٨ - كتاب تقصير الصلاة، ٢٠ - باب اذا صلّى قاعداً ثم صحَّ أو وَجَد خفّةً تمّم ما بقي.

«نحوٌ من كذا»، بالرفع، فلا إشكال فيه. وإنما الإشكال في رواية من رَوَى: «نحواً» بالنصب. وفيه وجهان:

أحدهما أن تكون «من» زائدة، ويكون التقدير: فاذا بقي قراءته نحواً، «فقراءته» فاعل «بقي»، وهو مصدر مضاف الى الفاعل، ناصب «نحواً» بمقتضى المفعولية.

وزيادة «من» على هذا الوجه لا يراها سيبويه. لأنه يشترط في زيادتها شرطين: أحدهما تقدّم نهي أو نفي أو استفهام. والثاني كون المجرور نكرة.

والأخفش لا يشترط ذلك. وبقوله أقول، لثبوت زيادتها، دون الشرطين نثراً ونظماً.

فمن النثر قوله تعالى: **﴿يُحَلَّون فيها من أساور﴾**[1]، و**﴿آمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم﴾**[2]. ومنه قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ في رواية من نصب «نحواً».

ومن ثبوت ذلك نظماً قول عمر بن أبي ربيعة:

وينْمي لها حبُّها عندنا ... فما قالَ من كاشحٍ لم يَضِره[3]

وقول جرير:

لـمّا بَلَغنا إمام العدل قلتُ لهم ... قد كان من طول إدلاجٍ وتهجير[4]

ومثله:

وكنت أرى كالموت من بين ساعةٍ ... فكيف ببينٍ كان موعدَه الحشرُ[5]

---

(١) سورة الكهف، الآية ٣١.

(٢) سورة الحج، الآية ٢٣.

(٣) قال شارح الديوان: يجوز أن تقرأ «لم يضُرّ» بضم الضاد وتشديد الراء على أنه مضارع «ضرّه»، أي أوقع به الضرّ. ويجوز أن تقرأه بكسر الضاد وسكون الراء على أنه مضارع «ضاره»، والمعنى واحد.

(٤) الديوان.

(٥) قال العيني: قائله هو سلمة بن يزيد بن مجمع الجُعفيّ.

ومثله:

يـظل بـه الحـربـاء يمثـل قـائـماً ويُكـثِرُ فيـه من حنين الأبـاعِـد[1]

٦ ـ في حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط.

ومنه قول رسول الله ﷺ لسعد ـ رضي الله عنه ـ: «إنك إن تركتَ ولدَكَ أغنياء خير من أن تتركهم عالة»[2].

وقوله ﷺ لأُبَيّ بن كعب: «فإن جاء صاحبها، وإلا استَمتَع بها»[3].
وقوله ﷺ لهلال بن أميّة: «البيّنة وإلاّ حَدٌّ في ظهرك»[4].

قال ابن مالك: تضمن الحديث الأول حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط، فإن الأصل: إن تركتَ ولدَكَ أغنياء فهو خير. وهو مما زَعَم النحويون أنه مخصوص بالضرورة. وليس مخصوصاً بها، بل يكثر استعماله في الشعر، ويقلّ في غيره[5].

أقول: ان وروده في غير الشعر يثبت سعة فنون القول في العربية. ولعل هذا في حقيقته يدخل في باب الايجاز الذي هو ملاك البلاغة. لقد جاء في خطبة بشر بن المعتمر: البلاغة الإيجاز. ان من ورود هذا في غير الشعر ما تضمّنه الحديث المذكور قراءة طاوس: ﴿ويسألونك عن اليتامى قل إصْلَاحُ لهم خيرٌ﴾[6]، أي أصلِحْ لهم فهو خير.

---

(١) لسان العرب (حرب).
(٢) أخرجه البخاريّ في: ٨٥ ـ كتاب الفرائض، ٦ ـ باب ميراث البنات.
(٣) أخرجه البخاريّ في: ٤٥ ـ كتاب اللقطة، ١٠ ـ باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق.
(٤) أخرجه البخاريّ في: ٦٥ ـ كتاب التفسير، سورة النور، الآية ٣ ـ باب قوله: ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين.
(٥) شواهد التوضيح ص ١٣٣.
(٦) سورة البقرة، الآية ٢٢٠.

قال ابن مالك: ومن خَصّ هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضيَّق حيث لا تضييق. بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير[1].

ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر:

أَأُبَيُّ لا تَبعَد وليس بخالدٍ حيٌّ، ومن تُصِب المَنونُ بعيدُ[2]

ومثله:

فهل أنا إلاّ مثلُ سَيِّقةِ العِدَى إنِ استَقْدَمت نَحْرٌ وإنْ جَبأَت عَقْرُ[3]

ومثله:

بَني ثُعَلٍ لا تُنكعوا العَنْزَ شِربَها بني ثُعَلٍ من ينكَع العَنْزَ ظالمُ[4]

قال ابن مالك: «واذا حَذَفْتَ الفاء والمبتدأ معاً، ولم يَخصّ ذلك بالشعر، فحذف الفاء بعدها أولى بالجواز وإن لا يَخصّ بالشعر.

فلو قيل في الكلام: إن استَعَنْتَ أنتَ مُعان، لم أمنَعه. إلا أنه لم أجده مستعملاً والمبتدأ مذكور، إلاّ في شعر كقول الشاعر:[5]

من يفعل الحَسَنات الله يشكُرُها والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثْلانِ[6]

ومثل حذف المبتدأ مقروناً بفاء الجواب، حذفه مقروناً بواو الحال، كقول عمر بن أبي سَلَمة: «رأيت رسول الله ﷺ يصلّي في ثوبٍ واحد، مشتمل به، في بيت أمّ سلمة»[7]، برفع «مشتمل».

---

(١) شواهد التوضيح ص ١٣٤.

(٢) من أبيات الحماسة، وقائله الضبيّ. قال التبريزي: ومثله: «من يفعل الخير الله يشكرها» أراد: فالله يشكرها.

(٣) وقائله: نُصيب بن رَباح.

(٤) من شواهد «الكتاب». قائله رجل من بني أسد.

(٥) شواهد التوضيح ص ١٣٥.

(٦) من شواهد «الكتاب» وفيه «سيّان» بدلاً من «مثلان»، وقائل البيت حسان بن ثابت.

(٧) أخرجه البخاريّ في: ٨ ـ كتاب الصلاة، ٤ ـ باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفاً به.

أقول: إنها عربية واسعة تشمل ما هو جار على القاعدة، فاشٍ مستفيض، كما تشمل ما يخالف القاعدة مما هو قليل أو أنه لغة وليس خاصاً بالشعر. وجملة هذا ينبغي أن يقف عليه الدارسون ليعرفوا وجوه القول، ولا يقعوا في دائرة «التصحيح».

وتضمّن الحديث الثاني حذف جواب «إنْ» الأولى، وحذف شرط «إنْ» الثانية وحذف الفاء من جوابها. فإن الأصل: فإن جاء صاحبها أخذها، وإن لا يجيء فاستمتع بها.

وتضمّن الحديث الثالث حذف فعل ناصب لكلمة «البيّنة»، وحذف فعل الشرط بعد «إن لا» وحذف فاء الجواب والمبتدأ معاً. فان الأصل: أحضِر البيّنة، وإن لا تُحضرها فجزاؤك حدّ في ظهرك.

وقال ابن مالك: والنحويون لا يعرفون بمثل هذا الحذف في غير الشعر. أعني حذف فاء الجواب اذا كان جملة اسمية أو جملة طلبية.

وقد ثبت في هذين الحديثين. فبطل تخصيصه بالشعر. لكن الشعر به أولى. واذا جاز حذف الفاء والمبتدأ معاً، فحذفها، والمبتدأ غير محذوف أولى بالجواز، فلذلك قلت قبل هذا: فلو قيل في الكلام: إن استعَنْتَ أنت مُعان، لم أمنعه[1].

ومن ورود الجواب طلباً عارياً من الفاء قول الشاعر:

إن تُدْعَ للخير كُنْ إيّاهُ مبتغياً ومَن دعاكَ له أحَمدْهُ بما فَعَلا[2]

أقول: وهذا يعني ان النحويين الأوائل لم يطيلوا الوقوف على لغة الحديث، ولم يتخذوها من مصادرهم، والذي ورد من ذلك في تصانيفهم ليس بشيء بالاضافة الى الكثير ممّا هو من غير لغة الحديث.

---

(١) شواهد التوضيح ص ١٣٥.
(٢) المصدر السابق.

٧ - في حذف الفاء في جواب «أما».

ومنه قول رسول الله ﷺ: «أما بعدُ، ما بال رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»[١]. وقوله ﷺ: «أما موسى كأني أنظر إليه إذ انحدَرَ في الوادي»[٢]، وفي رواية: اذا انحدَرَ. وقول عائشة - رضي الله عنها -: «وأما الذين جمعوا بين الحجّ والعُمرة طافوا طوافاً واحداً»[٣]. وقول البَراء بن عازب - رضي الله عنه -: «أما رسول الله ﷺ لم يُولِّ يومئذٍ»[٤]. قال ابن مالك: أمّا «حرف قائم مقام أداة الشرط والفعل الذي يليها، ولذلك يقدّرها النحويون بـ «مهما يكن من شيء». وحقّ المتصل بالمتصل بها، أن تصحبه الفاء نحو: ﴿فأمّا عادٌ فاستكبروا في الأرض بغير الحق﴾[٥].

ولا تحذف هذه الفاء غالباً إلاّ في شعر، أو في قول أغنى عنه مقوله نحو ﴿فأما الذين اسودَّت وجوههم أكَفَرتُم﴾[٦]، أي: فيقال لهم: أكفَرتُم.

ومن حذفها في الشعر قول الشاعر:

فـأمّـا القتـالُ لا قتـالَ لـديكُـمُ ... ولكنَّ سَيـراً في عِراضِ المواكبِ[٧]

أراد: فلا قتال لديكم، فحذف الفاء لإقامة الوزن[٨].

أقول: اذا كنا نحمل قول الشاعر على الضرورة، فهل لنا مثل هذا في غير الشعر، وقد ورد في لغة التنزيل ولغة الحديث؟ ولو أننا حملناه على وجه

---

(١) أخرجه البخاريّ في: ٣٤ - كتاب البيوع، ٧٣ - باب اذا اشترط شروطاً في البيع لا تحلّ.
(٢) أخرجه البخاريّ في: ٢٥ - كتاب الحج، ٣٠ - باب التلبية اذا انحدر في الوادي.
(٣) أخرجه البخاريّ في: ٢٥ - كتاب الحج، ٧٧ - باب طواف القارن.
(٤) أخرجه البخاريّ في: ٥٦ - كتاب الجهاد، ١٦٧ - باب من قال: خذها وأنا ابن فلان.
(٥) سورة فصّلت، الآية ١٥.
(٦) سورة آل عمران، الآية ١٠٦.
(٧) قال العيني: هذا البيت مما هُجي به قديماً بنو أسد بن أبي العيص بن أميّة بن عبد شمس. هو من شواهد النحو في «أمّا».
(٨) شواهد التوضيح ص ١٣٨.

تقتضيه البلاغة لكان لنا ذلك، فالإيجاز الذي هو بلاغة اقتضى ذلك كما في الآية الكريمة.

وقد انتهى ابن مالك الى شيء أراد أن يكون نقداً لمنهج النحاة فقال:

وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث، فعُلم بتحقيق عدم التضييق، وإن من خصّه بالشعر، أو بالصورة المعيّنة من النثر، مقصّر في فتواه، عاجز عن نُصرة دعواه[1].

٨ ـ في حذف نون الجمع عند اتصال ضمير المتكلم.

ومنه قول عقبة بن عامر ـ رضي الله عنه ـ للنبي ﷺ: «إنك تبعثنا فنَنزلُ بقومٍ لا يَقرونا»[2].

وقول ابن عبّاس والمِسوَر بن مَخْرمة وعبد الرحمن بن أزهر لرسولهم الى عائشة يسألونها عن الركعتين بعد العصر: «بلَغنا أنّكِ تُصَلِّيهما»[3].

وقول مسروق لعائشة: «لِمَ تأذَني له» يعني حسّان ـ رضي الله عنهم ـ[4].

قال ابن مالك: حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرّد التخفيف، ثابت في الكلام الفصيح، نثره ونظمه، فمن ثبوته في النثر قوله: «لا يَقرونا»، وقولهم: «بَلَغَنا أنّكِ تُصلّيها، وقوله: «لِمَ تأذَني له». والأصل: لا يقروننا، وتُصلّينها، وتَأذنينَ له.

وسبب هذا الحذف كراهية تفضيل النائب على المنوب عنه، وذلك أن النون نائب عن الضمة، والضمّة قد حُذِفت لمجرّد التخفيف، كقراءة أبي عمرو

---

(١) المصدر السابق.

(٢) أخرجه البخاريّ في: ٤٦ ـ كتاب المظالم والغصب، ١٨ ـ باب قصاص المظلوم اذا وجد مال ظالمه.

(٢) أخرجه البخاريّ في: ٦٤ ـ كتاب المغازي، ٦٩ ـ باب وفد عبد القيس.

(٣) أخرجه البخاريّ في: ٦٤ ـ كتاب المغازي، ٢٤ ـ كتاب الإفك.

بتسكين راء ﴿يُشعرْكم﴾[1]، و ﴿يأمُرْكم﴾[2]، و﴿ينصُرْكم﴾[3]، وتسكين اللام من ﴿بعولْتُهنّ﴾[4] والسين من ﴿رُسْلُنا﴾[5].

أقول: التزمت العربية بالتخفيف، ومن أجله قد يُتجاوز المشهور من قواعد العربية، وليس لنا أن نتعلل لهذا التخفيف كما فعل ابن مالك في هذه المسألة بقوله: «وسبب هذا الحذف... ان الحذف قد يكون لمجرّد التخفيف»، ومن هذا ما رواه البغويّ من قول النبي ﷺ: «لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابّوا»[6].

وما ذكره أبو الفرج في «جامع المسانيد» من قول وفد عبد القيس: «وأصبحوا يعلّمونا كتاب الله»[7]. ومثل ما جاء في قول أبي طالب:

فان سَرَّ قوماً بعضُ ما قد صَنَعتمو ستَحتَلبوها لاقحاً غير ناهِلِ[8]

ومثله قول الراجز:

أبيت أسري وتبيتي تَدلُكي وَجْهَكِ بالعنبَر والِمسْكِ الذكي[9]

أقول: كأني أذهب الى أن حذف النون في البيتين ليس ضرورة اذا كان

---

(1) سورة الأنعام، الآية ١٠٩.
(2) سورة البقرة، الآية ٦٧.
(3) سورة آل عمران، الآية ١٦٠.
(4) سورة البقرة، الآية ٢٢٨.
(5) سورة المائدة، الآية ٣٢.
(6) هذه الرواية للبغوي كما ذكر ابن مالك في «شواهد التوضيح» ص ١٧٣، وفي صحيح مسلم (كتاب الايمان) رواية أخرى.
(7) شواهد التوضيح ص ١٧٣.
(8) هذه الرواية في «شواهد التوضيح» ص ١٧٣، أما ما ورد في «السيرة»:
فإنْ نَكُ قوماً نَتَّئِرْ ما صنَعْتُمُ وتَحتَلبوها لِقحةً غيرَ باهلِ
(9) من شواهد الخزانة.

هذا قد ورد في جملة من الأحاديث، وهو من غير شك ثابت في نصوص أخرى لم أصل إليها، ونصوص أخرى لم تصل إلينا.

٩ ـ في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ.

ومنه قول المَلَكين للنبي ﷺ: «الذي رأيته يُشَقُّ شِدْقُه فكذّاب»[١].

أقول: هذا الجواز مقيّد لا مطلق وذلك في كون المبتدأ شبيهاً بـ«مَن» الشرطية أو «ما» الشرطية أيضاً في العموم واستقبال ما يتم به المعنى.

وقد أدرك هذا ابن مالك في تعليل دخول الفاء وأشار الى هذا الشبه، غير أنه استدرك وأضاف: «فلو كان المقصود بـ«الذي» معيّناً زالت مشابهة «مَن» فامتَنَع دخول الفاء على الخبر كما يمتنع دخولها على أخبار المبتدآت المقصود بها التعيين، نحو: زيد مُكرَم، فلو قلت: فمُكرَم، لم يَجُز»[٢]. ونظير هذا قوله تعالى: ﴿**وما أصابكم يومَ التقى الجمعان فبإذن الله**﴾[٣]، فإن مدلول «ما» معيّن، ومدلول «أصابكم» ماض.

وان لفظ ﴿**وما أصابكم يومَ التقى الجمعان**﴾ كلفظ ﴿**وما أصابكم من مصيبةٍ فبما كَسَبَت أيديكم ويعفو عن كثير**﴾[٤].

أقول: كأن الشبه بين اسم الموصول في الشاهد الأول وغيره من الشواهد كما في الآيتين المذكورتين يتأتّى من أنه محتاج الى فعل الصلة، والى شيء آخر يفيد الخبر، وهذا نظير أدوات الشرط المحتاجة الى فعلين وهما الشرط والجواب.

١٠ ـ في مطابقة الفعل للفاعِل، اذا كان الفاعل مستنداً الى تثنية أو

---

(١) أخرجه البخاريّ في: ٧٨ ـ كتاب الأدب، ٦٩ ـ باب قول الله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين**﴾.

(٢) شواهد التوضيح ص ١٨٤.

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٦٦.

(٤) سورة الشورى، الآية ٣٠.

جمع. وفي جواز إضافة الموصوف الى الصفة عند أمن اللبس. وفي جواز استعمال «قط» في الإثبات. وفي كون «أما» بمنزلة «ألا». وفي تحقيق فتح همزة «إما» وكسرها. وفي إجراء «ما» الموصولة مجرى «ما» الاستفهامية في حذف ألفها. وفي زيادة الفاء في قوله ﷺ: فإذا رجل...

ومنه قول النبيّ ﷺ: «فَلأُصَلِّ لكم»[1] بحذف الياء وبثبوتها مفتوحة وساكنة. وقول عائشة - رضي الله عنها -: «صلّى رسول الله ﷺ وهو شاكي»[2].

قال ابن مالك: اللام عند ثبوت الياء مفتوحة، «لام كي»، والفعل بعدها منصوب بـ «أن» مضمرة...

ويجوز، على مذهب الأخفش، أن تكون الفاء زائدة واللام متعلّقة بـ «قوموا»، واللام، عند حذف الياء، لام الأمر.

ويجوز فتحها على لغة سُلَيم. وتسكينها بعد الفاء والواو وثمّ، على لغة قريش، وحذف الياء علامة الجزم. وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام، فصيح، قليل في الاستعمال. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خطاياكم﴾[3].

أما في رواية من أثبتَ الياء ساكنة، فيحتمل أن تكون اللام «لام كي» وسُكِّنت الياء تخفيفاً، وهي لغة مشهورة، أعني تسكين الياء المفتوحة.

ومنه قراءة الحَسَن: **﴿وذرُوا ما بقي من الرِّبا﴾**[4] وقراءة الأعمش: **﴿فنَسِي ولم نجد له عَزْماً﴾**[5]. ومنه ما روي عن أبي عمرو من إجازة: **﴿ثاني اثنَين﴾**[6]،

(١) أخرجه البخاريّ في: ٨ - كتاب الصلاة، ٢٠ - باب الصلاة على الحصير.
(٢) أخرجه البخاريّ في: ١٠ - كتاب الأذان، ٥١ - باب إنما جُعل الإمام ليُؤتَمَّ به.
(٣) سورة العنكبوت، الآية ١٢.
(٤) سورة البقرة، الآية ٢٧٨.
(٥) سورة طه، الآية ١١٥.
(٦) سورة التوبة، الآية ٤٠.

بالسكون، ذكره ابن جنيّ في «المحتسب»[1].

أقول: هذه القراءات، وكلها عربية عالية، تشير إلى أن النحاة الأوائل لم يُفيدوا منها، وكأنهم عدّوا باب القراءات علماً خاصاً، ولم يعدّوه مادة نحوية لغوية.

ان المادة النحوية واللغوية في لغة التنزيل مادة غنية بالفوائد، وما كان للنحاة الأوائل أن يبتعدوا عنها. إن هذا ليحفز الدارسين في عصرنا الى العودة، الى القرآن ليقفوا فيه على نحو قد يبتعد قليلاً أو كثيراً عن المشهور في المصنفات النحوية.

لقد أدرك شيئاً من هذا اللغويون الذين انصرفوا الى «مشكل القرآن» والى تأويله فأتوا بفوائد لغوية ونحوية.

وكأن المحدثين قد أدركوا شيئاً فعمدوا الى إثبات فوائد أخرى لم يفطن لها المتقدمون[2].

ومن الشواهد الشعرية قول الأعشى:

اذا كان هادي الفَتَى في البلا دِ صدر القناة أطاعَ الأميرا[3]

وقال ابن مالك: ويحتمل أن يكون اللام لام الأمر، وثبتت الياء إجراءً للمعتل مجرى الصحيح، كقراءة قنبُل. ﴿إنّه مَن يتّقي ويَصْبرْ﴾[4].

وفي قول أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ: «وهو شاكي» بثبوت الياء في

---

(١) شواهد التوضيح ص ١٨٧.

(٢) ومن الممكن ان نحمل كتاب «تحت راية القرآن» على هذا. وقد تنبّه الدكتور احمد عبد الستار الجواري الى هذا فكان له من ذلك كتاب موجز أسماه «نحو القرآن».

(٣) وجاء في «لسان العرب»: وأمير الأعمى: قائده كأنه يملك أمره.

(٤) سورة يوسف ـ الآية ٩٠.

الوقف وجه صحيح، كقراة ابن كثير في: ﴿هادٍ﴾[١]، و«والٍ»[٢]، و«واقٍ»، و«باقٍ»[٣]، والوقف بحذف الياء أقيس وأكثر في كلام العرب. ولا يجوز في الوقف إلا الحذف، ومن أثبتها في الوقف فله أن يثبتها في الخط مراعياً لحال الوقف، كما روعيت في «أنا»، «ولكنّا هوَ اللهُ»، وله أن يحذفها مراعياً للوصل، وهو الأجود.

أقول: ان هذه الفوائد تضعنا أمام عربية واسعة لا يمكن لما أثبته النحاة المتقدمون أن يكون وافياً مستوعباً أجزاءها، ولكن المعربين على تراخي العصور ألفوا الشائع الكثير فكان من ذلك عربية لها قواعدها الشاملة.

خاتمة:

وبعد، فهذه جملة وقفات كانت لي في حديث رسول الله ﷺ مما كان لي كما كان لابن مالك، وقبله آخرون، منها فوائد جمّة تدلّنا على أن الدرس النحوي لم يفد كثيراً من هذه اللغة العالية.

واذا كان النحاة المتقدمون قد فاتهم مما كان ينبغي أن يقال في لغة التنزيل، فهل لنا بعد كل هذا أن نقتصر على ما أثبت في المصنفات النحوية اذا أردنا أن نقيم بناءً تاريخياً لهذه اللغة الشريفة.

ان الكثير مما يعرض للعربية المعاصرة مما ندرجه في باب الخطأ حيناً، ثم نتجاوز هذا فنلجأ الى القول بالتطور حيناً آخر، يكون له أن نصله بشيء من المواد التاريخية، وبذلك نسلم من الزلل ولا نُهرَع الى تصحيح الخطأ الذي خاض فيه مَن لم يكن له زاد وفير.

---

(١) سورة الرعد، الآية ٧.

(٢) ١٠ سورة الرعد الآية ١٠.

(٣) ٩٦ سورة النحل الآية ٩٦.

من فوائد لغة التنزيل ولغة الحديث الشريف

هذه جملة فوائد أقف عليها في لغة التنزيل، وهي مما لم يعرض لها النحاة، ولا أشار إليها اللغويون، اللهم إلا أصحاب القرآن الذين جهدوا في معرفة معانيه وما كان من الناحية البلاغية الموصلة الى «إعجازه». وهؤلاء لا بد أن يكونوا قد أدركوا الوسائل الموصلة إلى ما أرادوا، وهي الفوائد اللغوية والنحوية. وسأقف على هذه الفوائد التي اشتملت عليها هذه اللغة الشريفة فأقول:

١ ـ في استعمال «إذ» مكان «اذا» وبالعكس.

ومنه قول ورقة بن نوفل: «يا ليتني أكون حيّاً إذ يُخرجك قومُك»[١]. فقال رسول الله ﷺ: أوَ مُخرجيَّ هم»*.

استعمل فيه «إذ» موافقة لـ «اذا» في إفادة الاستقبال. وهو استعمال صحيح، غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين[٢].

أقول: الذي في كتب النحو أن «إذ» ظرف للزمان الماضي، و«إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان، ولم يشيروا الى أن «اذ» قد تأتي في موضع «اذا» في إفادة الاستقبال[٣].

(١) أخرجه البخاريّ في: ١ ـ كتاب بدء الوحي، ٣ ـ باب حدثنا يحيى بن بكير.

(٢) شواهد التوضيح لابن مالك ص ٩.

(٣) أقول: وترد «إذ» في العربية المعاصرة شرطية مثل «اذا» سواء بسواء كقولهم: وإذ صرّح الرئيس برأيه انطلقت وسائل الإعلام.

(*) تقدير قول ورقة على هذا: يا محمد ليتني كنت حيّاً. وتقدير قوله تعالى: ﴿يا ليتني كنت معهم﴾. سورة النساء، الآية ٧٣. يا قوم ليتني كنت معهم، فلا يكون معه منادى ثابت ولا =

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وأنذِرْهم يومَ الحسرة إذ قُضي الأمر﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿وأنذرهم يوم الآزفة إذ القلوب لدى الحناجر كاظمين﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم﴾[3].

وكما استُعملت «إذ» بمعنى «اذا» استُعملت «اذا» بمعنى «إذ» كقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لإخوانهم اذا ضربوا في الأرض أو كانو غُزًّى لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قُتِلوا﴾[4]. وكقوله تعالى: ﴿ولا على الذين اذا ما أتوك لِتَحملهم قلتَ لا أجدُ ما أحملكم عليه﴾[5]. وكقوله تعالى: ﴿واذا رأوا تجارةً أو لَهْواً انفضّوا إليها﴾[6].

لأن «لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قُتِلوا، و«لا أجد ما أحملكم عليه» مقولان فيما ما مضَى. وكذا الانفضاض المشار إليه واقع أيضاً فيما مضى، فالمواضع الثلاثة صالحة لـ «إذ» وقد قامت «إذا» مقامها[7].

= محذوف، وهو كقول مريم عليها السلام ـ: «يا ليتني مِتُّ قبل هذا» سورة مريم، الآية ٢٣.
ومن هنا فليس كما يظن الدارسون أن «يا» التي تليها «ليت» حرف نداء والمنادى محذوف.
وأما قول النبيّ ﷺ: «أوَ مُخرجيَّ هم» فالأصل فيه وفي أمثاله تقديم حرف العطف على الهمزة، كما تقدَّم على غيرها من أدوات الاستفهام، نحو: ﴿وكيف تكفرون وأنتم تُتلَى عليكم آيات الله﴾ سورة آل عمران، الآية ١٠١. ونحو: ﴿فما لكم في المنافقين فئتين﴾ سورة النساء، الآية ٨٨. وقوله تعالى: ﴿فأيّ الفريقين أحقُّ بالأمن﴾ سورة الأنعام، الآية ٨١. وقوله تعالى: ﴿أم هل تستوي الظلمات والنور﴾ سورة الرعد، الآية ١٦. وقوله تعالى: ﴿فأنَّى يُؤفكون﴾ سورة العنكبوت، الآية ٦١. وقوله تعالى: ﴿فأين تذهبون﴾ سورة التكوير، الآية ٢٦.

(١) سورة مريم، الآية ٣٩.
(٢) سورة غافر، الآية ١٨.
(٣) سورة غافر، الآيتان ٧٠، ٧١.
(٤) سورة آل عمران، الآية ١٥٦.
(٥) سورة التوبة، الآية ٩٢.
(٦) سورة الجمعة، الآية ١١.
(٧) شواهد التوضيح ص ١٠.

٢ - في إثبات ألف «يراك»، بعد متى الشرطية.

ومنه قول أبي جهل، لصفوان: متى يراك الناس قد تَخَلَّفت، وأنت سيد هذا الوادي، تخلَّفوا معك[١]، قال ابن مالك: تضمّن هذا الكلام ثبوت ألف «يراك» بعد متى الشرطية. وكان حقها أن تحذف، فيقال: متى يَرَكَ، كما قال تعالى: ﴿أن تَرَن أنا أقل منك مالاً وولداً﴾[٢].

وفي ثبوتها أربعة أوجه:

أحدها أن يكون مضارع راء بمعنى رأى، كقول الشاعر:

اذا راءَني أبـدَى بـشـاشـة واصـل   ويـألـف شَنْـآني اذا كـنـتُ غـائـبـاً[٣]

ومضارعه «يَراء»، فجُزم فصار «يَرَأْ»، ثم أُبدلت همزته ألفاً، فثبتَت في موضوع الجزم كما ثبتت الهمزة التي هي بدل منها[٤].

أقول: ان «راء» مقلوب «رأى»، والأصل هـو الفعل النـاقص، وهذا الفعل «راء» قل استعماله، والذي جاء منه ورد في الشعر، والشاعر يخرج عن المألوف ليتمّ له البناء الشعري. ثم ان تعليل ما وصل إليه الفعل «يراك» الذي هو الشاهد قد صير إليه بتكلف وتعسف. والذي عندي ان الفعل «يراك» بعد متى هو أخف مع ترك الجزم وإبقاء الألف. وقال ابن مالك:

ومثله: «أم لم يُنَبَّا»[٥]، في وقف حمزة وهشام.

الثاني أن يكون «متى» شبِّهت بـ «اذا» فأهملت، كما شبِّهت «اذا» بـ «متى» فـأُعمِلت، كقول النبي ﷺ لعـليّ وفاطمـة - رضي الله عنهما -: «إذا أخـذتما

(١) أخرجه البخاريّ في: ٦٤ - كتاب المغازي، ٢ - باب ذكر النبيّ ﷺ من يقتل ببدر.
(٢) سورة الكهف، الآية ٣٩.
(٣) شواهد التوضيح ص ١٨.
(٤) المصدر السابق.
(٥) سورة النجم، الآية ٣٦.

مضاجعكما[1] وتكبّرا أربعاً وثلاثين، وتُسبِّحا ثلاثاً وثلاثين، وتَحمَدا ثلاثاً وثلاثين.

وهو في النثر نادر، وفي الشعر كثير.

وفي تشبيه «متى» بـ «إذا» وإهمالها، قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: ان أبا بكر رجل أسيف[2]، وإنه متى يقوم مقامك لا يُسمعُ الناس[3].

أقول: ان هذا الذي كان في كلام رسول الله وكلام عائشة وكلام طائفة من الأصحاب ما أظنه من الكلام القليل، وان الرسول الكريم كان متعمّداً أن يقول شيئاً يخالف به نظام ما يقوله جمهرة العرب في تلك الحقبة المتقدمة. بل إني لأذهب الى عكس هذا وأقرر ان هذا كان مما يدرج به العرب، وان المعرب يملك من سعة العربية فيقول ما بدا له مما كان مسموعاً. أقول أيضاً: ويندرج في هذه السعة ما كان من حمل «إنْ» الشرطية على «لو» في رفع الفعل بعدها، وحملهم «لو» على «إن» في الجزم بها.

فمن رفع الفعل بعد «إن» حملاً على «لو» قراءة طلحة: **«فإن ما تَرَيْنَ من البشر أحداً»**[4]، بسكون الياء وتخفيف النون، فأثبَت نون الرفع في فعل الشرط بعد «إنْ» موكّدة بـ «ما»، حملاً على «لو»[5].

ومن الجزم بـ «لو» حملاً على «إن» قول الشاعر:

لــو تَعُــدْ حــين فــرَّ قــومُــكَ بي   كنتَ في الأمـنِ في أعــزِّ مكــانِ[6]

---

(1) أخرجه البخاريّ في: ٦٢ ـ كتاب فضائل أصحاب النبيّ ﷺ، ٩ ـ باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي ـ رضي الله عنه ـ.
(2) أخرجه البخاريّ في: ١٠ ـ كتاب الأذان، ٦٨ ـ باب الرجل يأتمّ بالإمام ويأتمّ الناس بالمأموم.
(3) شواهد التوضيح ص ١٨ ـ ١٩.
(4) سورة مريم، الآية ٢٦.
(5) شواهد التوضيح ص ١٩.
(6) المصدر السابق.

ومثله:

لـو يَشَـأْ طـار بـه ذو مَيْـعـةٍ لاحقُ الآطـال نَهْدٌ ذو خُصَـلْ[1]

وقول الآخر:

تـامَتْ فؤادكَ لـو يحـزُنْـكَ مـا صَنَعَت إحـدَى نسـاءِ بني ذُهْـلِ بن شَيبـانـا[2]

وقال ابن مالك: الوجه الثالث أن يكون أجرى المعتل مجرى الصحيح فأثبت الألف واكتفى بتقدير الضمّة التي كان ثبوتها منويّاً في الرفع[3].

ومن هذا قول الشاعر:

وتضحَـكُ منّي شيخـة عبشميّـة كـأنْ لم تَـرَى قبلي أسيـراً يمـانيـا[4]

ومثله قول الآخر:

اذا الـعجـوزُ غـضِبَـتْ فـطَلِّقِ ولا تَـرَضّـاهـا ولا تَمَـلَّقِ[5]

ومن هذا أيضاً قوله ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا»[6]. أقول: والذي في قول الرسول مجيء الخبر في سياق النهي، وحقه الجزم، ومن هنا لا بد لي أن أقول: إن الإسراع في حمل ما وقع في البيتين على الضرورة ليس بجيد، بل ان ذلك عربية فصيحة وأنها ليست كلمات قيلت، بل كانت مذهباً في القول.

وقريب من هذا إجراء المعتل مجرى الصحيح فيما آخره ياء أو واو، ومن ذلك قراءة قُنبُل: «**إنه مَن يتّقي ويَصْبِرْ فإن الله لا يُضيع أجر المحسنين**»[7].

---

(١) الحماسة (ط. بولاق) ٣/٧٣، وقائلته امرأة من بني الحارث، وهو من الشواهد النحوية في شرح الكافية والهمع وغيرهما.

(٢) قائله لقيط بن زرارة، من شعراء الحماسة.

(٣) شواهد التوضيح ص ٢٠.

(٤) في ذيل الأمالي، وفي «المفضليات» وقائله عبد يغوث الحارثي، من الشواهد المشهورة.

(٥) قد نسبه العيني الى رؤبة.

(٦) أخرجه البخاريّ في: ١٠ ـ كتاب الأذان، ١٦٠ ـ باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكُرّاث.

(٧) سورة يوسف، الآية ٩٠.

ومنه قول الشاعر:

أَلَم يـأتيـكَ والأنبـاء تَـنـمـي ... بمـا لاقَتْ لـبـون بـني زيـادِ[1]

ومنه قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «إن يقمْ مَقامَك يبكي»[2]. وقول رسول الله ﷺ في إحدى الروايتين: «مُروا أبا بكر فليصلّي بالناس»[3]. ومن ذلك أيضاً مجيئه فيما آخره واو في قول الشاعر:

هَجَـوْتَ زَبّـان ثم جئتَ معتـذِراً ... من هَجْـو زبّان لم تهجـو ولم تَدَعِ[4]

وقال ابن مالك: الوجه الرابع أن يكون من باب الإشباع، فتكون الألف متولّدة عن إشباع فتحة الراء، بعد سقوط الألف الأصلية جزماً. وهي لغة معروفة، أعني إشباع الحركات الثلاث وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها[5]. فمن ذلك قراءة أبي جعفر: «**سواء عليهم آستغفرَت لهم**»[6]، بمدّ الهمزة. والأصل: استَغفَرتَ، بهمزة وصل، ثم دخلت همزة الاستفهام فصارت: أاستَغْفَرتَ، بالقطع والفتح والقصر، مثل «**اصطَفَى البنات على البنين**»[7]، وسَقَطت همزة الوصل سقوطاً لا تقدير معه، كما يُفعَل بها بعد واو العطف وفائه، وأشبعَت فتحة همزة الاستفهام فتولَّدت بعدها ألف، كما قالوا: بينا زيد قائم جاء عمرو. يريدون: بين أوقات قيام زيد جاء عمرو، فأشبِعَت فتحة النون وتولّدت الألف. وحكى الفرّاء عن بعض العرب: أكلتُ لحما شاةٍ، يريد: لحمَ شاة، فأشبع فتحة الميم وتولَّدت الألف[8]. ومن إشباع الفتحة قول الفرزدق:

---

(١) من شواهد «الكتاب»، وقائله قيس بن زهير.
(٢) أخرجه البخاريّ في: ١٠ ـ كتاب الأذان، ٦٧ ـ باب من أسمع الناس تكبير الإمام.
(٣) أخرجه البخاريّ في: ١٠ ـ كتاب الأذان، ٦٧ ـ باب من أسمع الناس تكبير الإمام.
(٤) من شواهد العيني، ولم يعرف قائله.
(٥) شواهد التوضيح ص ٢٢.
(٦) سورة المنافقون، الآية ٦.
(٧) سورة الصافات، الآية ١٥٣.
(٨) شواهد التوضيح ص ٢٢.

فـظلاً يخيـطان الـوَراقَ عليهـما   بـأيـديهـما من أكـل شَرِّ طعـامِ [١]

ومثله:

فـأنتَ من الغـوائـل حين تُـرمَى   ومـن ذمِّ الـرجـال بـمنتزاحِ [٢]

ومثله:

أقـولُ إذ خَـرَّت عـلى الـكَـلكـالِ   يـا نـاقـتـا مـا جُلتِ مـن مجَـالِ [٣]

ومثل ذلك في الياء رواية أحمد بن صالح عن ورش: «**مالكي يوم الدين**» [٤] ومنه قول الشاعر:

تَنفي يـداهـا الحَصَى في كـل هـاجـرةٍ   نفيَ الـدنـانـير تنقـادُ الصيـاريـفِ [٥]

ومثـل ذلك في الـواو قراءة الحسن ـ رضي الله عنـه ـ: «**سأوريكم دار الفاسقين**» [٦] بإشباع ضمّ الهمزة.

ومثله رواية أحمد بن صالح عن ورش «إياكَ نعبدو وإياكَ نستعين» [٧] بإشباع ضمة الدال. ومنه قول الشاعر:

وأنني حَـوْثُـما يَثني الهـوى بَصَري   من حَـوثُما سلكـوا أدنو فـأنظُورُ [٨]

ومثله:

عيـطاء جَمّاءُ العـظامِ عُـطبـولْ   كـأنَّ في أنيـابهـا الـقَـرَنـفـولْ [٩]

---

(١) المصدر السابق.

(٢) قائله ابراهيم بن هرمة. استشهد به الزمخشري في «الكشاف» في سورة يوسف.

(٣) لسان العرب «كلكل».

(٤) سورة الفاتحة، الآية ٤.

(٥) للفرزدق، من شواهد «الكتاب».

(٦) سورة الأعراف، الآية ١٤٥.

(٧) سورة الفاتحة، الآية ٥.

(٨) في «الخزانة»: من بيتين أنشدهما الفرّاء.

(٩) لسان العرب «قرنفل».

٣ - في رفع المستثنى بعد إلاّ.

ومنه قول عبدالله بن أبي قتادة - رضي الله عنهما -: «**أحرموا كلُّهم إلاّ أبو قتادة لم يُحرِم**»[١].

وقول أبي هريرة - رضي الله عنه -: «**سمعت رسول الله ﷺ يقول: كلّ أمّتي معافىً إلاّ المجاهرون**»[٢].

قال ابن مالك: حق المستثنى بـ «إلاّ» من كلام تام موجب أن ينصب، مفرداً كان أو مكمَّلاً معناه بما بعده.

فالمفرد نحو قوله تعالى: ﴿**الأخلاّء يومئذٍ بعضهم لبعض عَدوٌّ إلاّ المتّقين**﴾[٣]. والمكمَّل معناه بما بعده نحو: ﴿**إنّا لَمنجّوهم أجمعين * إلاّ امرأته قدَّرنا إنها لَمن الغابرين**﴾[٤]. ولا يعرف أكثر البصريين من المتأخرين في هذا النوع إلاّ النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء، ثابت الخبر ومحذوفه.

فمن ثابت الخبر قول ابن أبي قتادة: «أحرَموا كلهم إلاّ أبو قتادة لم يُحرم، و«إلاّ» بمعنى «لكن» و«أبو قتادة» مبتدأ، و«لم يُحرم» خبره.

ونظيره من كتاب الله تعالى قراءة ابن كثير وأبي عمرو: «**ولا يلتفت منكم أحد إلاّ امرأتُكَ إنه مُصيبها ما أصابَهم**»[٥]. فـ «امرأتُك» مبتدأ، والجملة بعده خبره، ولا يصحّ أن يجعل «امرأتك» بدلاً من «أحد» لأنها لم تَسْرِ معه، ليتضمنها ضمير المخاطبين. ودلّ على انها لم تَسْرِ معه قراءة النصب، فإنها أخرجتها من

---

(١) أخرجه البخاريّ في: ٢٨ - كتاب جزاء الصيد، ٥ - باب لا يشير المحرم الى الصيد لكي يصطاد الحلال.

(٢) أخرجه البخاريّ في: ٧٨ - كتاب الأدب، ٦٠ - باب ستر المؤمن على نفسه.

(٣) سورة الزخرف، الآية ٦٧.

(٤) سورة الحجر، الآيتان ٥٩ - ٦٠. ونص الآية: ﴿**إلاّ آلَ لوطٍ انّا لَمنجوّهم أجمعين**﴾.

(٥) سورة هود، الآية ٨١. ونصها: ﴿**قالوا يا لوط إنا رُسُل ربّك لن يصلوا اليك فأسرِ بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفتْ منكم أحد إلا امرأتَك**﴾.

أهله الذين أَمَرَ أن يُسْرَى بهم. وإذا لم تكن من الذين سُرِيَ بهم لم يصحَّ أن تبدل من فاعل «يلتفت» لأنه بعض ما دلّ عليه الضمير المجرور بـ «من».

وتكلّف بعض النحويين الإجابة عن هذا بأن قال: لم يُسْرَ بها، ولكنها شعرت بالعذاب فتبعتهم ثم التفتت فهلكت.

وعلى تقدير صحة هذا فلا يوجب ذلك دخولها في المخاطبين بقوله: ولا يلتفت منكم أحدٌ، وهذا، والحمد لله، بيِّن، والاعتراف بصحته متعيّن[1].

وقال ابن مالك: وفي المبتدأ الثابت الخبر بعد «إلاّ»، ما جاء في المسانيد، من قول النبي ﷺ: «ما للشياطين من سلاح، أبلغ في الصالحين، من النساء، إلاّ المتزوّجون. أولئك المطهَّرون المبرَّؤون من الخنا»[2].

وجعل ابن خروف، من هذا القبيل، قوله تعالى: ﴿إلاّ مَن تَوَلَّى وكَفَر فيُعذِّبه الله﴾[3]. ومن أمثلة سيبويه في هذا النوع: لأفعلَنّ كذا إلاّ جُلّه أن أفعل كذا.

ومن الابتداء بعد «إلاّ» محذوف الخبر، قول النبيّ ﷺ: «ولا تدري نفس بأيّ أرضٍ تموت إلاّ الله»[4]. أي لكنّ الله يعلم بأي أرضٍ تموت كل نفسٍ.

ومن ذلك قول النبيّ ﷺ: «كلُّ أُمّتي مُعافىً إلاّ المجاهرون» أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يُعافَون.

وبمثل هذا تأوّل القرّاء قراءة بعضهم: «فشربوا منه إلاّ قليلٌ منهم»[5]، أي إلاّ قليل منهم لم يشربوا.

---

(١) شواهد التوضيح ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٢) قال ابن مالك: إنه في «جامع المسانيد».

(٣) سورة الغاشية، الآية ٢٣.

(٤) أخرجه البخاريّ في: ٩٧ ـ كتاب التوحيد، ٤ ـ باب قول الله تعالى: ﴿عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً﴾.

(٥) سورة البقرة، الآية ٢٤٩.

ومثله قول الشاعر:

لِـدَمٍ ضـائـعٍ تـغـيَّـبَ عـنـه   أقـربـوه إلّا الصَّبـا والـدَّبـورُ[1]

أي لكن الصبا والدبور لم يتغيّبا عنه.

ومثله قول الآخر:

عـرفتُ الـديـارَ كـرَقْم الـوُحِيّ   يَـزْبـرهـا الكـاتب الحميـريّ[2]

عـلى أطـرِقـا بـالـيـاتِ الخِيـا   مِ إلّا الـثُّـمـامُ وإلّا الـعِصيّ

اي الثمام والعِصيّ لم تَبْلَ.

وللكوفيين في هذا الذي يفتقر الى تقدير مذهب آخر. وهو أن يجعلوا «إلّا» حرف عطف، وما بعدها معطوف على ما قبلها[3].

أقول: هذا الذي وقفنا عليه من المشكلات النحوية لم يظهر واضحا في مصنفات النحويين، ولا سيما ما كان من ذلك في لغة الحديث الشريف. وهو من غير شك يظهر سعة العربية التي قد تأبى لما أقرّوا من قواعد بحجة ما ذهبوا إليه من شيوعها وفشُوّها في العربية.

٤ - في ترك تنوين «ثمان».

أقول: وهذا شيء يدخل في باب «التخفيف» الذي اختصت به العربية في مسائل كثيرة سآتي على شيء منها مما ورد في «الأثر» يؤيد التنزيل المحكم.

ومن ذلك قول أبي برزة - رضي الله عنه -: «غزوت مع النبيّ ﷺ ستَ غَزَوات أو سبع غزوات أو ثماني»[4].

---

(١) من شواهد العيني.

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي في «ديوان الهذليين».

(٣) شواهد التوضيح ص ٤٣ - ٤٤.

(٤) أخرجه البخاريّ في: ٢١ - كتاب العمل في الصلاة، ١١ - باب اذا انفلتت الدابّة في الصلاة.

قال ابن مالك: الأجود أن يقال: سبع غزوات أو ثمانياً، بالتنوين. لأن لفظ «ثمان»، وإن كان كلفظ «جوار» في أن ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيهما ياء، فهو يخالفه في أن «جواري» جمع و«ثمانياً» ليس بجمع. واللفظ بهما في الرفع والجر سواء، ولكن تنوين «ثمان» تنوين صرف كتنوين «يمان». وتنوين «جوارٍ» تنوين عوض كتنوين «أعْمٍ». وإنما يفترق لفظ «ثمان» ولفظ «جوارٍ» في النصب. فانك تقول: رأيتُ جواريَ ثمانياً، فتترك تنوين «جوار» لأنه غير منصرف.

وقد استُغني عن تنوين العوض بتكمل لفظه، وتنوّن ثمانياً لأنه منصرف لانتفاء الجمعية. ومع هذا، ففي قوله: أو ثماني، بلا تنوين، ثلاثة أوجه:

أحدها وهو أجودها، أن يكون أراد: أو ثماني غزوات. ثم حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف. وحسَّن الحذفَ دلالةُ ما تقدَّم من مثل المحذوف[1]. ومثله قول الشاعر:

خمس ذَودٍ أو سِتُّ عُوِّض منها مئة غير أبكُرٍ وإفالِ[2]

وهذا من الاستدلال بالمتقدّم على المتأخّر. وهو في غير الإضافة كثير، كقوله تعالى: ﴿والحافظين فروجهم والحافظاتِ والذاكرين الله كثيراً والذاكراتِ﴾[3]. والأصل: والحافظاتِ فروجَهنّ والذاكرات الله كثيراً.

أقول: وحذف التنوين في «ثماني» في القول المتقدم، وحذف المفعول في الآية الأخيرة يندرج في باب التخفيف الذي يصل الى الايجاز الذي يقوم على أن حذف ما دل عليه دليل يفضي إلى إحسان الأداء.

على ان النحاة قد ذهبوا في هذا الى وجهين آخرين كما سنبيّن:

(١) شواهد التوضيح ص ٤٧ ـ ٤٨.
(٢) المصدر السابق.
(٣) سورة الأحزاب، الآية ٣٥.

وقال ابن مالك: الوجه الثاني، أن تكون الإضافة غير مقصودة، وترك تنوين «ثمان» لمشابهة «جواري»، لفظاً ومعنىً. أما اللفظ فظاهر. واما المعنى، فلأنّ «ثمانياً» وإن لم له يكن واحد من لفظه، فإن مدلوله جمع. وقد اعتبر مجرّد الشبه اللفظي في «سراويل» فأجري مجرى «سرابيل» فلا يستبعد إجراء «ثمان» مجرى «جوار»[1].

ومن إجرائه مجراه قول الشاعر:

يحدو ثماني مولَعاً بلَقاحها حتى هَمَمْنَ بزيغة الإرتاج[2]

الوجه الثالث: أن يكون في اللفظ «ثمانياً» بالنصب والتنوين، إلا أنه كتب على اللغة الربيعية[3]. فإنهم يقفون على المنون المنصوب بالسكون، فلا يحتاج الكاتب، على لغتهم، الى ألف. لأن من أثبتها في الكتابة لم يُراع إلاّ جانب الوقف. فإذا كان بحذفها في الوقف كما يحذفها في الوصل لزمه أن يحذفها خطّاً[4].

أقول: وهذا كله لا يسلم من حذلقة النحاة في الوصول الى ما يريدون، اللهم إلا ما ذهبوا إليه من ان «ثمانياً» على اللغة الربَعية (المنسوبة الى ربيعة).

٥ ـ في توجيه قول: «أُمِرنا أن نخرج الحُيَّض يوم العيدين»[5].

أقول: وهذا يدخل في باب التخفيف، فالأصل «يومَي العيدين»، والعدول عن التثنية الى المفرد يندرج في مسألة التخفيف.

---

(١) شواهد التوضيح ص ٤٨.

(٢) من شواهد «الكتاب» في باب «صرف ثماني».

(٣) الوجه أن يقال: اللغة الربعية، والنسبة الى «ربيعة» من أعلام القبائل المشهورة، ولعل هذا من فعل الناسخ، ولم يفطن له محقق «شواهد التوضيح».

(٤) شواهد التوضيح ص ٤٩.

(٥) أخرجه البخاريّ في: ٨ ـ كتاب الصلاة، ٢ ـ باب وجوب الصلاة في الثياب.

قال ابن مالك: في هذا الحديث توحيد «اليوم» المضاف الى «العيدين»، وهو في المعنى مثنّى. ولو رُوي بلفظ التثنية، على الأصل، وبلفظ الجمع، لأمن اللّبس، لجاز، وفيه ثلاثة أوجه: فمن الوارد بإفراد، ما في حديث الوضوء من قول الراوي: «ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنها»[١]. ومنه حكى الفراء من قول بعض العرب: أكلت رأس شاتين[٢].

ومنه قول الشاعر:

حمامةَ بطن الواديَين ترنَّمي سَقاكِ من الغُرِّ الغوادي مَطيرها[٣]

ومن الوارد بلفظ التثنية قول الشاعر:

فتخالسَا نفسَيهما بنَوافذٍ كنوافذ العُبُط التي لا تُرقَعُ[٤]

ومن الوارد بلفظ الجمع قوله تعالى: ﴿ربنا ظلمنا أنفسنا﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿إن تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما﴾[٦].

وقول النبي ﷺ: «إزرة المؤمن الى أنصاف ساقيه»[٧].

وقد اجتمعت التثنية والجمع في قول الراجز:

ومَهْمَهَينِ قَذَفَينِ مَرْتَيْنْ ظَهراهما مثلُ ظهور التُّرسَيْنْ[٨]

ويلحق بهذا توحيد المثنى المعبَّر عنه بواحد، كالتعبير عن الأُذنَين والعينَين

(١) في سنن أبي داود.
(٢) شواهد التوضيح ص ٦٠.
(٣) للشماخ بن ضرار، انظر شواهد العيني.
(٤) لأبي ذؤيب الهذلي، في «المفضليات» «أمن المنون وريبها تتوجَّع».
(٥) سورة الأعراف، الآية ٢٣.
(٦) سورة التحريم، الآية ٤.
(٧) من «مسند احمد بن حنبل».
(٨) لخطام المجاشعي، من شواهد «الكتاب».

بحاسَّة، فإجراء هذا النوع مجرى الواحد جائز، كقوله ﷺ «من أقرى القرى أن يرى عينيه ما لم تَرَ»[1]، ولو راعى اللفظ لقال: ما لم تَرَيا.

ومثل الحديث قول الشاعر:

وكأن في العينَين حَبَّ قَرَنْفُلٍ ... أو سُنْبُلاً كُحِلَت به فانهَلَّتِ[2]

أقول: ان التخفيف يكون في النثر والنظم، وهو في النثر أكثر، ذلك ان الناظم قد يبتعد عما يفرضه التخفيف بسبب قيود النظم.

٦ - ويدخل في «التخفيف» تعدية «شبه» بنفسه وبالباء.

أقول: تعديته بنفسه من باب الحذف والإيصال، وهو من «التخفيف». ومن ذلك قول عائشة - رضي الله عنها - «شبَّهتمونا بالحُمُر والكلاب»[3].

قال ابن مالك: المشهور تعدية «شبه» الى مشبَّه ومشبَّه به، دون باء، كقول امرئ القيس:

فشبَّهتُهم في الآل لـمَّا تَكمَّشوا ... حدائقَ دَوْمٍ أو سَفيناً مُقَيَّرا[4]

ويجوز أن يُعَدَّى الى الثاني بالباء، فيقال: شبَّهتُ كذا بكذا.

ومنه قول الشاعر:

ولها مَبسِمٌ يُشَبَّه بالإغريضِ بعد الهُدوِّ عَذْبُ المذاقِ[5]

ومنه قول أم المؤمنين - رضي الله عنها -: «شبَّهتمونا بالحمر والكلاب».

قال ابن مالك: وقد كان بعض المعجبين بآرائهم يُخطِّئ سيبويه وغيره من

---

(١) أخرجه البخاريّ في: ٩١ - كتاب التعبير، ٤٥ - باب من كذب في حلمه.

(٢) لسلمى بن ربيعة، من أبيات «الحماسة».

(٣) أخرجه البخاريّ في: ٨ - كتاب الصلاة، ١٠٥ - باب من قال لا يقطع الصلاة شيء.

(٤) قائله امرؤ القيس، شواهد التوضيح ص ٩٦.

(٥) المصدر السابق.

أئمة العربية في قولهم: شَبَّه كذا بكذا، ويزعم أن هذا الاستعمال لحن، وأنه لا يوجد في كلام من يوثَق بعربيته، والواجب ترك الباء.

وليس الذي يزعم صحيحاً، بل سقوط الباء وثبوتها جائزان، وسقوطها أشهر في كلام القدماء، وثبوتها لازم في عرف العلماء[1].

أقول: وقول ابن مالك يؤيد أن التخفيف من خصائص العربية، فسقوط الباء أشهر في كلام القدماء، وسقوطها هو التخفيف الذي عُبِّر عنه بالحذف والإيصال.

٧ ـ في توجيه حذف النون من قول من قال: «فإن يكُ»، وفي حذف «كان» بعد حرف الشرط.

ومنه قول أم حارثة ـ رضي الله عنها ـ ، لرسول الله ﷺ: «فإن يكُ في الجنة أصبر وأحتسب، وإن تكن الأخرى ترى ما أصنع»[2].

والأصل «يكون»، تم جزم فصار «يكن». ثم حذفت نونه لكثرة الاستعمال فصار «يكُ».

أقول: ليس الأمر متصلاً بكثرة الاستعمال، بل ان المعربين توجهوا الى التخفيف في عبارات ولزموا الأصل في عبارات أخرى، ألا تراهم لم يحذفوا في قوله تعالى: ﴿ولم يكن له كفوًا أحد﴾ [3]

وقد تفيد هذا وتعجب مما ورد في قوله تعالى: ﴿ولم يكُ من المشركين﴾[4]، وفي قوله تعالى: ﴿ولم يكن جبّاراً عصيّاً﴾[5].

---

(١) شواهد التوضيح ص ٩٦.

(٢) أخرجه البخاريّ في: ٣٤ ـ كتاب البيوع، ٨٥ ـ باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها.

(٣) سورة الاخلاص، الآية ٤.

(٤) سورة النحل، الآية ١٢٠.

(٥) سورة مريم، الآية ١٤.

وقالوا: لو وَلِيَ النون «يكن» ساكن لم تحذف، كقوله تعالى: ﴿لم يكنِ الله﴾[1].

وبسبب من ذلك حملوا على الضرورة قول الشاعر:

اذا لم تـكُ المِـرآة أبـدَتْ محـاسـنـاً فقـد أبْـدَت المـرآة جبـهـةَ ضَيْـغَمٍ[2]

٨ - في توجيه «تَرَى» بالرفع مع كونها جواباً للشرط.

وذلك في قول أمّ حارثة: «وإن تكن الأخرى تَرى ما أصنع»[3]، وترى مضارع «رأيت» بمعنى رأى»، وهو نظير قول أبي جهل «متى يراك الناس» وقد تقدّم الكلام عليه. وكما جاز رفع «يراك» لإهمال «متى» وتشبيهاً لها بـ «اذا»، كذلك جاز هنا رفع «ترى»، لأنه جواب، والجواب قد يرفع وإن كان الشرط مجزوم اللفظ كقراءة طلحة بن سليمان: «**أينما تكونوا يُدْرِكُكمُ الموتُ**»[4].

وكقول الشاعر:

يـا أقـرَعَ بـنَ حـابسٍ يـا أقـرَعُ إنـكَ إن يُـصْـرَعْ أخـوكَ تُـصـرَعُ[5]

أقول: ورفع «تَرَى» لم يكن رفعاً، وانما حكم التخفيف بمدّ الفتحة وتولّد الألف يحقق ضرباً من التخفيف، وهذا يدلنا على أن التخفيف لا يقتصر على الحذف. وليس إثبات الألف في «تَرَى» شيئاً يتصل بالاعراب رفعاً، بل إن ذلك شيء يقتضيه الأداء.

ومن التخفيف قولهم في« فإمّا لا، فلا تبايعوا»[6]، وهو شاهد على أن

---

(١) سورة النساء، الآية ١٣٧.
(٢) من شواهد الأشموني، والبيت للخنجر بن صخر الأسدي.
(٣) شواهد التوضيح ص ١٧٦.
(٤) سورة النساء، الآية ٧٨.
(٥) من شواهد «الكتاب»، وقائله جرير بن عبدالله البجليّ.
(٦) شواهد التوضيح ص ١٧٧.

حرف الشرط قد يحذف بعده مقروناً بما «كان» واسمها وخبرها المنفي بـ «لا» نافية.

فان الأصل: «فإن كنتم لا تفعلون فلا تبايعوا».

ومثله في «جامع المسانيد» قول النبي ﷺ، للقائل: حاجتي أن تشفع لي يوم القيامة: «إمّا لا، فأعني بكثرة السجود»[1]، أي إن كنتَ لا بدَّ لك من ذلك فأعني.

ومن ذلك قول الراجز:

أمـرَعَـتِ الأرضُ لـو أنّ مـا لا لـو أنّ نـوقـاً لـكَ أو جِمـالا

أو ثَلَّةً من غَنَم إمّالا[2]

أي إن كنتِ لا تملكين إبلاً[3].

٩ ـ عود الى عدم حذف النون.

ومنه قول البراء ـ رضي الله عنه ـ: «اذا صلّوا مع النبيّ ﷺ فرفع رأسه من الركوع قاموا قياماً حتى يرونه قد سجد»[4].

وقول ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ: «إني كرهتُ أن أحرجكم فتمشون في الطين»[5].

وقول سعد: «لقد اصطلح أهل هذه البحيرة على أن يتوجّوه فيعصّبونه»[6].

---

(١) المصدر السابق.
(٢) من شواهد الأشموني، مما لم يعرف القائل.
(٣) شواهد التوضيح ص ١٧٧.
(٤) أخرجه البخاريّ في: ١٠ ـ كتاب الأذان، ٩١ ـ باب رفع البصر الى الإمام في الصلاة.
(٥) أخرجه البخاريّ في: ١١ ـ كتاب الجمعة، ١٤ ـ باب الرخصة ان لم يحضر الجمعة، في المطر.
(٦) أخرجه البخاريّ في: ٦٥ ـ كتاب التفسير، ٣ ـ سورة آل عمران، ١٥ ـ باب ولتسمعنّ من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذىً كثيراً.

قال ابن مالك: وفي «قاموا قياماً حتى يرونه قد سجد» إشكال، لأن «حتى» فيه بمعنى «الى أن» والفعل مستقبل، فحقه أن يكون بلا نون لاستحقاقه النصب، لكنه جاء على لغة من يرفع الفعل بعد «أن» حملاً على أختها، كقراءة مجاهد: «**لمن أراد أن يُتمّ الرضاعة**»[1]. وكقول الشاعر:

يـا صاحبيَّ فَـدَت نفسي نفـوسكـما وحَـيثـما كـنتـما لاقـيتـما رَشَـدا
إن تحمـلا حـاجـةً لي خفَّ محْمَلُهـا تستـوجبا مِنّـةً عنـدي بهـا ويـدا
أن تـقـرآنِ عـلى أسـماءَ ويحـكـما منّي السـلام وأن لا تُشْعِرا أحـدا[2]

أقول: ان التماس علة أوجبت ثبوت النون من صنعة النحويين، والقول الصحيح في ذلك أن في العربية سعة فكما كان الكثير الذي جرت به القاعدة، كان شيء آخر في لغةٍ من لغاتهم.

ولا يبعد أن يكون إثبات النون في «حتى يرونه» شيئاً من أثر التخفيف، وقد أشرنا الى أن التخفيف لا يقتصر على الحذف.

وليس لي أن أحمل ما جاء في الأبيات على الضرورة، بل إنها السعة التي أفاد منها الشعراء. وليس لنا أن نوافق النحاة فنقول في «خشيت أن أخرجكم فتمشون»: إن التأويل: فأنتم تمشون. وليس لنا أن نقول: ان ابن عباس جمع بين لغتين، ذلك ان «المعرب» ينطلق على سجيته فلا يعاضل ولا يأتي بشيء يتفق هو والصنعة النحوية في حذلقتها[3].

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢٣٣.
(٢) من شواهد المغني وابن يعيش وغيرهما.
(٣) انظر في ذلك كله: شواهد التوضيح ص ١٨٠ ـ ١٨١.

خاتمة:

قلت في هذا الموجز إن التخفيف من خصائص العربية، وأنه موجود في آيات كثيرة وأحاديث شتى. وهو شيء أدّت إليه سعة العربية التي قد تنفر مما هو جار قاعدة مطردة الى شيء آخر ينقضه وصولاً بذلك الى حسن الاداء الذي يكون التخفيف من مواده.

من أساليب العربيّة
في الدّعَاء

أريد أن أعرض لكلمة «الدعاء» في لغة التنزيل العزيز ثم اخلص من ذلك الى النظر في الدعاء لغة وأسلوباً.

قال الله تعالى: **﴿وادعوا شهداءكم من دون الله ان كنتم صادقين﴾**[1].

قال ابو اسحاق الزجاج

يقول: ادعوا من استدعيتم طاعته ورجوتم معونته في الاتيان بسورة مثله»[2].

وقال الفراء: «وادعوا شهداءكم، من دون الله».

يقول: آلهتكم، يقول: استغيثوا بهم، وهو كقولك للرجل: اذا لقيت العدو خالياً فادع المسلمين، ومعناه: استغث بالمسلمين، فالدعاء ههنا بمعنى الاستغاثة.

وقد يكون الدعاء عبادة كما في قوله تعالى: **﴿ان الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم﴾**[3]، وقوله بعد ذلك: فادعوهم فليستجيبوا لكم.

(١) سورة البقرة، الآية ٢٣.

(٢) اللسان (د ع و).

(٣) سورة الأعراف، الآية ١٩٤.

يقول: ادعوهم في النوازل التي تنزل بكم ان كانوا آلهة كما تقولون يجيبوا دعاءكم، فان دعوتموهم فلم يجيبوكم فأنتم كاذبون انهم آلهة.

وقال ابو اسحاق في قوله: ﴿أجيب دعوة الداع اذا دعان﴾[1]:

معنى الدعاء لله على ثلاثة أوجه: فضرب منها توحيده والثناء عليه كقولك: يا الله لا اله الا أنت، وكقولك: ربنا لك الحمد، اذا قلته فقد دعوته بقولك: «ربنا» ثم أتيت بالثناء والتوحيد.

ومثله قوله تعالى: ﴿وقال ربكم ادعوني استجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي...﴾[2]، فهذا ضرب من الدعاء، والضرب الثاني: مسألة الله العفو والرحمة وما يقرب منه كقولك: اللهم اغفر لنا.

والضرب الثالث: مسألة الحظ من الدنيا كقولك: اللهم ارزقني مالا وولداً، وان سمي هذا جميعه دعاء، لأن الانسان يصدر في هذه الأشياء بقوله: يا الله يا رب يا رحمن، فلذلك سمي دعاء.

وفي حديث عرفة: أكثر دعائي ودعاء الأنبياء قبلي بعرفات لا إله الا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، وانما سمي التهليل والتحميد والتمجيد دعاء لأنه بمنزلته في استيجاب ثواب الله وجزائه كالحديث الآخر:

اذا شغل عبدي ثناؤه علي عن مسألتي اعطيته أفضل ما أعطي السائلين.

وأما قوله عز وجل:

﴿فما كان دعواهم اذ جاءهم بأسنا الا أن قالوا انا كنا ظالمين﴾[3]، المعنى انهم

---

(١) سورة البقرة، الآية ١٨٦.
(٢) سورة غافر، الآية ٦٠.
(٣) سورة الاعراف، الآية ٥.

لم يحصلوا مما كانوا ينتحلونه من المذهب والدين وما يدعونه الا على الاعتراف بأنهم كانوا ظالمين، هذا قول أبي اسحاق[1].

قال: والدعوى اسم لما يـدعيه، والـدعوى تصلح أن تكـون في معنى الدعاء.

لو قلت: اللهم أشركنا في صالح دعاء المسلمين أو دعوى المسلمين جاز، حكى ذلك سيبويه، وأنشد:

قالت ودعواها كثير صخبه.

وأما قوله تعالى: **﴿وآخر دعواهم أنِ الحمد لله رب العالمين﴾**[2] فيعني ان دعاء أهل الجنة تنزيه الله وتعظيمـه، وهو قـوله: **﴿دعـواهم فيها سبحـانك اللهم﴾**[3] ثم قال: **﴿وآخر دعواهم. . .﴾**.

أخبر أنهم يبتدئون دعاءهم بتعظيم الله وتنزيهه ويختمونه بشكره والثنـاء عليه، فجعل تنزيهه دعاء وتحميده دعاء، والدعوى هنا معناها الدعاء.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «الدعاء هو العبادة»، ثم قرأ: **﴿وقال ربكم ادعوني أستجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي﴾**[4].

وقال مجاهد في قوله: **﴿واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغـداة والعشي﴾**[5]، قال: يصلّون الصلوات الخمس.

وروي مثل ذلك عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى: **﴿لن ندعو من دونه الهاً﴾**[6]، أي لن نعبد الهاً دونه. والدعاء: الرغبة الى الله ـ عز وجل.

---

(١) اللسان (د ع و).
(٢) سورة يونس، الآية ١٠.
(٣) سورة يونس، الآية ١٠.
(٤) سورة غافر، الآية ٦٠.
(٥) سورة الكهف، الآية ٢٨.
(٦) سورة الكهف، الآية ١٤.

وفي الحديث: لولا دعوة أخينا سليمان لأصبح موثقاً يلعب به ولدان أهل المدينة، يعني الشيطان الذي عرض له في صلاته، وأراد بدعوة سليمان - عليه السلام - قوله: وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي.

ومنه الحديث: «سأخبركم بأول أمري دعوة أبي ابرهيم وبشارة عيسى»، دعوة ابرهيم - عليه السلام - قوله تعالى: **﴿ربنا وابعث فيهم رسولاً يتلو عليهم آياتك﴾**[1]، وبشارة عيسى - عليه السلام - قوله تعالى: **﴿ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد﴾**[2].

وفي حديث معاذ - رضي الله عنه - لما أصابه الطاعون قال: ليس برجز ولا طاعون ولكنه رحمة ربكم ودعوة نبيكم ﷺ، أراد قوله: اللهم اجعل الثناء فناء أمتي بالطعن والطاعون. والمعنى: دعوت الله له بخير وعليه بشر. والدعاء واحد الأدعية.

هذا هو معنى الدعاء ودلالته في اللغة والاستعمال.

وقد بلغت العربية في اسلوب الدعاء مبلغاً قلّ أن نقف على نظيره في سائر اللغات القديمة.

قلت: «اللغات القديمة» لأخصص أن هذا الأسلوب في صوره ودلالاته خاص بالعربية القديمة وان العربية المعاصرة قد خلت من هذه الصور البيانية التي تبرز في أساليب الدعاء والأساليب الأخرى. ألا ترى أن هذه العربية الجديدة قد خلت من «المثل» وان كل ما يتمثل به المعربون أحياناً هو مثل قديم استعير لمطالب الحياة الجديدة في بعض الأحايين. وقد يقال: ان اللغات في عصرنا غير محتاجة الى هذه الألوان الفنية لأن حاجات جديدة قد جدت صرفت المعربين الى أن يجدوا في اللغة ما يفي بها.

---

(١) سورة البقرة، الآية ١٢٩.
(٢) سورة الصف الآية ٦.

ومن هنا كانت دراسة هذه الأساليب القديمة والوقوف عليها شيئاً يدخل في معرفة تاريخ هذه اللغة العريقة.

قالوا: الدعاء ينصرف للخير كما ينصرف للشر، وقد يدرك هذا أحياناً باستعمال الأداتين: «اللام» في الخير، و«على» في الشر فيقال: أدعو لك، وأدعو عليك.

ويتجاوز استعمال هاتين الأداتين أسلوب الدعاء الى أسلوب «الخبر» فينصرف كذلك الى الخير والشر فيقال مثلاً: يوم لنا ويوم علينا.

وقد بقي في استعمال «على» شيء من هذا الجنوح الى الشر [1]، ولعل من أجل ذلك عيب قول أبي تمام في مطلع قصيدته البائية:

على مثلها من أربع وملاعب أذيلت مصونات الدموع السواكب

قلت: ان الأدب القديم قد حفل بكثير من فنون الدعاء ولنعرض لذلك فنقول:

تختلف جمل الدعاء في العربية فهي قد تبدأ بالفعل، وقد تبدأ بالاسم المرفوع، وقد تبدأ باللام ومدخوله، وكثيراً ما يأتي معنى الدعاء في عبارة صدرت بالمصدر المنصوب.

فمما بدىء بالفعل قولهم:

هديت خيراً (بالبناء للمفعول)، ولقيت خيراً، وصادفت رشداً، ووقيت الشر، وسهل الله عليك، وفرج الله عنك، كل ذلك وغيره مما يتقرب به دعاء. ولك أن تتسع في هذا فتنشئ ما تريد مما ترمي به الى الخير مفصحاً عن رغبتك في ذلك، فيؤدي الدعاء كأن تقول: هداك الله وبلغت مرادك، ووفقك الله.

---

(١) على انه ينبغي الاحتراز في هذا فنقول: قد تستعمل «على» في الدعاء للخير كقولنا: عيسى ـ عليه السلام ـ وغيره من أنبياء الله مثلاً.
وكأن يقال: عليه أزكى الصلاة واتم التسليم.

ومثل هذا ما ينصرف الى الشر ارادة الدعاء نحو:

عدمت خيراً ولقيت شراً، وقاتلك الله، ولعنك الله وغير ذلك.

ومن هذا ألفاظ التصلية والتسليم والرحمة والرضوان على النبيين والأولياء وسائر الصالحين فنقول في «الصلاة والسلام» على نبينا محمد: ﷺ.

ونقول: عيسى وموسى وسائر الأنبياء: عليهم السلام.

ونقول: ومن حديث علي ـ عليه السلام ـ أو رضي الله عنه، وقد ورد أيضاً كرّم الله وجهه.

ونقول: كان عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ.

كما نقول: ومما أثر عن الامام الشافعي واضرابه: ـ رضي الله عنهم ـ وقد تبدأ عبارة الدعاء بالاسم المرفوع نحو:

رحمة الله عليه، ورضوان الله عليه، وسلام الله عليه...

كما نقول: لعنة الله عليه[1]، وقد يعطف عليه كقولهم: لعنة الله وغضبه عليه.

وقد يؤخر المرفوع فيبدأ باللام ومدخوله نحو.

لك الحمد ولك الخير ولك السعد.

كما نقول: لك الله، قال المتنبي في رثاء جدته:

لك الله من مفجوعة بحبيبها   قتيلة شوق غير ملحقها وصما

كما يقال: لك الويل، قال الفرزدق:

لك الويل لا تقتل عطية انه   أبوك ولكن غيره فتبدل

---

(١) أقول: والدعاء باستعمال: «غضب الله» ينزل بالمدعو عليه من لغة العامة ايضاً في عصرنا.

وقد ترد عبارة الدعاء مصدرة بـ «لا» النافية بعدها فعل ماض نحو: لا فض فوك في استحسان قول احدهم كأنه قيل: احسنت.

والمعنى: لا تكسر أسنانك، والفم ههنا الأسنان كما يقال: سقط فوه يعنون الاسنان.

وقد ترد العبارة بالفعل المضارع: لا يفضض الله فاك.

ومن ذلك حديث النابغة الجعدي لما أنشد الرسول الكريم القصيدة الرائية قال: لا يفضض الله فاك، قال: فعاش مائة وعشرين سنة لم تسقط له سن.

وفي حديث العباس بن عبد المطلب انه قال: يا رسول الله اني أريد أن أمتدحك، فقال: قل لا يفضض الله فاك، ثم أنشده الأبيات القافية.

ومثل هذا: لا عدمتك، ولا ظفر حاسدوك.

ومن المناسب أن نشير الى أن الفعل «زال» المفيد للاستمرار يترشح للدعاء اذا سبقه «لا» كقول ذي الرمة:

الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

ومن المفيد ان أشير قبل الكلام على «انهلال القطر» في البيت، الى أن صدر البيت قد حفل بنمط آخر من الدعاء وذلك بالأمر في «يا اسلمي» والخطاب الى «دار مي». يدعو الشاعر للدار أن تسلم على البلى فلا ينال منها الزمان شيئاً.

أقول: واستعمال الأمر كثير في لغة الدعاء، ولعله أكثر سيرورة من الصيغ الأخرى وهذا يعني ان «الأمر» قد خرج الى الدعاء والالتماس، رغبة في شيء ينصرف الى الخير حيناً والى الشر حيناً آخر. ويأتي في لوازم هذه الجمل الدعائية اسلوب النداء المتمحض للدعاء كقولنا: اللهم انصرنا على الاعداء، وربنا

اهدنا الى سواء السبيل. وأنت واجد من هذا الأسلوب الشيء الكثير مما حفلت به لغة التنزيل العزيز كما سنرى.

ولنعد الى بيت ذي الرمة فنقول ان دعاءه بانهلال القطر اسلوب درج عليه العرب في جاهليتهم واسلامهم. وان هذا الدعاء يكاد يكون أحياناً كالتحية الا ترى أن هذا يتحقق في قول النابغة:

نبئت نعماً على الهجران عاتبة   سقيا ورعيا لذاك العاتب الزاري

فاذا كان غيث [1] كان منه لهم سقي وخصب ثم رعي.

وليس قولهم: «رعاك الله» الا مشيرة الى هذا الأصل القديم الذي هو الرعي للسائمة من الابل وغيرها، فكأن قولهم: «رعاك الله» المراد بها «الرعاية» تلمح الى دأب الرعاء مع ابلهم.

ومن الغيث قالوا: جادك الغيث أي أصابك غيث جود وهو الغزير.

والدعاء بالسقي كثير في الأدب القديم، قال جرير:

أتذكر اذ تودعنا سلمى   بفرع بشامة سقي البشام

وقوله:

متى كان الخيام بذي طلوح   سقيت الغيث أيتها الخيام

وليس اتفاقاً أن يجيء «الغوث» بمعنى النجدة من «الغيث» وهو الرحمة والخصب والخير والبركة، وهو غير «المطر» في هذه الخصوصية الدلالية.

قال الأصمعي: أخبرني أبو عمرو بن العلاء قال:

---

(١) أقول فرّق العرب بين الغيث والمطر فكان الغيث في الأغلب الأعم خيراً وخصباً وبركة، ولن يكون عذاباً البتة، اما المطر فينصرف الى العذاب، كما ينصرف الى حقيقته غير انه لم يرد في القرآن الا في معرض العذاب والشر وذلك في خمس عشرة آية في سور مختلفة.

سمعت ذا الرمة يقول: قاتل الله امة بني فلان ما أفصحها!
قلت لها: كيف كان المطر عندكم؟ فقالت غثنا ما شئنا.
والمعنى: سقينا ما شئنا. وهكذا عدلت عن «المطر» في سؤال السائل الى «الغيث». . .

وقد تأتي عبارة الدعاء مبدوءة بمصدر منصوب كقولهم: سقيا ورعيا، وحمدا لك اللهم، وأهلا وسهلاً وغير هذا.

وقد يأتي أسلوب الدعاء رسماً من رسوم الأدب مما يقتضيه الظرف وحسن المعاشرة، ومن ذلك قولهم للمملك دعاء له:
«بالرفاء والبنين» أي بالالتئام والاتفاق وحسن الاجتماع.

قال ابن السكيت: وان شئت كان معناه بالسكون والهدوء والطمأنينة، ففي الحالة الأولى يكون الأصل «رفأ»، وفي الحالة الثانية يكون الأصل «رفا» آخره ألف من قولهم: رفوت الرجل اذا سكنته.

قالوا: رفأه ترفئة وترفيئاً: دعا له: قال له: بالرفاء والبنين.
وقالوا: رقح بمعنى رفا. وفي الحديث: كان اذا رقح انساناً قال: بارك الله عليك.

ومن هذا الباب قولهم في الدعاء للعاطس: يرحمك الله.

وهو التسميت أي ذكر الله ـ عز وجل ـ على كل حال، وقيل: معناه هداك الله الى السمت وذلك لما في العاطس من الانزعاج والقلق.

وقد سمته اذا عطس، فقال له: يرحمك الله، أخذ من السمت الى الطريق والقصد، كأنه قصده بذلك الدعاء أي جعلك الله على سمت حسن.

ومن هذا الباب أيضاً ما يقال للعاثر:
حوجاً لك: أي سلامة.

ولما كان الحديث عن العاثر فمن المفيد أن نشير الى ما جاء في هذا من قولهم:

التعس: العثر، والتعس أن لا ينتعش العاثر من عثرته، وأن ينكس في سفال.

قال أبو اسحاق في قوله تعالى: ﴿فتعسا لهم وأضل أعمالهم﴾[1]، يجوز أن يكون نصباً على معنى أتعسهم الله. وقال الأعشى:

ذات لوث عفرناة اذا عثرت   فالتعس أدنى لها من أن أقول لعا

ويدعو الرجل على بعيره الجواد اذا عثر فيقول: تعسا! فاذا كان غير جواد ولا نجيب فعثر قال له: لعا.

وقد يجتزأ من «لعا» بقولهم: عا لك عالياً للدعاء بالاقالة، أنشد ابن الاعرابي:

أخاك الذي ان زلت النعل لم يقل: تعست، ولكن قال: عا لك عاليا

ما جاء في الدعاء في لغة التنزيل:

قال تعالى:

﴿ألَا بعداً لعاد قوم هود﴾[2].

﴿ألَا بعداً لثمود﴾[3]

﴿ألَا بعداً لمدين كما بعدت ثمود﴾[4]

---

(١) سورة محمد الآية ٨

(٢) سورة هود، الآية ٦٠.

(٣) سورة هود، الآية ٦٨.

(٤) سورة هود، الآية ٩٥.

والبعد هنا الهلاك، وقوله: بعدت ثمود أي هلكت، قال مالك بن الريب:

يقولون: لا تبعد، وهم يدفنونني وأي مكان البعد الا مكانيا

وقد فرق في الفعل بين البعد بمعنى الهلاك، والبعد بمعنى الابتعاد فقيل في الأولى «بعد» مثل «فرح»، وفي الثانية: «بعد» مثل «كرم» وهذا شيء من لطائف هذه اللغة الكريمة. قال المتنبي:

أبعد بعدت بياضاً لا بياض له لأنت أسود في عيني من الظلم

ومن الدعاء قوله تعالى: ﴿**تبت يدا أبي لهب**﴾[1] أي ضلتا وخسرتا، وقال:

أخسر بها من صفقة لم تستقل تبت يدا صافقها ماذا فعل

ومن الدعاء أيضاً قوله تعالى: ﴿**فتعسا لهم وأضل أعمالهم**﴾[2]. أي هلاكاً لهم.

وقوله تعالى: «واجعلني لك مخبتاً». أي خاشعاً مطيعاً. وأخبت لله أي خشع وتواضع.

وفي التنزيل العزيز: ﴿**فتخبت له قلوبهم**﴾[3] أي تخشع.

ومن الدعاء أيضاً قوله تعالى: ﴿**وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين**﴾[4].

«ولا تعدم الآية الأولى» من الفاتحة أن تكون مفيدة للدعاء لدى من يتلوها: الحمد لله رب العالمين.

ومثل هذا دعاء الصلاة: «لك الحمد ملء السموات والأرض». ومن

---

(١) سورة المسد الآية ١.
(٢) سورة محمد، الآية ٨.
(٣) سورة الحج الآية ٥٤.
(٤) سورة يونس، الآية ١٠.

الدعاء أيضاً قوله تعالى: ﴿دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام﴾[1].
وقد يتوصل الى الدعاء بالمصدر «حمدا» فيقال: حمدا لك اللهم.

ومن الدعاء في لغة التنزيل العزيز: ﴿فسحقا لاصحاب السعير﴾[2]

والسحق: البعد، فكأن المعنى فبعداً لأصحاب السعير. ومكان سحيق أي بعيد.

وفي التنزيل: ﴿أو تهوي به الريح في مكان سحيق﴾[3].

وحديث «السلام» مستفيض في لغة التنزيل، وهو في آي كثير يراد به الدعاء ومنه:

﴿واذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم﴾[4].

﴿ونادوا أصحاب الجنة أن سلام عليكم﴾[5].

﴿وتحيتهم فيها سلام﴾[6].

﴿لقد جاءت رسلنا بالبشرى قالوا سلاماً قال سلام﴾[7].

﴿سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار﴾[8].

﴿وسلام عليه يوم ولد. . .﴾[9].

﴿والسلام علي يوم ولدت. . .﴾[10].

﴿وسلام على المرسلين. والحمد لله رب العالمين﴾[11].

---

(١) سورة يونس، الآية ١٠.
(٢) سورة الملك، الآية ١١.
(٣) سورة الحج الآية ٣١.
(٤) سورة الأنعام، الآية ٥٤.
(٥) سورة الأعراف، الآية ٤٦.
(٦) سورة يونس الآية ١٠.
(٧) سورة هود، الآية ٦٩.
(٨) سورة الرعد، الآية ٢٤.
(٩) سورة مريم، الآية ١٥.
(١٠) سورة مريم، الآية ٢٣.
(١١) سورة الصافات، الآية ١٨١.

ومن الدعاء قوله تعالى: ﴿ربنا اطمس على أموالهم﴾[1] أي غيرها. وقد ورد «الطمس» في لغة التنزيل ومنه قوله: ﴿ولو نشاء لطمسنا على أعينهم﴾[2].

وقال تعالى: ﴿الذين آمنوا وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسن مآب﴾[3]. ذهب سيبويه بالآية مذهب الدعاء.

ويحسن بنا أن نقف طويلاً على كلمة «طوبى» التي أفادت الدعاء لنقول فيها شيئاً وذلك لخصوصيتها واختلاف الأقوال فيها.

طوبى: فعلى من الطيب، كأن الأصل «طيبى» فصير الى الواو لمكان الضمة فيها.

ويقال: طوبى لك وطوباك. قال يعقوب: ولا تقل: طوبيك.

وجاء في «التهذيب»: ان العرب تقول طوبى لك، ولا تقول طوباك.

وهذا قول أكثر النحويين الا الأخفش فانه قال: من العرب من يضيفها فيقول: طوباك.

وقال أبو بكر: طوباك ان فعلت كذا، قال: هذا مما يلحن فيه العوام، والصواب: طوبى لك ان فعلت كذا وكذا. وقالوا: طوبى: شجرة في الجنة.

وقرأ ثعلبة: «**طوبى لهم وحسن مآب**» فجعل «طوبى» مصدراً كقولك: سقيا له. ونظيره من المصادر الرجعي، واستدل على أن موضعه نصب بقوله: «وحسن مآب».

وهو خلاف ما ذهب سيبويه الى أن موضع «طوبى» الرفع عطف عليه بقوله: «وحسن مآب» مرفوعاً.

قال ابن جني: وحكى أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني في كتابه

---

(١) سورة يونس، الآية ٨٨.

(٢) سورة يس الآية ٦٦.

(٣) سورة الرعد، الآية ٢٩.

الكبير في القراءات، قال: قرأ علي اعرابي بالحرم: «طيبى لهم» فأعدت فقلت: «طوبى»، فقال: «طيبى»، فأعدت فقلت: «طوبى»، فقال: «طيبى»، فلما طال علي قلت: طو طو، فقال: طي طي.

قال الزجاج: جاء في التفسير عن النبي ﷺ: أن «طوبى» شجرة في الجنة.

وقيل: طوبى لهم حسنى لهم، وقيل: خير لهم، وقيل: خيرة لهم.

وقيل طوبى اسم الجنة بالهندية وقيل بالحبشية [١].

وقال قتادة: طوبى كلمة عربية، تقول العرب: طوبى لك ان فعلت كذا وكذا، وأنشد:

طوبى لمن يستبدل الطود بالقرى ورسلاً بيقطين العراق وفومها

أقول: ومن قال: طوبى عربية فقد أدرك الصواب وذلك لأنّ أصل «ط وب، ط ي ب» من الأصول العربية القديمة في العربية وسائر أخواتها من اللغات السامية.

ومن الدعاء قوله ـ عز وجل ـ:

قال: ﴿أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين﴾[٢]

قالت ﴿اني أعوذ بالرحمن منك إن كنت تقيا﴾[٣].

قال: ﴿معاذ الله انه ربي أحسن مثواي﴾[٤].

---

(١) قال الصاغاني: فعلى هذا ينبغي أن تكون في الهندية «توبا» بالتاء وذلك لأن الطاء غير معروف في الهندية.

(٢) سورة البقرة، الآية ٦٧.

(٣) سورة مريم، الآية ١٨.

(٤) سورة يوسف، الآية ٢٣.

ومن الدعاء أيضاً قوله تعالى: ﴿هب لنا من لدنك رحمة﴾[1]

﴿والذين يقولون ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين﴾[2]

وقوله تعالى: ﴿وقال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي انعمت علي﴾[3]

وقوله تعالى: ﴿قاتلهم الله أنى يؤفكون﴾[4]

ونجتزي بهذا القدر مما ورد من الدعاء في لغة التنزيل العزيز. وفي الحديث: «طوبى للمفردين» أي الذاكرين الله كثيراً.

ما جاء من صور أخرى في كتب العربية وسأوردها مرتبة بحسب أوائل المواد التي وردت فيها في تلك المظان:

أثر

جاء في دعاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ على الخوارج قوله: «ولا بقي منكم آثر» أي مخبر يروي الحديث.

أرب

وفي حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ: انه نقم على رجل قولا قاله، فقال له: أربت عن ذي يديك، معناه: ذهب ما في يديك حتى تحتاج.

وفي خبر ابن مسعود: ان رجلاً اعترض النبي ﷺ فصاح به الناس، فقال ـ عليه السلام ـ: دعوا الرجل ارب ماله، اي سقطت أعضاؤه وأصيبت.
قال: وهي كلمة تقولها العرب ولا يراد بها، اذا قيلت، وقوع الأمر كما يقال:

---

(١) سورة آل عمران، الآية ٨.

(٢) سورة الفرقان، الآية ٧٤.

(٣) سورة النمل، الآية ١٩.

(٤) سورة المنافقون، الآية ٤

عقرى وحلقى، وقولهم: تربت يداك.

قال ابن الأثير: في هذه اللفظة ثلاث روايات:

احداها «أرب» بوزن «علم» ومعناه الدعاء عليه، أي أصيبت آرابه وسقطت، وهي كلمة لا يراد بها وقوع الأمر، كما يقال: تربت يداك، وقاتله الله، وانما تذكر في معنى التعجب.

قال: وفي هذا الدعاء من النبي ﷺ قولان: أحدهما: تعجبه من حرص السائل ومزاحمته.

والثاني: انه لما رآه بهذه الحال من الحرص غلبه طبع البشرية، فدعا عليه.

وقد قال في غير هذا الحديث: اللهم انما أنا بشر فمن دعوت عليه فاجعل دعائي رحمة.

أمت

قال سيبويه: قالوا أمت في الحجر لا فيك، أي ليكن الامت في الحجارة لا فيك، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهي مما يوصف بالخلود والبقاء.

ورفعوه وان كان فيه معنى الدعاء، لأنه ليس بجار على الفعل، وصار كقولك: التراب له، وحسن الابتداء بالنكرة، لأنه في قوة الدعاء.

أقول: وفي هذه العبارة التي تنصرف الى الدعاء لون من ألوان صلة اللغة وأشكالها الأدبية بالبيئة، ومثل هذه البيئة البدوية الشيء الكثير الذي أبقته العربية في أدبها شعراً ونثراً ومثلاً وغير ذلك.

أوب

ويقال: للداخل طوبة وأوبة.

بؤس

وقالوا: بؤساً له، في حد الدعاء، وهو مما انتصب على اضمار الفعل غير المستعمل اظهاره.

وقالوا: جوساً له وبوساً. والجوس الجوع وستأتي.

برك

والتبريك: الدعاء للانسان أو غيره بالبركة.

يقال: بركت عليه تبريكاً أي قلت له: بارك الله عليك. وبارك الله الشيء وبارك فيه وعليه: وضع فيه البركة.

وفي التنزيل العزيز: ﴿**وباركنا عليه**﴾(1).

ومن هذا ما هو جار في اللغة المعاصرة فهم يقولون دعاء: بارك الله فيك، وبورك فيك، وبوركت.

بجل

قال طرفة:

ألا إنَّني شُرِّبتُ أسودَ حَالِكاً ألا بَجَلي مِنَ الشرابِ ألا بَجَلْ

قال: أراد الماء، وقال شمر: وقيل أراد سقيت سمًّا أسود.

بعد

والبعد: الهلاك، وقد مر في الكلام على لغة التنزيل.

بلس

ويقال: أرانيك الله على البُلْس. والبلس غرائر كبار من مسوح يجعل فيها التبن ويشهر عليها من ينكل به وينادى عليه.

---

(1) سورة الصافات الاية ١١٣.

تبب

التب والتباب: الهلاك والخسران.

وتباً لك نصب على الدعاء كما تقول سقيا لك.

وفي حديث أبي لهب: تباً لك سائر اليوم، الهذا جمعتنا.

وقد مر بنا هذا الدعاء في لغة التنزيل.

ترب

يقال: ترباً له وجندلاً، وهذا من الأسماء التي تفيد الذات أجريت مجرى المصادر المنصوبة على اضمار الفعل غير المستعمل اظهاره في الدعاء.

وكأنه بدل من قولهم: تربت يداه وجندلت.

وفي الحديث: «ان النبي ﷺ قال: تنكح المرأة لميسمها ولمالها ولحسبها فعليك بذات الدين تربت يداك».

قال أبو عبيد: قوله: تربت يداك، يقال للرجل اذا قل ماله: قد ترب أي افتقر، حتى لصق بالتراب.

ومنه قوله تعالى: ﴿أو مسكيناً ذا متربة﴾.

قال: ويرون أن النبي ﷺ لم يتعمد الدعاء عليه بالفقر، ولكنها كلمة جارية على ألسن العرب يقولونها، وهم لا يريدون بها الدعاء على المخاطب ولا وقوع الأمر بها.

وقيل معناها الله درك، وقيل: أراد به المثل ليرى المأمور بذلك الجد، وأنه ان خالفه فقد أساء.

وقيل: هو دعاء على الحقيقة، فانه قد قال لعائشة ـ رضي الله عنها ـ: تربت يمينك، لأنه رأى الحاجة خيراً لها.

قال: والأول الوجه. ويعضده قوله في حديث خزيمة - رضي الله عنه -: أنعم صباحاً تربت يداك، فان هذا دعاء له وترغيب في استعماله ما تقدمت الوصية به. ألا تراه قال: أنعم صباحاً، ثم عقبه قوله: «تربت يداك».

وكثيراً ما ترد للعرب ألفاظ ظاهرها الذم وانما يريدون بها المدح كقولهم: لا أب لك، ولا أم لك، وهوت أمه، ولا أرض لك ونحو ذلك.

وقال بعض الناس: ان قولهم: تربت يداك يريد به استغنت يداك.

قال: وهذا خطأ لا يجوز في الكلام، ولو كان قال لقال: أتربت يداك.

ترك

والتريك: العذق اذا نفض فلم يبق فيه شيء، ولا بارك الله فيه ولا تارك ولا دارك كله اتباع.

وجاء في أراجيزهم المشهورة في شواهد العربية:

لـقَـدْ رأيـتُ عـجـبـاً مُـذْ أمـسَـا
عَـجَـائِـزا مـثـلَ الـسـعـالي خَمْـسَـا
يـأكُـلْنَ مـا في رَحْـلِـهِـنَّ هَمْـسَـا
لا تَـرَكَ اللهُ لهـنَّ ضِـرْسَـا
ولا لَـقِـينَ الـدَّهْـرَ الا تَـعْـسَـا

تعس

لقد مر بنا في قوله تعالى: ﴿**فتعسا لهم وأضل أعمالهم**﴾. وأصل التعس العثر. وقال الشاعر:

وأرماحهم ينهزنهم نهز جمة يقلن لمن أدركن تعسا ولالعا

على ان استعمال «التعس» وارادة الدعاء فيه قد بقي في اللغة المعاصرة وان جهل المعربون انه دعاء، فيقال مثلاً: تعساً لك.

ويقال: تعساً له ونكسا.

والنكس والنكاس: العود في المرض.

وفي حديث أبي هريرة: «تعس عبد الدينار وانتكس» اي انقلب على رأسه، وهو دعاء عليه بالخيبة.

توس

ويقال: توساً لك، مثل قولهم: بوساً لك، وقد مر بنا ذلك.

توب

التماس التوبة في أحاديث الدعاء كثير، كقولهم: اللهم اغفر لنا ذنوبنا وتب علينا...

وفي دعاء السفر: يقال: توباً لربنا أوبا، أي توباً راجعاً مكرراً.

ثكل

يقال في الدعاء على رجل: ثكلتك أمك. والثكل: الموت والهلاك. والأم ثاكل وثكول وثكلى.

وفي الحديث أنه قال لبعض أصحابه: ثكلتك أمك أي فقدتك، والثكل فقد الولد.

ولا يقال: ثكلك أبوك. على أنه يقال في الدعاء: لا أب لك كما يقال: لا أم لك.

وقال أبو علي: «لا أبا لك»، كلام جرى مجرى المثل، وذلك انك اذا قلت هذا فانك لا تنفي في الحقيقة أباه، وانما تخرجه مخرج الدعاء عليه، أي أنت عندي ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه، وأنشد توكيداً لما أراد من هذا المعنى قوله:

ويترك أخرى فردة لا أخا لها.

ولم يقل: لا أخت لها، ولكن لما جرى هذا الكلام على أفواههم: لا أبا لك ولا أخا لك قيل مع المؤنث على حد ما يكون عليه مع المذكر، فجرى هذا نحواً من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى أو اثنين أو جماعة: الصيف ضيعت اللبن.

ويؤكد عندك خروج هذا الكلام مخرج المثل كثرته في الشعر، وانه يقال لمن له أب ولمن لا أب له، لأنه اذا كان لا أب له لم يجز أن يدعى عليه بما هو فيه لا محالة، ألا ترى أنك لا تقول للفقير أفقره الله؟ فكما لا يقول لمن لا أب له: أفقدك الله أباك، كذلك تعلم أن قولهم لمن لا أب له: «لا أبا لك» لا حقيقة لمعناه مطابقة للفظه، وانما هي خارجة مخرج المثل على ما فسره أبو علي، قال عنترة:

فاقني حياءك لا أبا لك! واعلمي   اني امرؤ سأموت، ان لم أقتل

وقال المتلمس:

الق الصحيفة، لا أبا لك، انه   يخشى عليك من الحباء النقرسُ

ويدلك على أن هذا ليس بحقيقة قول جرير:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم   لا يلقينكم في سوأة عمر

فهذا أقوى دليل على أن هذا القول لا حقيقة له، ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون للتيم كلها أب واحد، ولكنكم أهل للدعاء عليه والاغلاظ له؟

وروي عن النضر بن شميل: انه سأل الخليل عن قول العرب: لا أبا لك، فقال: معناه لا كافي لك.

وقال الفراء: قولهم: «لا أبا لك» كلمة تفصل بها العرب كلامها.

أقول: ومقالة الفراء ذات قيمة ولو أنك قرأت قول زهير:

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ثمانين حولا، لا أبا لك، يسأم

أحسست أن قوله: «لا أبا لك» كلام معترض لا يدل على خصوصية معنوية، بل هو تعبير جميل استحسنوه فاستعملوه كثيراً وأقيم به الوزن في البيت.

ألا ترى أن قولهم في الشعر: هديت ووقيت ونحوها شيء يتم به الوزن وليس من ارادة للدعاء.

أما قولهم: لا أم لك فقد ورد في حديث ابن عباس انه قال لرجل: «لا أم لك» قال: هو ذم وسب، أي أنت لقيط لا تعرف لك أم، وقيل قد يقع مدحاً بمعنى التعجب منه.

أقول: وهذا الشيء الأخير، وهو أن عبارة الذم الدعائية يراد بها المدح، جارية في الألسن العامية الدارجة، ألا تراهم يقولون: يخرب بيتك أو انهجم بيتك، أو الله يلعنك ارادة المدح على طريقة التعجب؟

ثلب

والإثلب أو الأثلب: التراب.

وقالوا: بفيه الاثلب على الدعاء، كأنهم قالوا بفيه التراب أو الحجر.

وقالوا: الأثلب لك والتراب، والنصب على الدعاء كأنه مصدر.

وهكذا نرى أن «التراب» وما في معناه أو يقرب منه قد دخل في اللغة

القديمة في السب والشتم والذم فخرج على الدعاء، وقد مر بنا قولهم: تربت يداك.

جحد

والجحد: القلة من كل شيء. ونكدا له وجحدا دعاء عليه.

جرب

والعرب تقول في دعائها على الانسان: ما له حرب وجرب. والحرب كالكلب، وقوم حربى كلبى والفعل كالفعل. والجرب معروف.

جندل

أنظر: ترباً وجندلاً الذي مر بنا قبل صفحات.

جوس

أنظر «بؤس».

حرب

أنظر جرب.

حرر

تقول العرب: ما له أحر الله صدره، وذلك في الدعاء على الانسان. ويقولون أيضاً: رماه الله بالحرة والقرة، أي بالعطش والبرد.

حلق

ومما يدعى على المرأة قولهم: عقرى حلقى وعقرا حلقا أي عقرها الله وحلقها أى حلق شعرها أو أصابها وجع في حلقها.

حوب

قالوا: اليك أرفع حوبتي أي حاجتي، وفي رواية: نرفع حوبتنا اليك.

وفي الدعاء على الانسان: ألحق الله بك الحوبة، أي الحاجـة والمسكنة والفقر.

حوج

يقال للعاثر: حوجاً لك أي سلامة، وقد مر بنا هذا.

خضر

ويقال في الدعاء: أباد الله خضراءهم، أي سوادهم ومعظمهم، وقيل: خصبهم وسعتهم.

وقالوا أيضاً: رمى الله في عيني فلان بالأخضر، وهو داء يأخذ العين.

خطأ

في حديث ابن عباس: انه سئل عن رجل جعل أمر امرأته بيدها فقالت: أنت طالق ثلاثاً. فقال: خطأ الله نوأها الا طلقت نفسها.

ويقال لمن طلب حاجة فلم ينجح: اخطأ نوؤك، أراد الله نوأها مخطئاً لا يصيبها مطره.

ويروى: خطى الله نوأها، بلا همز.

خلب

وفي حديث الاستسقاء: اللهم سقيا غير خلب.

خير

ومن دعائهم في النكاح: على يدي الخير واليمن.

ذرأ

وجاء: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق وذرأ وبرأ.

رفا

قالوا: بالرفاء والبنين في الدعاء للمملك وقد مر بنا أنظرها قبل صفحات.

رفح

أنظر الموضوع نفسه (رفأ).

رقأ

وروى المنذري عن أبي طالب في قولهم: لا أرقأ الله دمعته، قال: معناه لا رفع الله دمعته.

وفي حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ: فبت ليلتي لا يرقأ لي دمع. ورقأت الدمعة ترقأ ورقوءا: جفت وانقطعت.

سحق

ويقال: سحقاً لهم أي هلاكاً، وانظر ما جاء من هذا في لغة التنزيل مما أفاد الدعاء وقد ذكر قبل صفحات.

سلم

مر بنا حديث «السلام» ودلالته في الدعاء في جملة آيات كريمة.

طمس

مر بنا في الكلام على ما في آي القرآن من الدعاء.

طوب

سبق الكلام على «طوبى لهم».

ظبي

وقولهم: به لا بظبي، يراد به الهلكة كما ورد في قول الفرزدق يخاطب مسكيناً الدارمي وكان قد رثى زياد بن أبيه فقال:

أمسكين، أبكى الله عينيك انما جرى في ضلال دمعها فتحدرا
أقول له لما أتاني نعيه به لا بظبي بالصريمة أعفرا
أتبكي امرأً من آل ميسان كافرا ككسرى على عداتِهِ أو كقيصرا

عثج

وجاء في تلبية بعض العرب في الجاهلية:

لا هم لولا أن بكرا دونكا
يعبدك الناس ويفجرونكا
ما زال منا عثج يأتونكا

والعثج، بفتحتين: الجماعة من الناس.

عقر

أنظر «حلق».

وجاء أيضاً: وقالت أم سلمة لعائشة ـ رضي الله عنها ـ عند خروجها الى البصرة:

سكن الله عقيراك فلا تصحريها، أي أسكنك الله بيتك وعقارك وسترك فيه فلا تبرزيه.

عمي

قالوا: واذا أرشدك انسان الطريق فقل: لا يعم عليك الرشد. وهو دعاء له بالخير والهدى.

عمر

وعمره الله وعمره أي أبقاه، على الدعاء.

غبط

وجاء في الدعاء: اللهم غبطاً لا هبطاً، أي نسألك الغبطة ونعوذ بك أن نهبط عن حالنا.

غرب

وجاء في دعاء ابن هبيرة: أعوذ بك من كل شيطان مستغرب وكل نبطي مستعرب.

غضر

ويقال أباد الله غضراءهم، أي سعتهم وخصبهم.

غفر

غفار! غفر الله لها.

قال ابن الأثير: يحتمل أن يكون دعاء لها بالمغفرة أو إخباراً أن الله تعالى قد غفر لها.

غور

وقالوا: غارهم الله بخير أي أصابهم بخصب وغيث.

وفي الدعاء: اللهم غرنا منك بغيث وبخير.

فدي

ويقال: فدى لك أهلي، على الدعاء أي يفديك أهلي.

ويقال: فداك أبي كما يقال: فديت.

وكثيراً ما نقرأ: جعلت فداك.

وأنشد الأصمعي للنابغة:

مهلاً! فداء لك الأقوام كلهم ... وما أثمِّر من مالٍ ومن ولد

ومنه قول نفيلة الأكبر الأشجعي (أزر):

ألا أبلغ أبا حفص رسولا ... فدى لك من أخي ثقة ازاري

قتل

أنظر ما جاء من أسلوب الدعاء في أدب القرآن الكريم.

قذى

وجاء قول جميل:

رمى الله في عيني بثينة بالقذى ... وفي الغر من أنيابها بالقوادح

قرر

ويقال: أقر الله عينه، من المقرور وهو الماء البارد.

كثكث

وروي عن صفوان بن أمية أنه قال يوم حنين عند الجولة التي كانت من المسلمين، فقال أبو سفيان: غلبت والله هوازن، فأجابه صفوان وقال:

بفيك الكثكث لأن يربني رجل من قريش أحب الي من أن يربني رجل من هوازن.

كلأ

وقال الشاعر:

ان سليمى والله يكلؤها ضنت بزاد ما كان يرزؤها

لحي

وفي حديث لقمان: فلحيا لصاحبنا لحيا أي لوما وعذلا، وهو نصب على المصدر كسقيا ورعيا.

وقال عنترة:

ألم تعلم لحاك الله اني اجم اذا لقيت ذوي الرماح

لقي

أنظر «ترك».

نفس

وجاء في الدعاء: اللهم نَفِّسْ عني، أي فَرِّجْ عني ووسِّعْ عليَّ.

نكد

أنظر «جحد».

هبل

الهبل: الثكل، وهبلته أمه بمعنى ثكلته. وهبلتك أمك على الدعاء.

وفي حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ حين فضل الوادعي سهمان الخيل على المقاريف فأعجبه فقال: هبلت الوادعي أمه لقد أذكرت به!

فالثكل هو الأصل في المعنى، ثم يستعمل في معنى المدح والإعجاب، يعني ما أعلمه وما أصوب رأيه.

وفي حديث الشعبي: فقيل لأُمِّك الهبل.

هنأ

وقالوا: هنئت ولا تنكأ، أي هنأك الله بما نلت ولا أصابك وجع.

وقالوا: لا هناك المرتع، أي لا أصبت خيراً.

هوى

وقال كعب بن سعد الغنوي يرثي أخاه:

هوت امه ما يبعث الصبح غاديا ... وماذا يؤدي الليل حين يؤوب

ومعنى هوت أمه أي هلكت أمه.

وما زال هذا الدعاء معروفاً لدى الأمهات في العراق في لغتهن الدارجة حين يعلمن بوفاة شاب يقلن: ماتت أمه.

ويب

كلمة مثل ويل يراد بها التعجب.

ويباً لهذا الأمر أي عجباً.

وويباً لزيد مثل وويلاً لزيد.

ومنه قول كعب بن زهير:

ألا أبلغا عني بجيرا رسالة   على أي شيء ويب غيرك دلكا؟

ويل

كلمة مثل ويح الا أنها كلمة عذاب، ومن هنا وردت في أسلوب الدعاء في قوله تعالى: ﴿ويل للمطففين﴾...

وقوله: ﴿ويل لكل همزة لمزة﴾.

وفي آيات أخرى.

وقالوا: ويلمه والأصل: ويل لأمه فحذف اللام ثم الهمزة وركبت الكلمتان على طريقة النحت.

ومن أقوال النبي ﷺ: ويلمه مسعر حرب.

أقول: هذه نماذج بل شذرات من العربية مما استقريته من «لسان العرب» وغيره تشتمل على أسلوب الدعاء في العربية.

وعندي أن الألفاظ التي تقدم بين يدي الملك والأمير والرئيس والعالم الجليل وغير هؤلاء من أهل الشأن ضرب من أسلوب الدعاء في العربية المعاصرة نحو:

جلالة الملك.

ومعالي الوزير.

وسيادة الرئيس أو فخامته.

وسعادة الأمير.

وسماحة العالم، ونيافة الحبر.

وبعد، ألم يتوصل النابغة الذبياني الى النعمان مخاطباً بقوله:

أتـــاني أبـيت الـلعـن انـــك لمتـني   وتلك التي تستـــك منهـا المســامـع

ثم أني قد وجدت من فيض هذه العربية السمحة ما يحق للمرء أن يملأ ماضغيه فخراً اذا قرأ مستمتعاً بعض ما ورد من بيان التوحيدي في «اشاراته الإلاهية» فوجد من مادة الدعاء أعلاق العربية النفيسة.

اللهم اني قد خدمت كتابك الكريم واللغة العلية التي جاءت فيه فاكتبني مع الصالحين.

مع شيء من أبنية الفعل

ما زال في العربية شيء أو أشياء تفتقر الى نظر، وأن ما قيل فيها غير وافٍ، بل إن بعض ما قيل مفتقر الى نظر جديد. وسأقف على مسألة واحدة من المسائل الكثيرة التي تفتقر الى النظر الجديد، وهذه هي: «بناء الفعل للمجهول ومسألة نائب الفاعل»:

أقول: إن ربط بناء الفعل للمجهول بمسألة النيابة عن الفاعل أمر طبيعي في الفكر النحوي القديم، ذلك أن الجملة الفعلية لا بد لها من فاعل. لقد أطال النحاة قولهم في الفاعل، وأنه ركن الجملة الفعلية الرئيسي، ولم ينظروا طويلاً في العلاقة الاسنادية بين الفعل وما يليه من مرفوع وغيره. لقد استوقفهم الرفع فأطالوا فيه الوقوف، وجعلوا ما كان مثله نظيراً له.

ومن هنا نظروا الى ان بناء «فُعِلَ» و«يُفْعَل» بناء خاص أسموه «المجهول» لأن «الفاعل» يُجهَل فيه، ومن هنا كان المرفوع الذي يليه نائباً عن الفاعل[1]. وليست «النيابة» هنا تتصل بشيء من الدلالة، بل إنها نيابة تقتضي رفع الاسم بعد «البناء للمجهول».

قال النحاة: يحذف الفاعل إما للجهل به، أو لغرض لفظيّ أو معنوي:

---

(١) مصطلح «النائب عن الفاعل» عُرف لدى النحاة المتأخرين، وظهر في تصانيفهم، في حين استعمل المتقدمون مصطلح «ما لم يُسمَّ فاعله»، وهو أفضل.

فالأوّل كقولك: سُرِقَ المتاع، و«رُوِيَ عن رسول الله ﷺ»، إذا لم يُعلَم السارق والراوي.

والثاني: كقولهم: «من طابت سريرته حُمِدت سيرتُه»، فحُذِفَ الفاعل في «حُمِدَتْ سيرته» للحفاظ على السجعة، وهذا غرض لفظي، إذ لو قيل: حَمِدَ الناسُ سيرته، لأختل النظام.

والثالث: كقوله تعالى: ﴿يا أيّها الذين آمنوا اذا قيلَ لكم تَفسَّحوا في المجالس فافسَحوا يفسَحِ اللهُ لكم واذا قيل انشزُوا فانشزوا﴾[1].

وكذلك قول الشاعر:

وإنْ مُدَّت الأيدي الى الزاد لم أكنْ بأعجَلهم إذ أجشَعُ القومِ أعجَلُ[2]

ثم ذهب النحاة الى أمثلتهم المصنوعة فقالوا: ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً، ثم غيّروا بناء الفعل فقالوا: ضُرِبَ عَمْرٌ. وهكذا بنوا الفعل للمجهول كما قالوا، وأنابوا المفعول به «عمرو» عن الفاعل.

واضطرب النحاة مع الفعل اللازم الذي يكتفي بالفاعل نحو: فَنِيَ، وزالَ، فلم يستطيعوا أن يبنوا هذين الفعلين للمجهول لامتناع أن يكون بعد الفاعل ما يمكن أن ينوب عنه فنقول: فَني العمرُ، وزال الشيءُ.

ثم قالوا في الفعل الذي يتجاوز الفاعل الى ظرفي الزمان والمكان كقولهم في صام الرجلُ رمضانَ، وسار زيدٌ فرسخاً: صيمَ رمضانُ، وسيرَ فرسَخٌ.

أقول: كيف ينوب رمضان وفرسخ عن الفاعل، وهل النيابة تكون في ان الاسمين تجاوزا حدّيهما في الظرفية فارتَفَعا كما يرتفع الفاعل؟

وأكثر من هذا أنهم سلكوا السبيل نفسه في مرَّ الرجلُ بزَيدٍ: مُرَّ بزيدٍ،

---

(١) سورة المجادلة، الآية ١١.

(٢) والبيت للشنفرى في لامية العرب.

فحذفوا الفاعل وأنابوا الجار والمجرور عن الفاعل، وما معنى هذه النيابة؟ هذا هو منطق النحويين الذين ابتدعوا المجهول فابتدعوا نائب الفاعل.

أقول: لو ان النحويين فصلوا بين: سَرَق اللصُّ المتاعَ وبين قولهم: سُرِق المتاع، ولو أنهم عدّوا الجملة الثانية جملة مكتملة في علاقة الفعل، مسنداً، بالاسم مسنداً إليه، أقول: لو نظروا هذا النظر لكفَوا الدارسين مؤونة المجهول والنيابة عن الفاعل.

أليس لي أن أُلحق ما سمِّي «المبني للمجهول» نحو سُرِقَ، ويُسرَق بأبنية الفعل الأخرى، وقد دلّ الاستقراء على أنّ:

هُـزِمَ مثـل انهزَمَ، وكُسِرَ مثـل انكَسَرَ وتَكسَّر، وقُلِبَ وانقَلَبَ، وشُهِـرَ واشتَهَـرَ، وزُجِرَ وازدَجَـرَ، وشُغِـلَ واشتَغَـلَ، وهُـدِمَ وانهَدَمَ وتَهَـدَّم، وحُسِرَ وانـحَسَرَ، وحُسِمَ وانـحَسَمَ، وبُلِيَ وابتُلِيَ. . .

وأفعال أخرى يشترك فيها ما دُعِيَ بالمبنيّ للمجهول وما سُمِّي «بالمطاوع» الذي لم نرَ له وجوداً في إعراب المعربين.

لقد وقف الاستاذ الدكتور مصطفى جواد وأشـار بما جـاء من شواهـد كثيرة، الى ان المطاوعة خرافة[1] فلم يُسمع لدى المعربين مثلاً قلبته فانقَلَبَ، ولا فككته فانفَكَّ، ولا هَدَمتُهُ فانهَدَمَ وتهدَّم. وكل هذا نجده لدى الصرفيين الذين اجتهدوا بمعزل عما هو جار في كلام المعربين.

أقول: ولم نجد هِرتُه فانهارَ، ولاسُقْتُه فانساقَ، ولا مَحَوتُه فـانمَاحَ، ولا أَدَلْتُه فاندالَ، ولا غير هذا من الكثير في كتب الصرف وكتب الأفعال.

---

(١) انظر «المباحث اللغوية في العراق» في مواضع عدّة من الكتـاب. قال مصـطفى جواد: لم نسمـع في كلام الفصحاء قدَّمتهُ فتقدَّم، وعلمَّتُه فتعلَّمَ، وهـزمتُه فـانهزَم، وأفعال أخـرى دعوهـا «مطاوعـة» فالمطاوعة خرافة.

ان «انهارَ» و«انساقَ» و«انماحَ» و«اندالَ» ومثله اختَلَطَ وافتَكَّ وامتدَّ ونحو ذلك تؤدّي ما يؤدّيه بناء «فُعِلَ» المجهول، والمعنى حاصل في هذه الأفعال من نفسها لا معتمداً على تأثير خارجي يتوقف عليه هذا الفعل المزيد.

إن بناء «فُعِلَ» الذي دُعِي «مجهولاً» كبناء «انفَعَل» وبناء «افتَعَل» في كون هذه الأبنية تطلق لبيان الحدَث لا يُنظَر فيه الى تأثير خارجي، فأنت حين تقول: «سُرِق المتاع» تريد بيان السرقة وأنها قد وقعت، ولا تريد الايماءة الى السارق. ومن هنا ليس لنا أن نقول ان الأصل: سرق اللصُّ المتاع، ولكوننا نجهل اللصّ، قلنا: سُرِقَ المتاعُ.

أقول: لو أن في العربية الفعل «انسَرَق» لقلنا «انسرَقَ المتاعُ» وهو ما نقوله في الألسن الدارجة. اننا نقول: «سُرِقَ المتاع» مع علمنا بالسارِق، ولا نُلغي ذكره لأيٍّ سبب من الأسباب، وهذا يتَّضح في قولنا: «ذُهِبَ بالرجل»، فإننا نريد إطلاق الذهاب بالرجل، ولا نفكر في السبب الذي فرض هذه الصيغة الفعلية.

ولنقف على جملة من الأفعال وردت في سورة «الانفطار»:

بسم الله الرحمن الرحيم:

﴿اذا السماء انفَطَرَت * وإذا الكواكبُ انتَثَرتْ * وإذا البحارُ فُجِّرَتْ * وإذا القبور بُعْثِرَتْ * عَلِمَت نفسٌ ما قَدَّمَتْ وأخَّرَتْ...﴾[1].

أقول: وفي هذه الآيات أريد إثبات الأحداث من الانفطار والانتثار والتفجير والبعثرة والتقديم والتأخير.

ولا يخرج بناء «فُعِل» في هذه الآيات عما أريد من إثبات الأحداث في هذه الآيات، فهو نظير بناء «افتَعَل» و«انفَعَل».

(١) من سورة الانفطار، الآيات ١، ٢، ٣، ٤، ٥.

ومثل هذا جرى سياق الأفعال في سورة «التكوير»:

بسم الله الرحمن الرحيم:

﴿اذا الشمسُ كُوِّرَتْ واذا النجومُ انكَـدَرَتْ واذا الجبالُ سُيِّـرَتْ واذا العِشارُ عُطِّلَتْ. . .﴾[١].

أقول: أريد بعد هذه البسطة أن أنفي مسألة البناء للمجهول، ومسألة النائب عن الفاعل، وأرى أن ما دُعِيَ «مجهولاً» بناء من أبنية الفعل يؤدّي ما يؤدّيه بناء «افتَعَل» وبناء «انفعل» وقد يأتي في هذا السياق «فعَّل» و«تفعَّل» كما مرَّ بنا في الآيات.

ولنعرض لطائفة من الآيات ورد فيها بناء المجهول وهي:

قال تعالى: **﴿نَبَذَ فريق من الذين أُوتوا الكتاب﴾**[٢]

أقول: ان الذي آتاهم الكتاب معروف، وهو الله ـ سبحانه وتعالى ـ، وقد بُني الفعل «آتى» على «فُعِلَ» لبيان «الإيتاء» ليس غير. وهذا نظير قوله تعالى: **﴿وما أوتيَ النبيّون من ربهم﴾**[٣]

والفاعل معروف، ولم يكن من حاجة الى ذكره لأنه معروف مشهـور، وإنما الغرض بيان الإيتاء، والإعراب عن الحَدَث. ومثل هذا قوله تعالى: **﴿وأما مَن أُوتي كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرأوا كتابيَه﴾**[٤]

وقوله تعالى: **﴿قال قد أوتيتَ سُؤلك يا موسى﴾**[٥]

﴿ومن يُؤتَ الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً﴾[٦]

---

(١) من سورة التكوير، الآيات ١، ٢، ٣، ٤.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٠١.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٣٦.

(٤) سورة الحاقة، الآية ١٩.

(٥) سورة طه، الآية ٣٦.

(٦) سورة البقرة، الآية ٢٦٩.

وجملة هذه الآيات تشير الى أن بناء «فُعِلَ» أريد لذاته في إثبات الحدث، وليس شيء يقتضي ذكر الفاعل.

ومثل هذا قوله تعالى: **﴿فقال إنّ هذا سحر يُؤثَر﴾**(١)
والمراد هنا اثبات ما يُؤثَر.

وأنت تقرأ قوله تعالى: **﴿ولو تَرَى إذ فَزعوا فلا فَوت وأُخِذوا من مكان قريب﴾**(٢) وقوله تعالى: **﴿فالذين هاجروا وأخرِجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي. . . ﴾**(٣). أقول: وفي هذه الآية إثبات أنهم هاجروا وعطف عليهم أنهم أخرجوا وأوذوا، وجمع هذا هو المراد إثباته في الآية.

وأختم هذه الآيات الكريمة بقوله تعالى: **﴿والسلام عليّ يومَ وُلِدتُ ويومَ أموتُ ويوم أبعَث حيّاً﴾**(٤)

وأنت ترى ان الحاجة المراد إثبات الحدث وهو الولادة والموت والبعث، وفي هذا يتجاوز بناء «فَعَلَ» وبناء «فُعِلَ» وكلاهما من أبنية الفعل، وليس شيء من حذف الفاعل ونيابة المفعول به عنه. ومما قاله النحاة في بناء اللازم للمجهول: .

ولا يُبنى الفعل اللازم للمجهول إلاّ مع الظرف أو المصدر المتصرّفين المختصَّين، أو المجرور الذي لم يلزم الجارّ له طريقة واحدة، نحو: سيرَ يومُ الجمعة، ووُقِفَ أمامُ الأمير، وجُلِسَ جلوسُ حَسَن، وفُرِحَ بقدوم محمد، بخلاف الملازم حالة واحدة نحو: عند، وإذا، وسبحان، ومَعاذَ.

---

(١) سورة المدثّر، الآية ٢٤.
(٢) سورة سبأ، الآية ٥١.
(٣) سورة آل عمران، الآية ١٩٥.
(٤) سورة مريم، الآية ٣٣.

أقول: هذا هو كلام النحويين، ولنأتِ الى أمثلتهم فنقول: لو قال قائل: سيرَ يومَ الجمعة بنصب «يوم» على الظرفية، أتراه أخطأ، وكيف يكون «يوم الجمعة» نائباً عن فاعل محذوف؟ ويوم الجمعة «خالص للظرفية، وبقاؤه على ظرفيته لا يمنعه قول النحويين بنيابة الفاعل. ثم ان هذا اجتهاد من النحويين وليس استقراءً لكلام العرب.

ومثل هذا: لو قلتَ: وُقِفَ أمامَ الأمير، وحافظتَ على الظرف المنصوب، أتراك أخطأتَ؟ لا، لم تخطئ لأن «أمام» ظرف له حقه، وكيف يراد أن يكون نائباً عن فاعل محذوف؟ وفي قولهم: جُلِسَ جلوسٌ حسن، يجب أن نقول إنه كلام النحويين، فأين نظيره من كلام العرب شعراً أو نثراً؟ وهل وجد في لغة التنزيل أو الحديث الشريف شيء من هذا؟

وأما قولهم: فُرِحَ بقدوم زيد، فكلام سليم، ولكن كيف لي أن أعدّ هذا المصدر المجرور نائباً عن الفاعل المحذوف؟ ولي أن أختم مسألة البناء للمجهول فأذكر طائفة من الأفعال قالوا فيها: إنها وردت على صورة المبني للمجهول ومعناها المعلوم وهي:

عُنِيَ فلان بحاجتك: أي اهتمَّ. وزُهِيَ علينا: أي تكبَّر. وفُلِجَ: أصابَه الفالج، وحُمَّ: استَحَرَّ بدنه من الحُمّى. وحُمَّ القضاء: نَزَلَ. وسُلَّ: أصابه السُلُّ. وجُنَّ عقلهُ: استَتَرَ. وغُمَّ الهلالُ: احتَجَبَ. وغُمَّ الخَبَرُ: استعجَمَ. وأُغمِيَ عليه: غُشِيَ. وشُدِه: دَهِشَ وتَحَيَّرَ. وامتُقِعَ أو انتُقِعَ لونُه: تغيَّر. وأُسقِط في يَدِهِ: أي خابَ، ويُلحَق بهذا: تُوفِّيَ، وشُفِيَ وأفعال أخرى[1].

أقول: هذه الأفعال التي جاءت على صورة المبني للمجهول قد أُسنِدَت

---

(١) ومن الغريب أن الفعل «استُهتِرَ» مما ورد مبنياً للمجهول بمعنى أحبَّ وأُولِعَ بالشيء حسناً كان أم قبيحاً، قد تحوّل الى البناء للمعلوم في العربية المعاصرة، وانصرف الى ما لا يحمد من الأمور، يقال: استَهْتَرَ بالشراب، واستَهْتَرَ في سلوكه، بمعنى خَرَجَ عن المتعارَف المقبول.

الى الأسماء التي جاءت بعدها مرفوعة وتحيَّر النحاة فيها فعدّوها مبنية للمعلوم، والأسماء المرفوعة بعد كل منها فاعل وليس نائباً عن الفاعل.

ولو نظرنا الى هذه الأفعال ووازنّاها بقولهم: سُرِقَ المتاع، وضُرِبَ زيدٌ، أترانا ندرك أن «سُرِقَ» و«ضُرِبَ» مبنيان للمجهول وما بعدهما نائب فاعل، وان البناء في سُرِق كبناء هذه الأفعال، والإسناد واحد.

هذا شيء ينبغي أن يكون مادة للردّ على النحويين.

ولنتحول الى شيء آخر يتصل بالفعل دلالة وبناء وهو باب المتعدّي واللازم. أقول: وقد أطلق على الفعل اللازم مصطلح «القاصر»، وكأنهم لمحوا ان هذا الفعل يقصُر عن المتعدّي. وكأنهم عدّوا المتعدّي أصلاً، وما لم يَفِ وفاءه قاصراً لازماً.

وقد ذهب الى مثل هذا الدكتور مصطفى جواد في «المباحث اللغوية» وقال: ان المتعدّي أصل، وكأنه أراد أن يؤيد قوله هذا فقال: لأن الحياة مبنيّة على التعدّي.

أقول: ان عبارة الأستاذ ـ رحمه الله ـ غير واضحة وان قوله: «لأن الحياة مبنيّة على التعدّي» لا يهدينا الى معرفة لغوية كهذه المسألة.

وإني لأذهب الى ما سأبسطه في هذا الموجز فأقول:

ان الفعل الذي يكتفي بمرفوعه قليل في العربية، ولنا أن نقول: إن «ماتَ الرجل» و«فنيَ العمر» و«زال الشيء» و«جاء الحق» ونحو هذا قليل، لأن أغلب ما عُدَّ لازماً يتجاوز المرفوع الى شيء آخر غير المفعول به كأن تقول: جاء الرجل الى الدار، وسافر محمد الى الديار المقدسة، ودخل الرجل في بيته، وصعد محمد الى غرفته، ونزل زيد الى الشارع.

ان هذه الأفعال تفتقر بعد المرفوع الى هذه الاضافات المفيدة. ومن هنا

يكون لنا أن ندرك الفعل اللازم المكتفي بالمرفوع كما مثّلنا، ثم الفعل اللازم المفتقر الى زيادة مفيدة هي الجار والمجرور، وقد تكون هذه ظرفاً كما مثّلوا بقولهم: صام الرجل رمضان، وسار فرسُخاً.

ثم نأتي الى المفعول المتعدّي الذي يتجاوز المرفوع الى المفعول به المنصوب، وهو كثير في العربية، وربما كانت كثرته سبباً في ميل اللغويين والنحاة الى عدّه أصلاً.

ومن المفيد أن أشير الى أن طائفة من هذه الأفعال التي تتجاوز المرفوع الى المنصوب قد وصلت الى هذه المرحلة بعد أن تخفّفت من حرف الجر فقولنا: «قرأت الكتاب» متضمّن الأصل البعيد «قرأت في الكتاب» أو «من الكتاب» أو شيئاً آخر يندرج في الظرف نحو «خلال» ونحو ذلك.

وأنت لو جريت على هذا وصلت الى إمكان تقدير شيء من حروف الخفض وغيرها من الظروف قبل المفعول به المنصوب.

لقد أدرك النحاة شيئاً من هذا في قولهم: منصوب بنزع الخافض واستشهدوا له بقوله تعالى: ﴿**واختار موسى قومَه سبعين رجلاً لميقاتنا**﴾[1] والتقدير: «من قومه».

ولي أن أتجاوز هذا القدر الذي أشار إليه النحاة فأعرض لشيء من الأفعال في لغة التنزيل، وليكن الفعل «جاء» أول استقرائي هذه المسألة فأقول:

ان الفعل «جاء» في الأصل بمعنى «أتَى» وقد يكتفي بمرفوعه كقوله تعالى:

﴿**فاذا جاء أجلُهم لا يستأخرون ساعةً ولا يستقدمون**﴾.[2]

﴿**لقد ابتغَوا الفتنة من قبل وقلبوا لك الأمور حتى جاء الحقّ**﴾.[3]

---

(١) سورة الأعراف، الآية ١٥٥.

(٢) سورة الأعراف، الآية ٣٤.

(٣) سورة التوبة، الآية ٤٨.

﴿وجاء المعذّرون من الأعراب ليؤْذَن لهم﴾.[1]

﴿فاذا جاء رسولُهم قُضِيَ بينهم بالقسط﴾.[2]

أقول: ومثل هذا كثير في لغة التنزيل مما اكتفى به الفعل «جاء» بمرفوعه غير ان الفعل قد يتجاوز هذه الحال فيأتي متلواً باضافة مفيدة كقوله تعالى:

﴿أو جاء أحدكم من الغائط﴾.[3]

﴿ولـمّا جاء موسى لميقاتنا﴾.[4]

﴿ومن جاء بالسّيئة فلا يُجزَى إلاّ مثلها﴾.[5]

﴿ولما جاء عيسى بالبيّنات قال... ﴾.[6]

ثم نقف على هذا الفعل متجاوزاً صفة اللزوم الى التعدّي في قوله تعالى:

﴿حتى اذا جاء أحدَكم الموتُ تَوَفَّتْه رسلُنا﴾.[7]

﴿وجاء السَّحَرة فرعونَ قالوا... ﴾.[8]

ولي أن أقول هنا ان لغة التنزيل، وهي تتوخّى كمال الإبلاغ، تخفَّفَت من الجار ابتغاء الإيجاز، إذ يسوغ لي أن أقدّر في قوله تعالى الخافض المحذوف فأقول: «حتى اذا جاء الموتُ إلى أحدكم...»، ولكنّ حكمة الله عدلت عن هذا إلى كلام آخر طبعت عليه العربية. وهكذا أقول: «وجاء السحرة إلى فرعون».

وأنت محتاج الى هذا التقدير في هذا الفعل حين يصل الى مدخوله

(١) سورة التوبة، الآية ٩٠.
(٢) سورة يونس - الآية ٤٧.
(٣) سورة النساء، الآية ٤٣.
(٤) سورة الأعراف، الآية ١٤٣.
(٥) سورة الأنعام، الآية ١٦.
(٦) سورة الزخرف، الآية ٦٣.
(٧) سورة الأنعام - الآية ٦١.
(٨) سورة الأعراف، الآية ١١٣.

«المفعول» ضميراً نحو: جاءَتكَ، وجاءتكم، وجاءتنا، وجاءته، وجاءتها، وجاءتهم وجاءكم وجاءهم وغير هذا.

وهو أوجز وأبلغ من قولنا: جاءت إليكَ وجاءت إليه وجاء إليهم وجاء اليكم. وفي هذا السبيل وردت لغة التنزيل فقال تعالى:

﴿بلَى قد جاءتْكَ آياتي فكذَّبتَ بها﴾.[1]

﴿قد جاءتْكم بيّنة من ربّكم﴾.[2]

﴿ولئن اتّبَعْتَ أهواءهم من بعد ما جاءَك من العلم﴾.[3]

﴿واذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا[4] به﴾[5].

أقول: ومن هنا يكون لي أن أقول: ان الفعل «جاء» وَرَد قاصراً في لغة التنزيل، ولكن سماحة العربية تصرفت فيه فوصلت الى شيء آخر، وهو افتقاره الى مدخوله من الجار والمجرور. وأنا أعدّ هذا قسيماً آخر بين اللازم والمتعدّي.

ثم تخففت العربية ابتغاء الإيجاز فكان المتعدّي بدخول «جاء» على الضمائر، وهذا قسيم ثالث.

ولنعرض لفعل آخر هو «دَخَلَ» في لغة التنزيل فأجده في طائفة فعلاً قاصراً، والدخول كالخروج أقرب الى صفة اللزوم، قال تعالى:

﴿ولما دَخَلوا على يوسف آوَى إليه أخاه﴾[6]

---

(١) سورة الزُمر، الآية ٥٩.

(٢) سورة الأعراف، الآية ٧٣.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٢٠.

(٤) الفعل «أذاع» في العربية الحديثة متعدٍ، وهو واصل الى مدخوله بالباء في هذه الآية، وهذا دليل ان المتعدّي يأتي من إسقاط حرف الجر، والاستقراء يؤيد هذا.

(٥) سورة النساء، الآية ٨٣.

(٦) سورة يوسف، الآية ٦٩.

﴿إذ دخلوا على داود ففَزِعَ منهم﴾.[1]

﴿والملائكة يدخلون عليهم من كل باب﴾.[2]

ثم نتحول الى جمهرة من الآيات جاء فيها الفعل «دَخَل» والحيِّز المدخول إليه اسم ظاهر يشير الى مكان بعينه كالسحر والمحراب والجنة والمدينة والبيت والمسجد والقرية والنار والأبواب وغيرها.

أقول: وكأن هذه الأسماء ضرب من الظرف المكاني، ومن هنا فهي مستغنية عن الجار «في»، قال تعالى:

﴿كلّما دَخَل عليها زكريا المحرابَ وَجَدَ عندها رزقاً﴾.[3]

﴿ودَخَل معه السجنَ فَتَيَان﴾.[4]

﴿ودَخَلَ جنّته وهم ظالم لنفسه﴾.[5]

﴿ربِّ اغفرْ لي ولمن دَخَلَ بيتي مؤمناً﴾.[6]

﴿ودَخَلَ المدينةَ على حين غفلةٍ من أهلها﴾.[7]

﴿ادخلوا عليهم البابَ فاذا دخلتموه فإنكم غالبون﴾.[8]

﴿وليدخلوا المسجدَ كما دَخَلوه أوّل مَرَّة﴾.[9]

﴿قالت إنّ الملوكَ اذا دَخَلوا قريةً أفسدوها﴾.[10]

---

(١) سورة (ص)، الآية ٢٢.
(٢) سورة الرعد، الآية ٢٣.
(٣) سورة آل عمران، الآية ٣٧.
(٤) سورة يوسف، الآية ٣٦.
(٥) سورة الكهف، الآية ٣٥.
(٦) سورة نوح، الآية ٢٨.
(٧) سورة القصص، الآية ١٥.
(٨) سورة المائدة، الآية ٢٣.
(٩) سورة الإسراء، الآية ٧.
(١٠) سورة النمل، الآية ٣٤.

﴿وقيلَ ادخُلا النارَ مع الداخلين﴾.[1]

﴿فادخلوا أبوابَ جهنَّمَ خالدين فيها﴾.[2]

أقول: وهذه الأسماء وإن كانت بمعنى الظرف المكاني، وهي مستغنية عن الجار، فقد يأتي الجار في مواضع ومنها:

﴿لا تدخلوا من بابٍ واحدٍ وادخلوا من أبوابٍ متفرّقة﴾[3] ولنا أن نلحظ ان هذا الفعل يتصل بالضمير من غير واسطة، وهو في عُرف النحويين متعدٍّ، ولكننا نجد في الغالب ان هذا الضمير يعود على اسم سابق بمعنى الظرف المكاني كقوله تعالى:

﴿وليدخلوا المسجدَ كما دخلوه أوّل مرّة﴾.[4]

﴿ادخلوا عليهم الباب فاذا دخلتموه فإنكم غالبون﴾.[5]

﴿جنّات عَدْنٍ يدخلونها ومن صَلَح من آبائهم. . . ﴾.[6]

﴿ادخلوها بسلام آمنين﴾[7] والضمير عائد على «الجنة».

﴿فإن لم تجدوا فيها أحداً فلا تدخلوها. . . ﴾[8] والضمير عائد على «البيوت».

وقد نأتي الى طائفة من الآيات نجد فيها الفعل يصل الى مدخوله بوساطة الجار، وذلك لأن هذه الأسماء أسماء معانٍ لا أسماء ذات، فلا يمكن لمح المعنى الظرفي فيها، قال تعالى:

---

(١) سورة التحريم، الآية ١٠.
(٢) سورة النحل، الآية ٢٩.
(٣) سورة يوسف، الآية ٦٧.
(٤) سورة الإسراء، الآية ٧.
(٥) سورة المائدة، الآية ٢٣.
(٦) سورة الرعد، الآية ٧٣.
(٧) سورة الحجر، الآية ٤٦.
(٨) سورة النور، الآية ٢٨.

﴿وقد دَخَلوا بالكفر وهم قد خرجوا به﴾.[1]

﴿ورأيتَ الناسَ يدخلون في دين الله أفواجاً﴾.[2]

وأنت تجد صدق هذه الملاحظة في قوله تعالى: ﴿فادخُلي في عبادي وادخُلي جنّتي﴾.[3]

فالدخول الى «الجنة» من غير خافض، وذلك لأن الجنة حيّز كالظرف المكاني، واما الدخول في «العباد» فهو محتاج الى الحرف لأنه لا يحمل على معنى الظرف المكاني، وان كان ليس اسم معنى.

ومن هنا كان لي أن أقول ان الفعلين «جاء» و«دَخَل» قاصران لازمان في صورة من استعمالهما ثم إنهما مفتقران الى مدخوليهما يصلان إليه بالحرف، ثم إنهما متعدّيان باسقاط الخافض في الفعل «جاء»، وبتضمين مدخولهما معنى الظرف المكاني.

ونخلص من هذا الى وجود ثلاث أحوال: قاصر مكتف بمرفوعه، وقاصر مفتقر الى جار ومجرور، ثم متعدٍ بصورة ما[4].

ولنا أن نقدر الجار في كثير من الأفعال المتعدّية كما في «رَغِب» و«نَظَر» و«أبصَرَ»، وقد تحوّلت هذه باسقاط الجار الى أفعال متعدّية.

ولعل هذا يثبت ان الفعل لازمٌ قاصر أصالة يصار فيه الى المتعدّي بالحذف والإيصال ابتغاء الإيجاز.

---

(١) سورة المائدة، الآية ٦١.

(٢) سورة النصر، الآية ٢.

(٣) سورة الفجر، الآية ٣٠.

(٤) وقد استعمل الفعل «دَخَل» بمعنى خاص، وهو «دخل» الرجل بامرأته، أي بَنَى بها، والفعل يصل الى مدخوله بالباء، قال تعالى: ﴿وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهنّ... فان لم تكونوا دخلتم بهنّ فلا جناح عليكم﴾ سورة النساء، الآية ٢٣.

وقد يتحول اللازم بضرب من الاستعمال الى متعدّ، ومن هذا الفعل «حَيِيَ يَحْيا»، فأنت تسمع من يقول ويكتب: «تلك الحياة التي نحياها». ان الضمير في «نحياها» عائد على الحياة، وهو مفعول به في السياق النحوي مع ان الفعل قاصر لازم.

ومثل هذا الفعل «بقي»، وهو قاصر لازم، ولكنك تقول: ان الحقبة التي بقيناها، إشارة الى حقبة بعينها.

وهذا كله في العربية المعاصرة التي اخترقت الحدود.

ولنعد الى شيء من لغة التنزيل فنقف على الفعل «صَلِيَ يَصْلَى» فأقول: إنه ورد في بضع آيات هي:

﴿ويتجنَّبُها الأشقى * الذي يَصْلَى النار الكبرى﴾.(١)

﴿سيَصْلَى ناراً ذاتَ لَهَب﴾.(٢)

﴿ثم جعلنا له جهنَّم يصلاها مذموماً مدحورا﴾.(٣)

﴿فأنذرتُكم ناراً تَلَظَّى * لا يَصلاها إلاّ الأشقَى﴾.(٤)

أقول: ان الفعل متعدّ في هذه الآيات، ولكننا ندرك ان الذي «يَصْلَى» ويشقى هو يصلَى بالنار أو من النار، ولكن الآيات الكريمة درجت على الحذف والإيصال وصولاً الى الكلام الموجز البليغ.

أفعال تتردد بين التعدّي واللزوم:

١ ـ حَزَنَ: فعل متعدٍّ بناء «فَعَلَ يفعُلُ»، قال تعالى:

﴿ولا يَحزُنْكَ الذين يُسارعون في الكفر﴾.(٥)

---

(١) سورة الأعلى، الآيتان ١١ و١٢.

(٢) سورة المسد، الآية ٣.

(٣) سورة الإسراء، الآية ١٨.

(٤) سورة الليل، الآيتان ١٤ و١٥.

(٥) سورة آل عمران، الآية ١٧٦.

﴿قال إنّي ليَحْزُنني أن تذهبوا به﴾.[1]

﴿لا يَحْزُنُهم الفَزَع الأكبرُ وتَتَلَقّاهم الملائكة﴾.[2]

أقول: هذا شيء من آي التنزيل العزيز مما ورد فيه الفعل «حَزَنَ يحزُنُ» متعدّياً. على أن هذا الفعل لم يبق في إعراب المعربين في عصرنا، واستُبدل به الفعل المزيد بالهمزة «أحزَنَ»، فأنت تقول: أحزَنني هذا المنظر، ولا تقول: حَزَنني هذا المنظر.

٢ ـ التَقى:

وهو بناء «افتَعَل»، وفي معجمات العربية أن «التَقاه» مثل لقيه.

أقول: ولكنك لا تجد هذا الفعل متعدِّياً في النصوص القديمة، بل انك قد تجد «التَقى به». والكثير من الأفعال على بناء «افتَعَل»، قاصر لازم نحو اختلط واشترك واصطدَمَ واتَّصَلَ واجتمعَ وغير هذا.

على انك واجد من هذا البناء ما هو متعدٍّ وهو كثير أيضاً نحو: اقتَسَم وافتَكَّ واقتَصَد، وغير هذا.

٣ ـ مرَّ:

«مَرَّ» الغالب فيه أنه يصل الى مدخوله بالباء، تقول: مررت بزيد، ولكنك تقرأ في شواهد النحو:

تمرّون الديارَ ولم تعوجوا كلامُكُمُ عليّ إذَن حرامُ

أقول: ولغة الشعر ذات سعة، والشاعر يتصرف بل يتجاوز، والتقدير: تمرّون بالديار.

---

(١) سورة يوسف، الآية ١٣.

(٢) سورة الأنبياء، الآية ١٠٣.

٤ ـ أسبق:

أقول: ليس في العربية بناء «أفعَلَ» من الفعل الثلاثي «سَبَقَ»، غير ان المعربين يردّدون قولهم: «مُسْبَقاً» و«بصورة مُسْبَقـة». وهذا يعني أنهم جاءوا بذلك من الفعل «أسْبَق»، وليس هذا في العربية.

وذهب نفر آخر الى بناء هذا الفعل على «فَعَّل» مزيداً بالتضعيف، وهو يقول: «مُسَبَّقاً» و«بصورة مُسَبَّقة»، وهذا الفعل مما لا نعرفه في فصيح العربية، غير ان العربية المعاصرة ذات شجون.

وقد يكون من المفيد أن أذهب الى قول أنس ـ رضي الله عنه ـ: «مرَّ النبيّ ﷺ بتمرةٍ مسقوطة».

أقول: أخرج البخاريّ هذا الحديث في «٣٤» من كتاب البيوع. وليس لنا إلاّ أن نقول: إنه من فصيح العربية، وإن ذهب النحاة الى عدم جواز بناء «مفعول» من الفعل القاصر، وهذا يعني أن في العربية «نوادر» تتجاوز القاعدة.

٥ ـ شَغَلَ:

أقول: والفعل متعدٍّ تقول: شَغَلَني هذا الأمر. غير ان المعربين في عصرنا يقولون: أَشْغَلَني ويبنون الفعل على «أفعَلَ»، وأنت تسمع منهم «ان الأمر يُشغلني»، بضم الياء، وهذا يشعر ان الفعل مزيد بالهمزة، وقد نص أهل اللغة منذ عصور بعيدة على ان «أشغَلَ» خطأ.

٦ ـ فشل:

وهو بناء «فَعِلَ يفعَل» مثل «فَرِح» بمعنى تَعِبَ وذَهَبت قواه، قال تعالى: ﴿ولا تنازعوا فتفشَلوا وتذهَبَ ريحكُم﴾.[1]

أقول: والمعربون في عصرنا ذهبوا بالفعل الى معنى الخيبة فيقولون: فشِلَ في الامتحان. ثم إنهم ولّدوا بناء جديداً لم نعرفه في العربية الفصيحة وهو

---

(١) سورة الأنفال، الآية ٤٦.

«أفشَلَ بمعنى «خيَّبَ» فيقال في عصرنا: إفشال القضية، بمعنى السعي الى إبطالها وإلغائها.

ومن المفيد أن أختم مسألة التعدية واللزوم بفذلكة تعدّد المفاعيل، فقد زعموا أن جملة من الأفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، وهي: منح وأعطَى ووهب وغيرها فقالوا: منحت الفقير درهماً، وكسوته ثوباً...

وأنت تدرك ان الممنوحَ هو الدرهم، وأن المكسوّ به هو الثوب، وكأنك أردت أن تقول: منحت درهماً الى الفقير، وكسوتُه بالثوب، ولكنك حذفت الجار لضربٍ من الخفة والإيجاز فكانت هذه الجمل المعروفة.

وقالوا: ومن الأفعال ما ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر نحو: علم وظنّ وحسب ورأى وخال وجميع هذه الأفعال التي تفيد العلم والظن، فقالوا: علمت زيداً مسافراً، وحسبت عمراً حاضراً... وقالوا: ان أصل المفعولين مبتدأ وخبر.

أقول: هذا ما درج عليه الدارسون، ولم يكلفوا أنفسهم عنا الذهاب الى الآراء النحوية الأخرى فيقفوا على ما أثبته النحاة الكوفيون الذين ذهبوا الى أن هذه الأفعال تنصب مفعولاً واحداً، وان الاسم الثاني قد نصب على أنه حال للمفعول به قبله.

وقد حاك في نفوس النحويين الفعل «رأى» فذهبوا الى التمييز بين «رأى» البصرية و«رأى» القلبية، والاسم الثاني المنصوب بعد «رأى» البصرية إنما نُصب على الحال، وهو في «رأى» القلبية مفعول به ثانٍ.

والذي «أراه» ان فعل الرؤية حقيقته البصر بالعين ثم يَتوسَّع فيه مجازاً فيكون بمعنى العلم، وليس في هذه الخصوصية الدلالية ما يقتضي خلافاً في النظر من الناحية النحوية.

ثم نأتي الى فذلكة أخرى وهي في الأفعال التي قيل إنها تنصب ثلاثة مفاعيل، وهي: نَبّأ وأنبأ، وأعلَمَ وأرَى....

وقالوا في التمثيل لهذه الأفعال: أعلَمَ زيدٌ عمراً أخاه منطلقاً، ومثل هذا في سائر هذه الأفعال.

أقول: وهل وقف أهل الاستقراء في كلام العرب على جملة ضعيفة البناء سقيمة التركيب كهذه الجمل المصنوعة؟

والذي يعرض للمعربين اذا أرادوا شيئاً من هذا أن يقولوا: أعلَمَ زيد عمراً أن أخاه منطلق أو شَيْئاً آخر كهذا لا يشكو ضعفاً ولا إساءة بناء.

ثم إني أقول: وكان فيهم سعة أن يزيدوا في هذه الأفعال ليؤدّوا جملاً ضعيفة البناء كالتي تمثّلوا بها، ومن هذه الأفعال: عَرَّفَ مثلاً، وأفعال أخرى بهذا المعنى، فبأيّ شيء يختلف الفعل «عرَّف» المزيد بالتضعيف عن الأفعال: نبّأ وأنبأ، وأعلَمَ وأرى. . . ؟[1].

---

(١) أقول: والمناسبة تدعو الى أن نشير الى الفعل «تعرَّف» المزيد بالتاء والتضعيف، وقد درج المعربون في عصرنا على جعله فعلاً قاصراً يصل الى مدخوله بحرف الجر «على»، فهم يقولون: تعرَّفنا على الحقيقة، وتعرَّفنا على الأمر، وغير ذلك.

وحقيقة هذا الفعل أنه متعدٍّ يصل الى مدخوله من غير واسطة، قال الشاعر القديم:

وقالوا تَعَرَّفْها المنازلَ من مِنًى ... وما كلُّ مَن وافَى مِنًى أنا عارفُ

انظر: لسان العرب (عرف).

أقول: كما قصر المحدثون من المعنيّين بالتصحيح اللغوي في استقرائهم لضبط الصحيح من الخطأ، كذلك قصّر القدماء من اللغويين فحسبوا ما كان صحيحاً من الخطأ لقلة استقرائهم، ولا سيما ما كان من لغة الحديث الشريف، فقد ذهبوا الى أن «انتدَبَ» لم يكن من أبنيتهم، ولذلك خلت منه المعجمات إلاّ «تاج العروس»، والفعل وارد في قوله ﷺ: «انتَدَبَ الله لمن خرج في سبيله، لا يُخرجه إلاّ إيمان بي وتصديق برسلي».

أخرجه البخاريّ في: ٢ ـ كتاب الإيمان، ٢٦ ـ باب الجهاد بالايمان.

مع الفعل أيضاً

هذا موجز آخر أعطفه على نظائر له حبستها على أبنية الفعل وما جاء فيها من فوائد تتوزع بين النحو وما هو متصل بالدلالة. ومن هذه الأفعال:

١ ـ مجيء «حوَّلَ» بمعنى «صيَّر» في أنها تعمل عملها، وفي كونها تشترك وإياها في الدلالة، ومن ذلك قول رسول الله ﷺ: «ما أُحبُّ أنه يُحَوَّل «أُحُدٌ» لي ذَهَباً»[1].

قال ابن مالك: تضمّن هذا الحديث استعمال «حَوَّل» بمعنى «صيّر» وعاملة عملها. وهو استعمال صحيح خفي على أكثر النحويين[2].

وقد بُني «يُحَوَّل» بناء ما لم يُسَمَّ فاعله، جارياً مجرى «صار» في رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان خبراً. وهكذا حكم ظنَّ وأخواتها.

وقال ابن مالك: وكذا حكم ما صيغ منها على صيغة مطاوعة. كارتَدَّ وتَحَوَّل، فإنه بزيادة التاء تجدّد له حذف ما كان فاعلاً، وجُعِل أوّل المفعولين فاعلاً، وجُعِل ثانيهما خبراً منصوباً، كما تجدّد مثل ذلك في «حَوَّلَ» اذا بُني لما لم يُسَمَّ فاعله[3].

---

(١) أخرجه البخاريّ في: ٤٣ ـ كتاب الاستقراض وأداء الديون، ٣ ـ باب أداء الديون.

(٢) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٩.

(٣) المصدر السابق.

ان الفعل «حَوَّل» جرى مجرى «صيَّرَ» في نصب مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر. و«تَحَوَّل» و«حُوِّلَ» جاريان مجرى «صار» في رفع المبتدأ ونصب الخبر.

أقول: درج المعربون في عصرنا في استعمالهم للفعل «حوَّلَ» على أنه فعل كسائر الأفعال التامة بعيداً عن «صيَّر». ومن هنا لم ينصب المفعولين، فهم يقولون مثلاً: حوَّلتُ الأمرَ الى شيء آخر، وهم يتجاوزون المفعول بواسطة الخافض «إلى».

٢ - «عَلِقَ» الفعل موافق لـ «طَفِقَ» معنًى وحكماً:

جاء في حديث جبير بن مطعم: «عَلِقتْ برسول الله ﷺ الأعرابُ يسألونه حتى اضطرّوه الى سَمُرة»[١]، ويُروَى: «فطفقت». ومثل هذا قول الشاعر:

أراكَ عَلِقْتَ تظلمُ من أجَرْنا وظلمُ الجار إذلالُ المجير[٢]

٣ - في أفعال المقاربة:

(أ): «كاد» يأتي خبرها غير مقرونٍ بـ«أن»، وهذا هو الكثير الشائع، وكذلك ورد في لغة التنزيل، قال تعالى:

﴿وما كادوا يفعلون﴾[٣].

و **﴿ولا يكادون يفقهون حديثاً﴾**[٤].

و **﴿وكاد يزيغ قلوبُ فريقٍ منهم﴾**[٥].

---

(٤) المصدر السابق ص ٧٨.

(٥) من شواهد «المغني».

(١) سورة البقرة، الآية ٧١.

(٢) سورة النساء، الآية ٧٨.

(٣) سورة التوبة، الآية ١١٧.

و ﴿لقد كِدْتَ تركَن إليهم﴾[1].

و ﴿أكاد أخفيها﴾[2].

و ﴿يكادون يَسطون﴾[3].

و ﴿يكادُ سنا بَرقِهِ يذهب بالأبصار﴾[4].

وقد جاء خلاف المشهور الشائع مقروناً بـ «أن» ومنه قول عمر ـ رضي الله عنه ـ: «ما كِدتُ أن أصلّيَ العصر حتى كادت الشمس تغرب»[5].

أقول: وهذا شاهد في جواز الوجهين أيضاً. وقول أَنَس: «فما كدنا أن نصل الى منازلنا»[6]. وقول بعض الصحابة: «والبُرْمة بين الأثافيّ قد كادت أن تنضج»[7]. وقول جبير بن مطعم: «كادَ قَلبي أن يطير»[8].

أقول: وقوع خبر «كاد» مقروناً بـ «أن» في غير ضرورة شعرية يدل على أنه وجه صحيح جيد على ندرته ولم يطل النحويون النظر فيه، وما جاء من شواهده الفصيحة.

وقال ابن مالك: ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقروناً بـ «أن» من استعماله قياساً لو لم يرد به سماع. لأن السبب المانع من اقتران الخبر بـ «أن» في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع، كطَفِقَ وجَعَل. فإنّ «أنْ» تقتضي الاستقبال، وفعل الشروع يقتضي الحال، فتنافَيا.

---

(١) سورة الإسراء، الآية ٧٤.

(٢) سورة طه، الآية ١٥.

(٣) سورة الحج، الآية ٧٢.

(٤) سورة النور، الآية ٤٣.

(٥) أخرجه البخاريّ في: ١٠ ـ كتاب الأذان، ٢٦ ـ باب قول الرجل: ما صلّينا.

(٦) أخرجه البخاريّ في: ١٥ ـ كتاب الاستسقاء، ٨ ـ باب الاستسقاء على المنبر.

(٧) أخرجه البخاريّ في: ٦٤ ـ كتاب المغازي، ٢٩ ـ باب غزوة الخندق.

(٨) أخرجه البخاريّ في: ٦٥ ـ كتاب التفسير، ٥ ـ سورة الطور، ١ ـ باب حدّثنا عبد الله بن يوسف.

وما لا يدل على الشروع كعَسَى وأوشك وكَرَبَ وكادَ فمقتضاه مستقبل. فاقتران خبره بـ «أن» مؤكِّدٌ لمقتضاه، فإنها تقتضي الاستقبال، وذلك مطلوب فإنه مغلوب [(١)].

قلت: وقد اجتمع الوجهان في قول عمر الذي ذكرناه، وكذلك في قوله ﷺ:

«كادَ الحسد يغلب القدر، وكاد الفقر أن يكون كفراً»[(٢)].

وكقول الشاعر:

أبَيْتُم قبولَ السِّلمِ مِنّا فكدتُمُو لَدَى الحَرْبِ أن تُغنوا السيوفَ عن السَّلِّ[(٣)]

وأنشد سيبويه:

فلم أرَ مِثْلَها خُباسَةَ واحدٍ ونَهْنَهْتُ نفسي بعدَما كِدْتُ أفعَلَهْ[(٤)]

وقال: أراد: بعدما كدتُ أن أفعله، فحذف «أن» وأبقَى عملها[(٥)].

(ب): أقول: ونقف في لغة التنزيل على الفعل «يُريد» وهو بمعنى «يوشك» أو «يكاد» كما في قوله تعالى: ﴿فوَجَدا فيها جداراً يريدُ أن ينقَضَّ﴾[(٦)]. و«الفعل يُريد» في هذه الآية لا يعني الإرادة بل يعني القُرب.

ومثل هذا الفعل «هَمَّ» في قوله تعالى: ﴿إذ هَمَّت طائفتان منكم أن تفشَلا والله وليُّهما﴾[(٧)].

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠٠.

(٢) قال عنه في «الجامع الصغير»: في الحلية عن أنَس، وهو حديث ضعيف.

(٣) من شواهد الأشموني. قائله مجهول.

(٤) من شواهد «الكتاب»، وقائله عامر بن جوين الطائي. قال الشنتمري: الشاهد فيه نصب «أفعلَه» بإضمار «أن» ضرورة. ودخول «أن» على «كاد» لا يستعمل في الكلام. فاذا اضطرّ الشاعر أدخلها عليها تشبيهاً لها بـ «عسى» لاشتراكهما في المقاربة.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠٢.

(٦) سورة الكهف، الآية ٧٧.

(٧) سورة آل عمران، الآية ١٢٢.

أقول: وهذا الفعل «همَّ» في هذه الآية غيره في قوله تعالى: ﴿وهَمَّت كلُّ أمّةٍ برسولهم ليأخذوه﴾[1]. وكذلك في آيات أخرى، فقوله تعالى: ﴿إذ همَّت طائفتان منكم أن تفشلا﴾ تقرب من معنى أفعال المقاربة والفعل فيها مثل «كاد» معنىً وعملاً، وهي تبتعد عن «همّ» في آيات أخرى تفيد معنى «الهمّ».

(ج) : الفعل «كَرَب» من أفعال المقاربة، استشهد له النحاة بقول الشاعر:

كَـرَبَ القلبُ مـن جـواه يـذوبُ حـين قال الـوشاة هنـد غَضـوبُ[2]

وقول عمر بن أبي ربيعة:

فـلا تَحرِمي نفسـاً عليـكِ مضيفـةً وقـد كَرَبَت من شـدَّة الوجـدِ تطلُعُ[3]

وقد ورد الخبر مقروناً بـ «أن» في قول رؤبة:

قـد بُـرْتَ أو كَـرَبـتَ أن تـبـورا لـمَّا رأيـتَ بَـيْـهَـسـاً مـتـبـورا[4]

وقول أبي يزيد الأسلمي:

سَقـاهـا ذوو الأحـلام سَجْـلاً عـلى الـظَّما وقـد كَـرَبَتْ أعنـاقُهـا أن تَقَـطَّعـا[5]

والفعل «كَرَبَ» بفتح الراء، ونُقل فيه الكسر وهو يُشعر بالفعل «قَرُبَ» التامّ، وهو غير «كَرُبَ» بضمّ الراء، من الكَرْب وهو الحزن، وهذا فعل تامّ.

٤ ـ قد يرد فعل القول بمعنى فعل الظنّ، ومنه قوله ﷺ: «ما تقول ذلك يبقَى من دونه»[6].

---

(١) سورة غافر، الآية ٥.
(٢) شرح ابن عقيل ١/٣٣٥.
(٣) ديوان عمر بن أبي ربيعة، ٢/٢١٢.
(٤) شرح الأشموني ١/٢٦٢.
(٥) شرح ابن عقيل ١/٣٣٥.
(٦) أخرجه البخاريّ في: ٩ ـ كتاب مواقيت الصلاة، ٦ ـ باب الصلوات الخمس كفّارة.

قال ابن مالك: هو شاهد على إجراء القول مَجرى فعل الظنّ، على اللغة المشهورة. والشرط فيه أن يكون فعلاً مضارعاً مسنَداً الى المخاطب، متصلاً باستفهام، نحو قوله:

متى تقــولُ القُلُصَ الــرواســما يُــدنـينَ أُمَّ قــاسمٍ وقـاسِـما[1]

وقوله: «على اللغة المشهورة» أراد لغة سُلَيم.

وجاء من هذه اللغة قوله ﷺ: «آلبِرَّ تقولون بهنّ»[2]؟ أي: البرَّ تظنّون بهن؟

وفي رواية عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «آلبِرَّ تُرَونَ بهِنَّ» ومعنى «تُـرَون» أيضاً «تظنّون»[3].

٥ ـ «عدَّ» توافق «ظنَّ» في المعنى والعمل:

ومن ذلك قول بعض الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ: جاء جبريل الى النبيّ ﷺ فقال: «ما تعُدّون أهلَ بَدرٍ فيكم؟» قال: «من أفضل المسلمين»[4].

قال ابن مالك: في هذا الحديث شاهد على أن «عَدَّ» قد توافق «ظنّ» في المعنى والعمل. فـ«ما» من قوله: ما تعدّون أهل بدر، استفهامية في موضع نصب، مفعـول ثانٍ. و«أهـل بَدْر» مفعـول أوّل. وقدَّم المفعـول الثاني لأنـه مستفهم به، والاستفهام له صدر الكلام[5].

وقد جاء «عدَّ» بمعنى «ظنَّ» معنىً وعملاً في قول الشاعر:

فــلا تَـعــدُدِ المــولى شريكَــكَ في الـغِنَى ولكنّــما المــولَى شريكُــكَ في العُــدْمِ[6]

---

(١) من شواهد الأشموني، وهو من أرجوزة لهُدبة بن خشرم.
(٢) أخرجه البخاريّ في: ٣٣ ـ كتاب الاعتكاف، ٧ ـ باب الأخبية في المسجد.
(٣) أخرجه البخاريّ في: ٣٣ ـ كتاب الاعتكاف، ٦ ـ باب النساء.
(٤) أخرجه البخاريّ في: ٦٤ ـ كتاب المغازي، ١١ ـ باب شهود الملائكة بدراً.
(٥) من شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٢٢.
(٦) من شواهد الأشموني، وقائله النعمان بن بشير.

ومثله:

لا تَعْدُد المرءَ خِلاً قبل تَجربةٍ فرُبَّ ذي مَلَقٍ في قلبه إحَنُ[1]

ومثله:

لا أعُدُّ الإقتارَ عُدْماً ولكنْ فَقْدُ من فَقَدتُهُ الإعدامُ[2]

٦ - يجيء الفعل «اختصَّ» بمعنى «خَصَّ»:

وجاء في هذا قول عمر بن عبد العزيز: «ولم يختصَّ قريباً دون مَن أحوَجُ اليه»[3].

قال ابن مالك: المشهور في «اختصَّ» أن يكون موافقاً لـ «خصَّ» في التعدّي الى مفعول. وبذلك جاء قوله تعالى: ﴿يَخْتَصُّ برحمته مَن يشاء﴾[4].

وقول عمر بن عبد العزيز «دون مَن أحوجَ إليه» أصله: دون مَن هو أحوج إليه. فحُذف العائد على الموصول، وهو مبتدأ.

قال ابن مالك في قول عمر هذا: مع كون الصلة غير مستطالة، وفيه ضعف، وهو مع ذلك مستعمل[5].

٧ - يجيء الفعل «رَجَعَ» بمعنى «صار» معنىً وعملاً:

ومن ذلك قوله ﷺ: «لا تَرجعوا بعدي كُفّاراً يضربُ بعضكم رقابَ بعض»[6]. أي لا تصيروا.

---

(١) من شواهد التوضيح ص ١٢٢.

(٢) نسبه العيني الى أبي دواد جارية بن الحجاج.

(٣) أخرجه البخاريّ في: ٥٧ ـ كتاب فرض الخُمس، ١٧ ـ باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام وأنه يعطي بعض قرابته دون بعض.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٠٥. وانظر شواهد التوضيح ص ١٢٣.

(٥) المصدر السابق.

(٦) أخرجه البخاريّ في: ١٠ ـ كتاب الأذان، ٣٤ ـ باب فضل العشاء في جماعة.

ومنه قول الشاعر:

قــد يـرجــعُ المــرءُ بعــد المَقْتِ ذا مِقَــةٍ   بــالحِلْم فــادْرأْ بــه بَغْضــاءَ ذي إحَنِ[1]

٨ ـ عود إلى أفعال المقاربة. «يوشِك»:

ومنه قول رسول الله ﷺ: «يوشك أن يكون خير مال المسلم غَنَمٌ يتبع بها شَعَفَ الجبال»[2]. والفعل «يوشك» لا يكون خبره جملة فعلية فعلها مضارع مقرون بـ «أن»، ومنه أيضاً قول الشاعر:

اذا المــرءُ لم يـغشَ الـكـريهــةَ أوشـكَـتْ   حِبــالُ الهُــوَيْنَى بــالفَتى أن تَـقَـطَّعــا[3]

ومنه أيضاً قول الشاعر الذي تجرّد فيه الفعل من «أن»:

يــوشــكُ مـن فــرَّ مـن مـنيّــتــه   في بـعض غِــرّاتِــهِ يُــوافقُـهــا[4]

وفيما رواه أبو داود والترمذيّ وابن ماجة والدارميّ عن المقدام بن معد يكرب الكندي ـ رضي الله عنه ـ أنّ رسول الله ﷺ قال: «يوشك الرجل متكئاً على أريكته، يحدَّث بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حلالٍ استحللناه، وما وجدنا فيه من حرامٍ حرّمناه»[5].

وقد يسند الى «أن» والفعل المضارع، فيسدّ ذلك مسدّ اسمها وخبرها، وفي هذا الحديث شاهد على ذلك. ومنه قول الشاعر:

يــوشــك أن تبلغ منتـهى الأَجَــلْ   فــالــبِرَّ لازِمْ بــرَجــاءٍ ووَجَــلْ[6]

---

(١) شواهد التوضيح ص ١٣٩.

(٢) أخرجه البخاريّ في: ٢ ـ كتاب الايمان، ١٢ ـ باب من الدين الفرار من الفتن.

(٣) من شواهد «الخزانة» للكلحبة العُرَني.

(٤) من شواهد «الكتاب». قال الشنتمري: الشاهد إسقاط «أن» بعد يوشك.

(٥) أخرجه أبو داود في: ٣٩ ـ كتاب السنة، ٥ ـ باب في لزوم السنة، والترمذي في: ٣٩ ـ العلم، ١٠ ـ باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبيّ ﷺ. وابن ماجة في المقدمة، ٢ ـ باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ حديث ١٢. والدارمي في المقدمة، ٤٩ ـ باب السنة قاضية على كتاب الله.

(٦) شواهد التوضيح ص ١٤٥.

٩ ـ صحة تضمين «عَسَى» معنى «حَسِب» وأجريت مجراها فَنَصَبَت ضمير الغائبين على أنه مفعول أول، في قول أبي بكر لعمر ـ رضي الله عنهما ـ: «وما عَسَيْتُم أن يفعلوا بي»، ونَصَبت «أن يفعلوا» تقديراً على أنه مفعول ثان.

وكان حقه أن يكون عارياً من «أن» كما لو كان بعد «حَسِب» ولكن جيء بـ «أن» لئلاّ تخرج «عسى» بالكليّة عن مقتضاها. ولأنّ «أن» قد تسدّ بصلتها مسدّ مفعولَي «حَسِبَ» فلا يُستَبعَد مجيئها بعد المفعول الأول بدلاً منه، وسادّة مسدّ ثاني مفعوليها[1].

ومن ذلك قول الشاعر:

وجِـنْـتَ ومـا حَـسِـبْـتُـكَ أن تحِـنَّـا[2]

١٠ ـ إجراء «رأى» البصرية مجرى «رأى» القلبية، وذلك في قول قَطَريّ ابن الفجاءة:

ولـقـد أراني لـلرمـاح دريئـةً … مـن عَن يمـيـني تـارةً وأمـامـي[3]

وقول عنترة:

فـرأيتُـنـا مـا بَينَنـا من حـاجـزٍ … إلاّ المِجَنُّ ونَصـلُ أبيضَ مِفصَلِ[4]

١١ ـ ادَّخر:

بناء «افتَعَل» أي انها «اذْتَخَر». والفعل الثـلاثي «ذَخَر». وتـاء «افتعل» تقلب دالاً إن كان فاء الفعل دالاً أو ذالاً أو زاياً وتدغم الدال التي أبدلت من التـاء بفاء الفعـل فيكون «ادَّعَى» والأصـل «دعا» و«إذَّخـرَ» والأصل «ذَخـر» و«ازدَحَمَ» والأصل «زَحَم».

---

(١) المصدر السابق.

(٢) من شواهد المغني.

(٣) من أبيات الحماسة، ومن شواهد شرح ابن عقيل.

(٤) ديـوان عنترة، أقـول: هكذا قـال ابن مالـك، ولنـا أن نقـول ان الفعـل «رأى» بـاق عـلى دلالتـه البصرية، وان عدَّ الاسم المنصوب الثاني بعد «رأى» البصرية لا يختلف عنه بعد «رأى» القلبية.

وفي مسألة «إذّخَرَ» يعرض إبدال آخر، وهو إبدال الذال، وهو حرف أصل من الدال لتُناسبَ الدال المنقلبة عن «تاء افتَعَل».

ومن العجيب ان أصحاب «المعجم الأساسي»[1] قد سهوا عن معرفة ما هو أصل وما هو منقلب فكان منهم سهواً أن جعلوا أصل «ادَّخر» هو «دَخَر» في «مقدمة المعجم» اللغوية الصرفية، فاخترعوا فعلاً لم يكن في العربية.

ومثل «ادَّخَرَ» في مسألة قلب الذال الى «دال« لمناسبة دال «افتَعَل» التي أصلها تاء، الفعل «ادَّكَرَ» كما في قوله تعالى: ﴿**وادَّكَرَ بعد أُمَّة**﴾[2] و﴿**ولقد يَسَّرنا القرآن للذكر فهل من مُدَّكِر**﴾[3].

والفعل الثلاثي هو «ذَكَر» وقد بُني على «افتَعَل» فقلبت التاء دالاً فكان إذدَكَرَ» ثم أبدلت الذال، وهي أصل، دالاً لتُناسبَ الدال التي جاءت عن تاء «**افتَعَل**».

١٢ ـ اتّزَرَ واتَّسَرَ:

أقول: والأصل: «وَزَرَ» و«يَسَرَ». وهما يندرجان في الفعل الثلاثيّ الذي فاؤه واو أو ياء، فاذا بُنيا على «افتَعَل» كانا «اوْتَزَرَ» و«ايْتَسَر» والواو والياء يقلبان تاءً ويُدغَمان في تاء «افتَعَل».

ومثل هذا «اتّصَل» والأصل «وَصَلَ» و«اتَّسَعَ» والأصل «وَسِعَ» وغيرهما.

١٣ ـ احمارَّ واخضارَّ ونحوهما:

من أبنية الفعل النادرة، وندرتها تأتي من أن المعربين ينصرفون عنها مثلاً

(١) المعجم العربي الأساسي (صنعة لجنة ألّفتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، نشر لاروس).
(٢) سورة يوسف، الآية ٤٥.
(٣) سورة القمر، الآية ٢٢.

الى احمَرَّ واخضَرَّ طلباً للخفّة، وان الدلالة في «افعالَّ» و«أفعَلَّ» تكاد تكون واحدة.

وقد تكون الخفة هي السبب في عدول المعربين عن هذه الصيغة. ان الفعل «احمارَّ» ونحوه ثقيل وذلك لاشتماله على مقطع طويل يتجاوز طوله الحد المعتاد في «احمَرَّ»، وهذا المقطع يكون في ألف المدّ والراء الأولى.

وقد عرض هذا في مشتقات هذه الأفعال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مُدْهامّتان﴾[1] وهو مثنّى «مُدْهامّ»، والفعل «ادهامَّ» مثل «احمارَّ»[2].

وقد يأتي من الأسماء ما يعرض له هذه المسألة الصوتية فتكون ثقيلة بسبب ذلك، ومنه «حَمارّة القيظ» و«صَبّارة القُرّ»، وهما شدّة الحرّ وشدة البرد.

وجاء في خطبة علي بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ حين انتهى إليه أن خيلاً وردت الأنبار فقتلت عاملاً له يقال له حسّان بن حسان فخرج مغضباً...:

«... اذا قلت لكم اغزوهم في الصيف، قلتم هذه حمّارة القيظ، أنظِرنا ينصرمُ الحرُّ عنا...»[3]. قال المبرّد: «وقوله: هذه حمّارة القيظ، فالقيظ الصيف، وحمّارته اشتداد حرّه واحتدامه. و«حمارّة» مما لا يجوز أن يُحتَجَّ عليه ببيت شعر لأن كل ما كان فيه من الحروف التقاء ساكنَين لا يقع في وزن الشعر

---

(١) سورة الرحمن، الآية ٦٤.

(٢) أقول: وقد نلحق بهذه الأفعال التي اتسمت بخصوصية صوتية ما شابهها مما ورد على «تفاعَلَ» من المضاعف نحو: تضامَّ وتطالَّ وتشادَّ، وتشاحَّ، ومصادر هذه الأفعال كالتضامّ والتطالّ. ومصادر «فاعَلَ» المضاعف كالمُشاحّة والمشادّة، والمعادّة، جاء في الحديث: «ما زالت أكلة خيبر تُعادُّني انظر: «النهاية في غريب الحديث» مادة «عدد».

(٣) انظر هذه الخطبة في «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد، والبيان والتبيين للجاحظ، وتاريخ الطبري.

إلاّ في ضرب منه، يقال له «المتقارب» فإنّه جُوِّز فيه على بعد التقاء الساكنَين[1]، وهو قوله:

فـذاك القِصاصُ وكـان التقـا صُ فـرْضاً وحَتْماً على المسلمينـا

ولو قال: «وكان القصاص فرضاً كان أجود وأحسن. ولكن قد أجازوا هذا في هذه العَروض، ولا نظير له في غيرها من الأعاريض»[2].

كلمة أخيرة:

هذه جملة من الأفعال وقفت فيها على فوائد ذات خصوصية يحسُن ان يقف عليها الدارسون.

---

(١) قلت: لقد فسر النحاة العرب هذه الظاهرة الصوتية التي هي طول المقطع المتجاوز لحدّه بالتقاء الساكنين. وفاتهم ان ألف المدّ حركة فتح طويل، وليس ساكناً ليلتقي بالساكن الذي بعده، وكذلك الياء الطويلة كما في «جميل» هي صوت مد، وهي كسر طويل.

(٢) كتاب الكامل (ط. المكتبة التجارية) ١/١٦.

الجديد من الأفعال

أريد بالجديد ما اتصل بالدلالة، وذهاب اللغة المعاصرة في طائفة من الأفعال الى شيء آخر توسعاً ومجازاً. وهذا متأتٍ في الأغلب الأعم من الترجمة عن لغات أعجمية. كما أريد بالجديد طرائق جديدة في نقل الفعل من تعديته الى لزومه وافتقاره الى أن يصل الى مدخوله بالحرف.

وإني غير ميّال الى أن أدفع بهذا الجديد كله الى الخطأ، ذلك أنه عربية معاصرة تتضح في سياقات عدة وأغراض جديدة اقتضاها العصر. وسأورد هذه الأفعال بحسب ما عرضت لي فأقول:

١ ـ نقول: هو يمثّل الرأي العام.

وأقف على الفعل المزيد بالتضعيف «مَثَّل» فأجده في دلالته الجديدة التي لا نعرفها في العربية القديمة. لقد عرفنا هذا الفعل واهتدينا له لنجعل منه مقابلاً لنظائرها في اللغات الأجنبية الحديثة. ان الفعل القديم «مثَّل» يفيد شيئاً آخر، قالوا: مثَّل بالقتيل، أي اثخنه جرحاً، و«المثلة» معروفة مشهورة.

لقد انتقل بهذا الفعل «مثّل» من الحيز المشهور اليوم وهو «فن التمثيل» الى مجرد المشابهة والمحاكاة فقيل: هو يمثّل الرأي العام، أي أنه صار «مثلاً» لهم.

٢ ـ ونقول: هو يسهر على المصلحة العامة.

ودلالة «السهر» هنا غير حقيقته بل اتسع فيها فانصرفت الى شيء إيجابي ينصرف الى إكبار الساهر والإشادة به.

٣ - ونقول: هو يقتل الوقت...

أي أنه يبدّد وقته في العبث واللهو ولا ينصرف الى الإفادة من الوقت فيما هو جدّ وعمل. وهذا من غير شك منقول من استعمال اجنبي لهذا الفعل، فأنت ترى أن لنا في لغتنا مجازات جديدة تحولت الى دلالات واسعة.

٤ - ونقول: هو يلعب دوره...

أقول: و«اللعب» هنا غير اللعب على حقيقته، وكان لا بد أن نصل بينه وبين الفعل «مثّل» الذي هو من الفن الجديد لتمثيل المسرحيات والروايات. وقد استعير لدى الغربيين الفعل «لعب» الى هذه الممارسة الفنية.

ثم إن «الدور» في هذا السياق بعيد عن معناه لدى أهل المنطق والفلاسفة، ثم إنه بعيد حتى عن معناه الحقيقي المتصل بالفعل «دار يدور».

ومن هنا نقول في عربيتنا المعاصرة: وهو بدوره يؤدّي ما يجب عليه... ونبقى مع الفعل «لعب» في قول القائل: لعب ورقته الأخيرة.

وهذا كله منقول عن لغات أعجمية، و«اللعب» هنا غير «اللعب» الذي أشرنا إليه في سياق الفن المسرحي.

وهو، من غير شك، ممارسة جديدة يراد بها ان هذا «اللاعب» لم يبق له إلا العمل الأخير ليصل الى المراد.

وهذا حاصل في عبارة «الورقة الأخيرة» التي استعيرت من ورق «القمار» التي يجرّب فيها المقامر لعبته الأخيرة.

ولا نترك «اللعب» لأننا نسمع من يقول: هو يلعب بالنار، والمعنى معروف وهذا من غير شك منقول من مجاز في لغة أعجمية.

٥ ـ ونقول: توترت العلاقات بين البلَدين أو الرئيسين.

أقول: ونسبة «التوتر» للعلاقات من سعة العربيـة الجديـدة التي تتأثـر باللغات الأجنبية وليس لنا مثل هذا أو ما يومئ إليه في أساليبنا القديمة.

٦ ـ ونقول: كرَّس فلان حياته لخدمة الفقراء.

أقول: و«التكريس» كلمة نصرانية ذات أصل قديم سرياني آرامي. وكأن الكتّاب النصارى عرَّبوها أو قل قرَّبوها من العربية بمعنى «وَقَف» أو «خَصَّ»، ثم كتب لها الشيوع في العربية المعاصرة واستعملها غير النصارى من العرب.

٧ ـ ونقول: فلان أكَّد على العامل الاقتصادي في كتابه.

من غير شك ان الفعل «أكَّد» المزيد بالتضعيف متعدٍ في العربية محتاج الى مفعوله. فأما أن يصل الى مدخوله بوساطة «على» فأمر تأثر فيه المعربون بما في اللغات القريبة من نظائر هذا الفعل، وهو في الفرنسية مثلاً واصل الى مدخوله بما يقابل هذا الحرف فيها.

ومثل هذا ابتعادنا عن الأسلوب العربي الى الأعجمي، ومن ذلك أننا نعدّي الفعل «أثَّر» بـ«على» ونقول «أثَّر» عليه، لأننا مأخوذون بنظير هذا في اللغات العربية، ولم نلتفت الى الفصيح من العربية وفيه: أثَّر فيه.

٨ ـ ونقول: هو يبلور رأيّه... بمعنى يضعه في كلمات موجزة واضحة. وليس لنا في عربيتنا القديمة هذا الفعل، ولكننا وجدنا الغربيين يصنعون فعلهم من مادة «البلَّور»، فكان لنا مثلهم لنقابل ما عندهم بما يجب أن نقابله.

٩ ـ ونقول: ان السلطة تخنق الحريّات.

أقول: و«خنق الحريات» مجاز جديد لم يكن لنا شيء منه في العربية، وإن كان لغتنا لا تأباه. وقـد كتب له الشيـوع حتى صار من مـادة هذه العـربية المعاصرة. ثم ان جمع «الحرية» بالألف والتاء شيء منقول، ذلك ان العربية لم

تصل الى جمع المصدر إلا لحاجة، فقد جاء في لغة التنزيل: «فيهن خيرات حسان»، والخيرات جمع «خير». وهذه الأخيرة اسم تفضيل واستعيرت واستعملت مصدراً في العربية، ومثلها الشرّ.

قلت: ان المصدر لا يجمع في العربية إلا اذا تُصرِّفَ فيه ونقل الى الاسمية كما قالوا في لغة أهل التصوف: «الفيوضات الربّانية».

وفي لغة المعاملات، قالوا: البيوع في الفقه، وقالوا في عصرنا في لغة المصارف: الدفوعات والقبوضات والحسومات، وكلها بصيغة جمع الجمع. ان «جمع الجمع» في العربية يصار إليه لخصوصية دلالية كما في «البيوتات» و«الرجالات».

وقُرئ: «جمالات صفر».

١٠ ـ ونقول: ان لم تُخنّي الذاكرة...

أقول: والفعل «خانَ» معروفة دلالته، ولا نعرف «الخائن» ولا «الخوّان» في العربية إلاّ مَن «يخون» من الرجال أو النساء، فأما ان تنسَب الخيانة الى غير الآدميين فذلك شيء أفدناه في العربية المعاصرة من الكلام المترجم المنقول.

١١ ـ ونقول: عملك قاسٍ يجرح العاطفة...

و«الجرح و«الجراح» معروفة ولكن الذي يجرح هو الانسان والحيوان وليس ما دل على معنى من الأسماء كالعاطفة والنفس ونحو ذلك، وهذا كله من الكلم الذي جدّ في العربية عن طريق نقل الأساليب المترجمة.

١٢ ـ ونسمع من يقول: عشنا المحنة أو التجارب القاسية...

أقول: ان الفعل «عاش» من الأفعال القاصرة فنقول مثلاً: الانسان يعيش عيشاً سليماً، ولا نقول: عاش حياته. غير ان شيئاً من هذا قد حفلت به العربية المعاصرة بسبب الترجمة من اللغات الأعجمية[١].

(١) لقد كان لي أن جمعت طائفة من التعابير العربية الجديدة ذات الأصول الأجنبية، وقد أثبتُّ الأصول من الفرنسية أو الانكليزية.

١٣ ـ ونقول: ولنقلب صفحةً... بمعنى ولنغيِّر الحديث ونتحول الى شيء آخر. أقول: وهذا ترجمة لما هو متداول في لغات أعجمية.

ولو أننا أردنا شيئاً من هذا لكان لنا أن نستعمل ما هو عربي فصيح، استعمله الفصحاء وهو: فلنضرب صفحاً، ثم يكثر بعد هذا أن يقال حفاظاً على السجعة: ولنطوِ كشحاً.

١٤ ـ ونقول: فلان يُعلِّق أهميّة خاصة، أو أنه يعلِّق أملاً كبيراً...

أقول: وكلاهما عربية معاصرة أفادت طائفة من تعابيرها وطرائق القول فيها من اللغات الأعجمية.

١٥ ـ ونقول: عَملك يجذب الانتباه...

أقول: وحقيقة «الجذب» معروفة، وليس «الانتباه مما يُجذب، ولكننا أفدنا ذلك من اللغات الأجنبية.

١٦ ـ ومثل هذا يقال: هو يعكس الحالة الاجتماعية...

أقول: ودلالة «العكس» معروفة في العربية، فأما أن يعكس الشيء، وكأنه مرآة تظهر ما يقع عليها، أو سطح آخر كالصفيح يردّ ما يسقط عليه من أشعة، فذلك شيء أفدناه من علم الضوء في «مبادئ الطبيعة» أو الفيزياء

١٧ ـ ويقال: هو ينظر من زاوية معينة إلى الأمر...

أقول: تقييد «النظر» بالزاوية المعينة أسلوب حُمِل الى العربية عن طريق الترجمة، والتراجمة في عصرنا قد يكونون ملمّين باللغة الأعجمية، ولكنهم لا يعرفون العربية معرفة جيدة. ومن أجل هذا راحوا ينقلون ما يجدون في اللغات التي ينقلون منها.

١٨ ـ ويقال: هو يحتضن هذا الفكرة...

أقول: ان استعمال «الاحتضان» في غير ما هو حق في «الإحتضان» كقولنا: الأمُّ تحتضن ولدها، شيء لم يكن من العربية، ولكنه مما دخل اليها من الأساليب الأعجمية.

١٩ - ومثل «الاحتضان» قولنا: فلان يتبَنّى الفكرة.

أقول: و«التبنّي» معروف، هو اتخاذ الرجل ولداً ليس منه، بل هو غريب عنه، ابناً له، وجاء من ذلك «التبني».

غير أن «التبني» لا يبتعد عن الابن، ولا عمّن يتّخذ «ابناً»، وليس في العربية أن تكون «الفكرة» أو «الأمر» أو نحو هذا مما يُتبنّى، ولكن ذلك عرف في اللغات الأعجمية ولا سيما الغربية. وقد نقل التراجمة العرب هذه المجازات فكان من ذلك كله «عربية معاصرة».

٢٠ - ومثل «التبني» الذي تحدثنا عنه «الاعتناق» في قول القائل: «هو يعتنق الفكرة».

أقول: ان دلالة «الاعتناق» معروفة، وهو كالعِناق والمعانقة، ولكن اللغات الأجنبية اتّسَعَت مجازاً فكان ذلك. ثم جئنا، نحن العرب، مترجمين فنقلنا الى عربيتنا المعاصرة هذه الأساليب.

٢١ - ونقول: أعطى فلان كلمته، بمعنى وافَقَ الرأي...

قد تقول: هو عطاء، والُمعطَى يكون مادةً ومعنىً، وأي شيء في هذا.
والجواب: ان العربية لا تأبَى هذا، ولكنه ليس ممّا أُلِفَ في العربية بل جيء به اليها.

٢٢ - وقريب من هذا قولهم: «تناوَلَ الكلمة» أي شارك في الكلام، وابتدأ متكلماً في الوقت الذي عُيِّن لذلك.

وهذا شيء لا تأباه العربية، ولكن العلم التاريخي يفرض علينا أن نشير الى الحقبة التي جدّت فيها هذه العبارة الوافدة.

٢٣ ـ ونقول: فلان يهضم الفكرة، ثم قالوا: وهو يتمثلها. . .

أقول: والهضم والتمثيل مصطلحان وصل إليهما العلماء المعنيون بشؤون الحياة والأحياء وما يكون لهم في الطعام والشراب.

واهتداء العلماء لهذين المصطلحين وغيرهما في العلم الحديث قد تم فيما ينظرون في اللغات الغربية الحديثة.

وأنت مثلاً لا تجد «الهضم» ولا «التمثيل» في المصادر العربية الخاصة بالأغذية والأشربة.

٢٤ ـ ويقال: طلب الشاب فلان يدَ فلانة. . . بمعنى خطبها لتكون عروساً له وزوجاً.

أقول: وهذا «الطلب» «لليد» بهذه الدلالة عبارة مترجمة عن اللغات الأجنبية وشاعت في عربيتنا المعاصرة الدارجة.

وأهل القصة والرواية يستعملون هذه العبارة كثيراً في قصصهم ورواياتهم.

٢٥ ـ ويقال: شرب على صحته، والمعنى معروف ان الشارب محتفل بصحة فلان الآخر الذي يرجو له الصحة والعافية.

أقول: هذه عبارة من عبارات التأدب والمجاملة في لغة العصر، وهي أقرب الى العربية الدارجة. وقد وفدت علينا كما وفد غيرها من أدب هذا العصر في ادب المجاملات والممارسات السلوكية.

٢٦ ـ ويقال: كلّمه بطرف شفتيه، إشارة إلى أنه ممتعض متكبر.

أقول: والعبارة ليست من مجازاتنا المعروفة، ولكنها عبارة وفدت مع الأساليب المترجمة.

٢٧ ـ ويقال: هو يضحك على الذقون، بمعنى يسخر ولا يصدق.

أقول: والمجاز جديد كغيره من المجازات التي عرضنا لها.

٢٨ ـ ويقال: هو متأثر إلى درجة أنه فقد أعصابه...

أقول: «التأثر» بمعنى الغضب جديد لا تعرفه فصيحتنا القديمة، ثم ان «فقد الأعصاب» بمعنى الخروج عن الوقار وعدم الحفاظ على الهدوء، ليس من عربيتنا، وكلا هذين مما وَفَدَ علينا وجاء به التراجمة.

٢٩ ـ ويقال: فلان ركّز على فكرته...

أقول: والمعنى أنه أوضح الفكرة وجلاّها.

و«التركيز» مصطلح كيميائي معروف، وليس في العربية الفعل المضاعف «ركّز» بل فيها الثلاثي المجرد «ركز»، والمعنى هو أن يركز الرجل العمود أو الرمح أو نحواً من هذا، و«الركز» يكون في الأرض، ومن ذلك «المركز» الذي استعمله علماء الرياضة للنقطة التي هي وسط الدائرة يركز فيها طرف من «الفرجال» لترسم الدائرة.

غير ان «التركيز» في عربيتنا المعاصرة ابتعد عن الأصل، وهو «الركز» الى شيء آخر، ثم إنه عومل فعلاً قاصراً مفتقراً الى الحرف «على»، وهذا كله قد حصل تأثراً باللغات الأجنبية.

ان الفعل الثلاثي «رَكَزَ» متعدٍّ، وليس لازماً.

كلمة أخيرة:

أقول: هذه طائفة من الأفعال انضمت إلى العربية المعاصرة بدلالة جديدة واستعمال جديد، وليس من العلم أن نحمل جمهرة هذا الجديد على الخطأ.

في التذكير والتأنيث

كنت قد عرضت لمسألة التذكير والتأنيث في العربية وأشرت الى تاريخ هذه المادة في العربية وما يتصل منها باللغات السامية. وها أنا ذا أعود اليوم الى هذه المسألة بسبب ما جدَّ من الاستعمال لبعض من الكلم مما خرج فيه المعربون عن سنن العربية. ومن ذلك ما قرأته وقرأه غيري في صحيفة «الدستور» الأردنية في مقالات متوالية نسبت في «الصحيفة» المذكورة الى الدكتورة عائشة عبد الرحمن التي نعتت بـ «أستاذ» التفسير في جامعة القرويين. وعجبت أن تكون هذه الصفة «أستاذ» قد عريت من علامة التأنيث، وهي صفة لموصوف مؤنث.

وقد ذكَّرني هذا الذي قرأته في «الدستور» الأردنية بما كان في مناقشات مجمع اللغة العربية في القاهرة منذ سنوات كان الأعضاء يناقشون فيها طائفة من الكلم المعرَّب. وكان من هذا الكلام كلمة «الدكتور» للمذكر والمؤنث. وكأن أصحابنا المجمعيين المصريين قد أقروا ان تكون الكلمة مما يستوي فيها المذكر والمؤنث. ولما كانت هذه المواد مادة نقاش انبرى جماعة من غير المصريين وأنا منهم الى الكلام في هذا، فكان رأيهم أن تلحق هذه الكلمة علامة التأنيث فيقال: الدكتور فلان والدكتورة فلانة، وذلك لأن المعقول ان نتبع هذه الكلمة

بعد تعريبها نظام العربية، ولما كنا قد حلّيناها بأداة التعريف فلِمَ نسلبها علامة التأنيث وهي ترجع الى موصوف مؤنث؟

وبعد مناقشة قصيرة أجمع الأعضاء على أن تلحق هذا المعرّب علامة التأنيث. وقد كنت قرأت بأخرة في «مجلة المجمع العلمي الهندي»[1] بحثاً في مسألة «كتاب إصلاح الغلط في غريب الحديث» لابن قتيبة الدينوري، وصاحبة البحث أستاذة هندية اسمها «جميل النساء» في كلية النساء في الجامعة العثمانية في حيدر آباد، وقد نص في اسمها على «الدكتورة». وعجبت ان يكون أصحابنا الهنود أكثر منا حفاظاً على نظام العربية.

ولا بد من عود الى مادة كلامي في «التذكير والتأنيث» فأقول:

المذكر والمؤنث من المسائل اللغوية التاريخية التي شغلت قسطاً غَيْر يسير من اهتمام اللغويين والنحاة الأقدمين. ومن أجل ذلك حفلت كتب الفهارس القديمة بتصانيف أولئك الأئمة في مادة «المذكر والمؤنث»، فقد شغل «المذكر والمؤنث» أو «التذكير والتأنيث» مكاناً كبيراً من «كشف الظنون» مثلاً.

وهذا يعني أن المشكلة ليست واضحة وضوحاً كافياً في أذهان أولئك المعلمين العلماء، وأن فيها شيئاً ينبغي الكشف عنه وتوضيحه. ومن أجل ذلك عمدوا في ذلك الى ما يعمد إليه المعلم الذي يريد إيصال المعرفة الى طلابه فقد صنّفوا المؤنثات فكان من ذلك «المؤنثات السماعية» فكتبوا فيها رسائل ما زلنا نقرأها في أيامنا. وكان من ذلك ما أشاروا إليه في باب «ما يستوي فيه المذكّر والمؤنث».

ولقد ظفرت العربية بمادة علمية مفيدة حين شارك النحويون أصحابهم اللغويين في ضبط هذه المسألة. ومن أجل ذلك عرفنا عن هذه المسألة في العربية أكثر مما نعرف عنها في سائر اللغات السامية.

(١) العدد المزدوج ١ ـ ٢ سنة ١٤٠٢هـ ص ص ٩٢ ـ ١٢٥.

لقد برزت مشكلة المذكر والمؤنث في العربية بشكل واضح على نحو يثير كثيراً من المسائل بخلاف ما تكون عليه هذه المشكلة في اللغات السامية الأخرى. ولعل السبب في كل ذلك ان العربية لغة كتبت لها الحياة وظلت قائمة خلال العصور حيّة متطورة، ولم يحدث شيء من هذا في تلك اللغات السامية شقيقات العربية فقد اندثر أغلبها ومات، ولم يبق منها إلا شيء يسير قليل الاستعمال، وذلك لأن هذه العربية الفصيحة قد طغت عليها وغلبتها.

قلت: ان المسألة تثير كثيراً من المسائل، وذلك لأنها تبرز شيئاً من التاريخ اللغوي. لكأن العربية القديمة كانت قد مرّت بمرحلة تأريخية لم تكن فيها مسألة الجنس في التذكير والتأنيث واضحةً تمام الوضوح. وسأعرض لما يدلّنا على وجود هذه المرحلة كما لا نعدم النظر في اللغات السامية لنتبين ذلك.

ذكر النحويون الأقدمون أن الصفات على بناء «فَعيل»[1] و«فَعول» مما يستوي فيها المذكر والمؤنث نحو: جديد، وجريح، وطريد، وكذوب، وصبور، وعدوّ. غير ان اللغة في تطوّرها عبر العصور احتاجت الى التمييز بين المذكر والمؤنث حتى في هذين البناءين كما تدلّ على ذلك الشواهد الكثيرة، فصرنا نرى: صديقة وعدوّة وعجوزة وقتيلة، قال المتنبي:

لكِ اللهُ من مفجوعةٍ بحبيبها قتيلة شوقٍ غيرِ مُلحقِها وَصْما

واذا كان المعربون قد وجدوا أن الحاجة تدعو الى التمييز، ولا بد من التفريق بين المذكر والمؤنث بالعلامة الفارقة، فإن هذا يعني أن اللغة ماضية في هذا الطريق من التطوّر الحتمي. ومن أمثلة ذلك كلمة «عروس»، وهي نعت

(١) ذكروا أنّ «فعيل» بمعنى «مفعول» يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولكن الاستقراء دلّنا على أن «فعيل» بمعنى «فاعل» يدخل في هذا الباب، قال الشاعر:

فديتكِ أعدائي كثير وشُقّتي بعيد وأشياعي لديك قليلُ

ومثله قوله تعالى: ﴿ان رحمة الله قريب من المحسنين﴾ سورة الأعراف، الآية ٥٦.

يستوي في الرجل والمرأة، وفي «الصحاح» ما داما في إعراسهما. يقال: رجل عروس في رجال أعراس وعُرُس، وآمرأة عروس في نسوة عرائس، فكأنهم ميّزوا في الجمع بين المذكر والمؤنث. وفي المثل: «كاد العروس يكون أميراً»، وفي الحديث: «فأصبَحَ عروساً»[1].

غير أنّ هذه الكلمة خُتمت بعلامة التأنيث في عصرنا في اللغة السائرة في جملة بلدان عربية، فأنت تجد «العروسة» في صحف لبنان وسورية ومصر. وقد بلغ بهؤلاء حرصهم على التمييز أنهم أحدثوا بناءً جديداً خاصاً بالمذكر فقالوا: «عَريس» بتخفيف الراء، كما قالوا: «عِرِّيس» بكسر العين وتشديد الراء، وهذه الأخيرة خاصة بالعراقيين.

وفي العربية جمهرة من الصفات مما يجري للمؤنث والمذكر على السواء دون أن يختم المؤنث بعلامة التأنيث. قال اللحياني[2]: ما كان على «مفعال» فان كلام العرب والمجمع عليه بغير هاء في المذكّر والمؤنث إلا أحرفاً جاءت نوادر قيل فيها بالهاء نحو: رجل مِعطاء وامرأة مِعْطاء، ومن ذلك ناقة مِرْقال، أي شديدة العدو، وناقة مِرسال أي سهلة السير ويجري هذا على المذكر فيقال: جمل مِرقال ومِرسال. ومن ذلك أيضاً قولهم: فرس ممراح وناقة ممراح أي نشيطة، كما يقال: فرس مِمْرح ومِمروح. ويقال: سيف مئناث، أي حديدته ليّنة، وسيوف مئناثة، وهذا من جملة هذه الألفاظ القليلة التي يختم فيها بناء «مفعال» بعلامة التأنيث. ومنه رجل معطار وامرأة معطار ومعطارة.

وأكبر الظن ان علامة التأنيث لم تلحق هذه الألفاظ القليلة إلاّ في حقبة

---

(١) انظر «اللسان» مادة (ع ر س).
على ان العلامة قد الحقت ببناء «مَفعول» فقد ورد: ناقة «حَلوب» أي ذات لبن، فاذا صيّرتها اسماً قلت: هذه «الحلوبة» لفلان، وقد يخرجون الهاء من «الحلوبة» وهم يعنونها. ومثله «الركوبة» و«الركوب» لما يركبون.

(٢) اللسان مادة (ع ط ر).

لاحقة للأحقاب الأولى التي لم يسجل فيها هذا الفرق بين المؤنث والمذكر.

واذا استقرينا أبنية الصفات التي لا تلحقها علامة التأنيث وجدناها كثيرة، فمن ذلك ما كان على «مِفعَل» نحو «مِغشَم»، والمِغشم من الرجال الذي يركب رأسه لا يثنيه شيء عما يريد ويهوى من شجاعته، قال أبو كبير:

ولقد سَرَيتُ على الظلام بمغشَمٍ جَلْدٍ من الفتيان غير مُثقَّلِ

ومنه ما كان على «مُفعِل» من صفات المؤنث نحو «مُطفِل» وهي ذات الطفل من النساء. ومنه «مُغيِل» كقول امرئ القيس:

فمثلُكِ حُبلَى قد طَرَقتُ ومُرضِعٌ فألهَيْتُها عن ذي تمائمَ مُحوِلِ

و«المطفل» من الإبلِ ما كان معها أولادها، والجمع «مَطافِل» و«مَطافيل»، وقد جاء في مصادر العربية «مُطفلِة» بالعلامة أيضاً، ويغلب على ظني ان هذا كان قليلاً، وربما كان في لغة الشعر للحاجة إليه كما هو معروف.

ومن ذلك أيضاً «مُرْضِع» كما في بيت امرئ القيس الذي تقدم، و«المُرضع» التي تُرضع ولدها، وكأنها تختلف عن «مرضعة» الى كل من أرضعت طفلاً أمّاً كانت أم غير أمّ، ومن ذلك ما ورد في لغة التنزيل: **﴿يومَ تَرونها تذهَلُ كلُّ مُرضعةٍ عمّا أرضَعَت﴾**[1]، وكذلك قوله تعالى: **﴿وحرَّمْنا عليه المراضع﴾**[2]، فهي جمع «مُرضعة».

ومن ذلك قولهم: امرأة «مُحيل» وناقة «مُحيل» و«مُحوِل»، وهي من النساء من ولدت غلاماً على أثر جارية، أو جارية على أثر غلام[3].

ويقال: ناقة «مُبْلِم» و«مِبْلام»، وهي التي لا ترغو من شدّة الضَّبعة[4].

---

(١) سورة الحج، الآية ٢.

(٢) سورة القصص، الآية ١٢.

(٣) اللسان مادة (حول).

(٤) المصدر السابق مادة (بلم).

ويقال: امرأة «مُمْلِص»، وهي التي رمت ولدها لغير تمام، فإن كان ذلك عادة فيها قيل: «مِملاص». وكذلك يقال: ناقة «مُملِص» في المعنى نفسه[1].

ويقال: جارية «مُعصِر»، وهي التي دنا حيضها، قال عمر بن أبي ربيعة:

وكانَ مِجَنّي دون من أتّقيهُمُ ثلاثُ شخوصٍ كاعبانِ ومُعصِرُ[2]

ومن أقوالهم: «ما بالدار عَريب ومُعرب» أي ما بالدار من أحد، الذكر والأنثى فيه سواء، ولا يقال في غير النفي[3].

ويقولون: ناقة «مُمرِج»[4] اذا ألقت ولدها بعدما صار غرساً ودماً.

ومن الأبنية الخاصة بالمؤنث بناء «فاعل» والاستقراء يدل على هذا. وهذا البناء عار من علامة التأنيث إلاّ في أحرف قليلة كما سنتبين ذلك.

ومن هذا ما جاء من صفات المرأة نحو: حامل، وكاعب، وطالق[5]، وناشز، وعانس[6]، وعاتق[7]، وغير ذلك مما هو معروف في كتب اللغة ومعاجمها.

ومن صفات الناقة نحو: «حائل» وهي التي حمل عليها فلم تلقح، وقيل: هي الناقة لم تحمل سنة أو سنتين. ومنها «لاقح» ومثلها «القارح»[8] وهي اللقوح الحامل، ويقال: نخلة «حائل».

---

(١) المصدر السابق مادة (ملص).

(٢) انظر الديوان، واللسان مادة (عصر).

(٣) اللسان مادة (عرب).

(٤) المصدر السابق مادة (مرج).

(٥) وقد سمع «طالقة» بالعلامة كما في قول الأعشى:
أيا جارتا بيني فإنّكِ طالقهْ

(٦) وقد سمع: رجل «عانس»، اذا اطال مكثه ولم يتزوج.

(٧) وهي التي في بيت أبويها ولم يقع عليها اسم الزوج، انظر اللسان.

(٨) انظر اللسان مادة (قرح).

ومن صفات الفرس والحصان «سابق» و«لاحق» وهما للذكر والأنثى.

وفي العربية أبنية أخرى تُجرى مجرى النعوت والأسماء معاً، وهي ممّا يستوي فيها المذكّر والمؤنث، ومن ذلك ما جاء على «فَعال» نحو: «حَصان» للعفيف من الرجال والنساء و«وَقاح» للرجل والمرأة.

ومن ذلك أيضاً لفظ «قدَم» [1] لمن يتقدّم في الخير، وهي للرجل والمرأة. وكذلك قولهم: «طفل» للذكر والأنثى والجمع [2]، ومثل هذا كلمة «وَلَد» للمذكر والمؤنث ولأكثر من واحد [3].

ولعل بناء «مِفعيل» أكثر ما ينصرف للمذكر نحو: «مِعطير» و«مِنطيق»، غير أن «مِسكين» ينصرف للمذكر في حين قالوا «مسكينة» للمؤنث [4].

وعلى العكس من ذلك نجد «أتراباً» في قوله تعالى: ﴿**عُرُباً أتراباً**﴾ [5]، فتنصرف «الأتراب» وهي جمع «تِربْ» الى المؤنث على الأكثر، وقيل: «تِرْب» للرجل الذي ولد معه. وكذلك «الظِّئرْ» للعاطفة على غير ولدها، المرضعة له من الناس والإبل، وقالوا: الذكر والأنثى فيها سواء [6].

ويبدو من هذا العرض لهذه الأمثلة أن المؤنث لا يميّز عن المذكّر تمييزاً تامّاً بالعلامة، وليست العلامة إلاّ شيئاً لحق الاسم في ألفاظ يسيرة من هذه الأبنية

---

(١) وقد ورد: امرأة «قَدَمة»، انظر اللسان (قدم).

(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿**أو الطفل الذين لم يُظهَروا على عورات النساء**﴾ سورة النور، الآية ٣١. وقالوا «طفلة» للجارية الحسناء.

(٣) دلالة الولد على الإفراد والجمع بنوعيها كثير وهو يبدو واضحاً في جملة من الآيات وان كان في الدلالة عموم ينصرف الى الابهام كقوله تعالى مثلاً في سورة البقرة، الآية ٢٣٣ ﴿**ولا تُضارُ والدة بولدها، ولا مولود بولده**﴾.

(٤) وقالوا: «مسكينة» فشبّهوها بـ «فقيرة»، انظر اللسان (سكن).

(٥) سورة الواقعة، الآية ٣٧.

(٦) انظر اللسان (ظئر).

التي أشرنا إليها، وأغلب الظن ان هذا اللحاق حصل في حقبة لاحقة للحالة الأولى التي لم تكن فيها هذه الأبنية قد عرفت العلامة.

ولعل هذا يتّضح من البحث في المسائل اللغوية التاريخية، ومن ذلك أنهم ذكروا أن: «زوج» المرأة بعلها، و«زوج» الرجل امرأته. وقد أثبت اللغويون هذا، وبه قال الأصمعي وأنكر «زوجة» بالهاء. وزعم الكسائي عن القاسم بن معن: انه سمع من ازد شنوءة بغير هاء وبالهاء. وحجة الأصمعي أن الكلمة وردت بغير هاء في لغة التنزيل كما في قوله - عز وجل -: ﴿**ويا آدمَ اسكن أنت وزوجك الجنة**﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿**أمسِكْ عليكَ زوجك**﴾ [2]، وقوله تعالى: ﴿**وإن اردتم استبدال زوجٍ مكان زوج**﴾ [3]، وقالوا: هي بالهاء لغة بني تميم وبهذا قال الفرزدق:

وإن الـذي يسعَى ليفسـدَ زوجتي كسـاعٍ الى أُسـد الشرَى يستبيلُهـا

وقال ذو الرمة:

أذو زوجـةٍ بـالِمصْرِ أم ذو خصـومـةٍ أراكَ لهـا بـالبصـرةِ العـامَ ثـاويـا

ولا بد أن نعود الى علامة التأنيث لنتبين أصالتها واختصاصها بالتأنيث. لقد ذكر الأقدمون من اللغويين والنحويين أن علامة التأنيث: الهاء والألف المقصورة والألف الممدودة. وقولهم: «الهاء» يشير الى أنها الأصل في التأنيث، وأنها تتحول تاءً في الكلمة الواقعة في درج الكلام وفي غير الوقف. ومثل هذا في لغات سامية أخرى كالعبرانية مثلاً فالكلمة «شانا» تعني «سنة» في العربية، وهي كلمة مؤنثة مختومة بالهاء، حتى اذا كانت في حشو جملة تحولت الهاء في

---

(١) سورة الأعراف، الآية ١٣.
(٢) سورة النساء، الآية ٢٠.
(٣) سورة الأحزاب، الآية ٣٧.

آخرها كما في الرسم العبري שָׁנָה الى تاء فصارت «شنت» والهاء في الكلمة العبرية لنظيرتها في العربية لا تنطق.

أقول: لا علاقة بين الهاء أو (التاء) علامةً للتأنيث وبين الألف مقصورة وممدودة علامة أخرى للتأنيث من الناحية الصوتية. وليس في نحو اللغات السامية هذه الألف مقصورة أو ممدودة علامةً للتأنيث إلا ما كان في السريانية من وجود الألف المقصورة فكلمة «ليلا» مؤنثة بمعنى «الليل».

واذا عدنا الى الهاء أو التاء علامة للتأنيث في العربية وغيرها من هذه اللغات وجدنا ان هذه العلامة تقتضي أن يكون ما قبلها مفتوحاً. ومن هنا كان علينا أن نعقد صلة صحيحة بين هذا الفتح وبين الألف مقصورة وممدودة من حيث كونها علامة للتأنيث.

واذا كانت «الهاء» وهي علامة للتأنيث لا تنطق إلاّ اذا تحولت تاءً في درج الكلام فان ذلك يدعونا الى أن نعدّ الفتح علامة للتأنيث في آخر الكلمة [1]. وهكذا يكون الفتح قصيراً أم طويلاً من لوازم التأنيث. واذا علمنا أن الناس يتفاوتون في مدّ الفتح في آخر الاسم أو في أوله أو حشوه، فاننا نستطيع أن نفسر أن الألف المقصورة تتولد من مدّ الفتحة الأخيرة قليلاً ثم يطول المدّ فتتولد الألف الممدودة [2].

غير أن الألف المقصورة للتأنيث [3] لا تكون في الوصف إلا في مؤنث

---

(١) تظهر الفتحة في آخر الاسم المؤنث قبل العلامة، وهذه صفة غالبة يستثنى من ذلك ما كان ثنائياً أحادي المقطع نحو: بنت وأخت، والنون والخاء ساكنان.

(٢) قلت: ان الألف المقصورة تتولد من إطالة الفتحة. ومما يؤيد هذا اننا نجد العربية حافلة بالألفاظ التي عرض لها المدّ فتولد من ذلك صورة ممدودة للكلمة نحو قولهم: يَمَن ويَمان، وزَمَن وزمان، ومن هذا الكثير من الكلم التي حفلت بها العربية.

(٣) ان الألف المقصورة تتولد من إطالة الفتح، ويؤيد هذا ما نجده في العربية من الكلم، ذلك ان «ليلة» تتحول الى «ليلَى» فاختصت بالعلم المؤنث، ويؤيد هذا ان الكلمة في العبرانية والآرامية مؤنثة وهي «ليلا» وليس في هاتين اللغتين نظير المذكر «ليل» في العربية. وتمدّ هذه الألف المقصورة =

«أفعَل» أفضل وفُضْلَى، وأوّل وأولى وأكبر وكُبْرى وغيرها. وعلى هذا لا تكون هذه الألف المقصورة منقطعة للتأنيث فقد تختم بها كلمات كثيرة مذكرة، وليس بنا حاجة الى التمثيل فذلك متعالَم متعارف. ومثل هذا يقال في الألف الممدودة فقد ترد علامة للتأنيث كما ترد في كلمات كثيرة ولا تفيد التأنيث. ألا ترى مثلاً أن «خُشَشَاء»[1] و«الجمّاء» في قولهم: جاء الجمّاء الغفير، ومنه «الحِرْباء» للمذكر والمؤنث[2].

وجاءت هذه الألف في جموع التكسير وأفراد تلك الجموع مذكرة نحو «رُحَماء» جمع رحيم، و«أطباء» جمع طبيب[3].

وقد نخلص من النظر في علامة التأنيث الى أنها غير مختصة بالمؤنث، ومعنى هذا أنها ليست ذات أصالة في التأنيث. اننا نجد هذه التاء في طائفة كبيرة من الأسماء فلا نتوسم فيها دلالة التأنيث، ومن ذلك التاء في الراوية والباقعة والعلاّمة والفهّامة ونحو ذلك. ثم ان هذه التاء تكون في طائفة من أسماء الجمع مما يمكن أن تلحق بأبنية التكسير نحو «المارة»[4] أي المارّون، و«السيّارة» كما في قوله تعالى: ﴿«يلتقطه» «بعض السيّارة»﴾[5]، وكالتاء، في

= (أي الفتح) حتى تتحول الى ما اسموه الف التأنيث الممدودة فتكون «ليلاء» وأجريت مجرى الصفة فقالوا: ليلة ليلاء، وليس هناك وصف على «أليل». ويدلنا على هذا ما نجده في كتب اللغة نحو: البؤس والبؤسَى والبأساء، والنُعْم والنُعمَى والنعماء. وقد أطالوا الفتح من «سَمحة» فتولدت «سَمْحاء» فقالوا الشريعة السمحاء، وليس في العربية «سَمْحاء».

(١) الخُشّاء والخُشَشاء عظم بارز خلف الأذن.

(٢) أنثوا «الحِرباء» على «الحِرباءة» وكأنّ التاء جيء بها لإفادة الوحدة.

(٣) علّل النحاة عدم تنوين هذه الجموع المختومة بالهمزة فقالوا: إن الفها ألف تأنيث ممدودة.

(٤) أقول: هذا من أبنية الجموع القديمة في العربية وما زال معروفاً في الفصيحة والألسن الدارجة فالمعروف ان العراقيين يستعملون «العَمّالة» جمعاً للعامل المختص بالبناء، ومثل هذا الصاغة والباعة جمعا صائغ وبائع، وهو كثير في العربية القديمة ومنه «الراح» و«الهام» و«الساع» و«الساح» وغيرها جموع: راحة وهامة وساعة وساحة، والغريب في هذا ان صيغة هذه الجموع قد سقطت منها علامة التأنيث في الأسماء المفردة.

(٥) سورة يوسف، الآية ١٠.

«الملائكة» و«الأساتذة» و«التلامذة» [١]، والتاء في نحو «البغاددة» و«المغاربة» وغيرها [٢].

وقد تؤدي هذه التاء فوائد أخرى ما خلا التأنيث، فمن ذلك إفادتها الوحدة كالتاء في نحو: «التمرة» و«الشجرة» لكل واحدة التمر وواحدة من الشجر.

وقد تلمح هذه التاء معنى القلّة والصغر، وذلك في الأسماء المصغّرة للمؤنثات التي لم تلحقها العلامة وهي مكبّرة مما أطلق على طائفة منها «المؤنثات السماعية» فمن ذلك قالوا: «سويقة» في تصغير ساق أو سوق [٣]، وكذلك «عُيَيْنة» في تصغير «عين»، و«عُيَينة» من أسماء الرجال ومن ذلك سفيان بن عيينة من مشاهير التابعين.

ومن هذا «أُذَينة» تصغير «أذن»، و«أُذَينة» من أسماء الرجال في العربية القديمة، ومن ذلك عروة بن أذينة من الشعراء الاسلاميين.

ومن الغريب ان المعاصرين قد جهلوا هذه القاعدة التي تقضي بالحاق علامة التأنيث في المصغر الذي خلا أصله من العلامة [٤]، ولذلك صغّروا «أذُن» على «أُذين» فقالوا: «الأُذَين الأيمن» و«الأذَين الأيسر» كما في الكتب المدرسية، وجعلوا هذا المصغّر مقابلاً لـ «بُطَين» في قولهم «البُطين الأيمن» و«البطين الأيسر»، غير ان تصغير «بطن» على «بطين» صحيح لأن «البطن»

---

(١) التاء في «الملائكة» و«التلامذة» و«الاساتذة» تشير الى الأصل الأعجمي.

(٢) التاء في «البغاددة» ونحوها تشير الى ان المفرد منسوب «بغدادي».

(٣) حفل «معجم البلدان» بأسماء مواضع وحواضر صدرت بـ «سويقة» تصغير سوق ومن ذلك: سُوَيقة خالد بباب الشماسية ببغداد، وسويقة العباسية (أخت الرشيد) وغيرهما.

(٤) هذه قاعدة شاملة عامة في العربية، ولم أقف على الشواذّ منها إلاّ كلمة «قوس» وهي مؤنثة من غير علامة، ولم يسمع تذكيرها، ولكنهم قالوا في تصغيرها «قُويس» ولم يؤثر عنهم «قُويسة». وجاء «حُرَيب» مصغَّر «حرب»، و«عُرَيس» مصغَّر «عرس» وكلاهما مؤنث. انظر (خلق الانسان في اللغة) ص ٢٣٥

مـذكر في العـربية الفصيحـة، وهي مؤنثة في الألسن الـدارجـة، والفصيحـة المعاصرة على التجاوز والخطأ.

وكأني ميّال الى أن أقرّر أن التأنيث بالعلامة طارئ في العربية من الناحية التاريخية كما هو طارئ في غير العربية من اللغات السامية كما سنرى. وعلى هذا نستـطيع فهم كثـير من أبنيتهم التي عريت عن العـلامة من صفـات المؤنث كقولهم: امرأة رَداح ورَداحة ورَدوح.

قوس ركوض، وناقة مراوح، وهي التي تبرك من وراء الإبل. وقولهم: ناقة مُشمعِلّ، أي سريعة كما قالوا: مشمعلة، وأكبر الـظن ان هذه الأخـيرة حادثة وليست قديمة.

وقولهم: ناقة شائل، وهي التي تشول بذنبها للفحل، وكنا قد رأينا أن كثيراً من نعوت الناقة قد عريت عن العلامة.

واذا جئنا الى الفعل في العربية ونظرنا في مسألة اتصاله بتاء التأنيث في حال كون الفاعل مؤنثاً وجدنا هذه الحقيقة واضحة كل الوضـوح، وهي ان العلامة ليست شيئاً لازماً، وهذا يوضح لنا شيئاً من التطور التأريخي في تقرير هذه المادة اللغوية. ولنعرض للغة القرآن ونتخذها مادة نخلص منها الى فائدة تاريخية في هذه المسألة، وَلْنَتْلُ قوله تعالى في جملة من الآي الكريم:

﴿وقال نسوةٌ في المدينة﴾.(١)

﴿يا أيها النبيّ اذا جاءك المؤمنات﴾.(٢)

﴿لقد جاءك رُسُل ربّنا بالحقّ﴾.(٣)

﴿قل قد جاءكم رُسُل من قبلي بالبيّنات﴾.(٤)

---

(١) سورة يوسف، الآية ٣٠.

(٢) سورة الممتحنة، الآية ١٣.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٤٣.

(٤) سورة آل عمران، الآية ١٨٣.

﴿ولقد جاءتهم رُسُلنا بالبيّنات﴾.[1]
﴿فإنْ زللتُم من بعد ما جاءتكم البيّنات﴾.[2]
﴿وجاءهم البيّنات﴾.[3]
﴿وقال طائفة من أهل الكتاب﴾.[4]
﴿فإذا بَرزوا من عندك بيَّتَ طائفة منهم﴾.[5]

أجتزئ بهذا القدر من شواهد لغة التنزيل لأتخذ منها أمثلة على عدم لزوم هذه التاء لبيان المؤنث لزوماً مطلقاً مطّرداً، وفي هذا دليل على حدوث هذا وعدم أصالته. غير ان النحويين قد قرروا ما وجدوه في العربية فأفادوا منه قواعدهم في وجوب تأنيث الفعل وجوازه، كما حاولوا أن يكون استقراؤهم في هذه المسألة مستوعباً جميع الأحوال.

ولنعرض الآن لطائفة من الكلم القديم لنقف فيه على التأنيث والتذكير مع النظر في اللغات السامية.

ولنقف على كلمة «جَمَل» وهو الحيوان المعروف، وهو مذكر والمؤنث هو الناقة، ولكننا لا نعدم أن نجد في العربية أن «الجمل» قد أطلق على المذكر والمؤنث، وقد سُمع من قولهم: «لبن جَمَلي»[6]. واللفظ (جمل) gamla في العبرانية والسريانية يدل على المذكر والمؤنث.

ومثل «الجمل» «البعير» ينصرف للمذكر والمؤنث، وهو في العبرانية «بْعير» مذكر، وفي السريانية «بْعيرا» يراد به جملة الدواب العاملة.

---

(١) سورة المائدة، الآية ٣٢.
(٢) سورة البقرة، الآية ٢٠٩.
(٣) سورة آل عمران، الآية ٨٦.
(٤) سورة آل عمران، الآية ٧٢.
(٥) سورة النساء، الآية ٨١.
(٦) اللسان (ج م ل).

ولا بد أن نقول: ان كل ما يتصل بالناقة في العربية من أسماء قد خلا من التاء في الغالب. و«الحصان» مذكر في العربية، و«الفرس» لفظ يطلق على الذكر والأنثى، وذكر سيبويه: انه يقال في العدد ثلاثة أفراس، وقال ابن سيده: انها أكثر ما تنصرف للمؤنث.

وفي العبرانية «Parach» مذكر، ومثله «سُوس» بمعنى حصان، ومؤنثه «سوسا، وأما في السريانية «سوسا» و«سوستا».

و«الكبش» مذكر، وهو كذلك في العبرانية «كِبِش»، وفي السريانية «كِبشا». وفي هذه الأخيرة لفظ مؤنث هو «نِقيا»، وقد قيل إنه كذلك في اللغة الآشورية.

ونجد في العبرانية لفظ مؤنث هو «راحَيل» ويعني «العَنزة»، وربما يقابله في العربية «رِخْل» أو «رَخِل» للأنثى من ولد الضأن، وهي من غير أداة، وقد تختم بالأداة فيقال «رِخْلة» أو «رَخْلة». و«الحِمار» مذكر، والمؤنث «أتان».

وفي العبرانية «حْمُور» للمذكر، وأَتُون» للمؤنث، وفي السريانية «حْمارا» للمذكر و«أتانا» للمؤنث. كما ولّدوا «حْمارتا» بالأداة للمؤنث تمييزًا وتنبيهًا وجرياً على المؤنثات الأخرى المولّدة بعد الأصول القديمة.

وأكبر الظن ان «الحِمار» في العربية كان لكلا الجنسين، ثم غلب على المذكر في الاستعمال، ويدلّنا على هذا قولهم: «حِمارٌ جَمَزَى» أي سريعة، وكون الصفة للتأنيث تدل على أن الموصوف مؤنث، كما قالوا: «حمارٌ حَيَدى» [1]، أي يحيد عن ظلّه لنشاطه. غير أنهم قالوا «حمارة» بالعلامة تأكيداً للمؤنث

---

(١) اللسان (ح ي د)، قال الأصمعي: لا أسمع «فَعَلَى» لا في المؤنث إلاّ في قول الهذلي:

كأنّي ورحْلي اذا رُعتُها على جَمَزَى جازئٍ بالرمالِ

وخطّأ الكسائي استعمال «جَمَزَى» صفة للجمل، وهذا مثل قول الأصمعي. وجاء أيضاً: أن ما جاء على هذا الباب نحو: جَمَزَى وبَشَكَى، وزَلَجَى ومَرَطَى من صفات الناقة دون الجمل (انظر اللسان ج م ل).

واختصاصاً به، كما قالوا «أتانة» تأكيداً للمسألة نفسها، مع العلم ان «الأتان» مؤنث الحمار.

و«الضَّبُع» مؤنث في العربية، والمذكر «ضِبْعان»[1]، ورُبّما صرفوا «الضَبُع» للمذكر والمؤنث. وهو «أبْعَى» في السريانية وهو مؤنث. و«صَبُوع» في العبرانية مذكر ومؤنث. و«السَّبُع» مذكر، والأنثى «لَبُؤَة» كما أن هناك «أسَد» للمذكر والمؤنث، ولا نعدَم أن نجد «أسَدة» مختوماً بالعلامة. وفي العربية طائفة من الألفاظ تعني «الأسد» وهي أسماء كما نجد طائفة أخرى من النعوت الخاصة بالأسد. ومن أسماء الأسد «الليث» للمذكر، والمؤنث «لَبْأة»، ومثل هذا نجد «لايش» في العبرانية للمذكر، و«لابيأ» للمؤنث.

ومن المفيد أن نعرض لما يسمى «خَلْق الإنسان» لنتبين التذكير والتأنيث في جملة «الأعضاء» ونشير الى الفوائد اللغوية في مقابلة العربية بغيرها من مجموعة اللغات السامية:

«يَدْ» وهي مؤنثة في العربية، وكذلك في العبرانية إلا شذوذاً، وأما في الآرامية الانجيلية فهي مذكر ومؤنث.

«رِجْل» وهي مؤنثة في أغلب اللغات السامية.

«كَتِف» وهي مؤنثة في العربية، وكذلك في العبرانية والسريانية.

«ذراع» وهي مؤنثة في العربية والعبرانية، ولكنها مذكر في السريانية (ذْراعا).

«أُذُن» مؤنث في العربية وسائر اللغات السامية.

«سِنّ» مؤنثة في العربية والسريانية، ولكنها تتردد بين التذكير والتأنيث في العبرانية.

---

(١) في العربية طائفة من هذه الألفاظ المختومة بالألف والنون، من أسماء الحيوان، وكلها مذكر، منها ثُعلبان وأفعوان وغيرها.

ونفيد من هذا العرض الموجز لهذه الطائفة من الأسماء أن التأنيث والتذكير مادة غير مستقرة في اللغات السامية، وليست العلامة واضحة كل الوضوح في طائفة كبيرة من الألفاظ، وعلى هذا فإننا نستطيع أن نقرر ما كنا قد أشرنا اليه في أول هذا البحث فنقول: ان المؤنث اكتسب صورته الأخيرة حين ختم بالعلامة، وذلك بعد أن تطورت هذه اللغات تطوراً اقتضى التمييز في هذه المسألة.

غير أن النحويين حاولوا أن ينظروا نظرة أخرى فيخضعوا الأحوال الغالبة الى ما يشبه القواعد، ولكنهم لم يفلحوا كثيراً، فقد حملوا على الشذوذ كل ما لم يستطيعوا القول فيه، أو أنهم قالوا: إن ذلك خاص بالشعر.

لقد ذكروا في باب الفاعل: انه إن كان مؤنثاً أُنِّث فعله بتاء ساكنة في آخر الفعل الماضي، وبتاء المضارعة في أول المضارع.

ويجب ذلك في مسألتين:

إحداهما أن يكون ضميراً متصلاً، نحو: «هند قامت، أو تقوم»، و«طلعت أو تطلُعُ» بخلاف المنفصل نحو: «ما قام إلاّ هي»، ويجوز تركها في الشعر إن كان التأنيث مجازيّاً كقول عامر بن جُوين الطائي:

فلا مزنةٌ ودَقَت وَدْقَها ولا أرض أبقَلَ ابقالُها

وكقول الأعشى:

فأما تريني ولي لِمةٌ فإنّ الحوادثَ أودَى بها

والثانية: أن يكون متصلاً حقيقي التأنيث نحو: «قالت فاطمةُ» أو «تقول فاطمة». وشذّ: «قال فلانةُ».

ويجوز الوجهان في مسألتين: إحداهما: المنفصل كقول جرير:

لقد وَلَد الأخيطلَ أمُّ سوءٍ...

ونحو قولهم في مثالهم المصنوع: «حَضَر القاضي اليومَ امرأة» وقالوا: هنا التأنيث أكثر، فإن كان الفصل بـ«إلاّ» فالتأنيث ممتنع، وورد في الشعر كقول الراجز:

مــا بَــرِئَــت مـن ريــبــةٍ وذمٍّ   في حــربــنــا إلاّ بنــات الـعَـمِّ

وجوّزوه في النثر كقراءة من قرأ: «إن كانتْ إلاّ صيحة»[1].

وكقوله تعالى: ﴿فأصبحوا لا تُرى إلاّ مساكنهُم﴾.[2]

والثانية: المجازي التأنيث، وحشروا في هذا القسم ما كان اسم جنس. واسم جمع وجمعاً نحو قوله تعالى: ﴿كذَّبَت قبلهم قوم نوح﴾.[3]

وقوله تعالى: ﴿قالت الاعراب﴾.[4]

وقوله تعالى: ﴿وكذَّبَ به قومُك﴾.[5]

وقوله تعالى: ﴿ وقال نسوة... ﴾.[6]

كما نجد قوله تعالى: ﴿... إلاّ الذي آمنت به بنو اسرائيل﴾.[7]

وقوله تعالى: ﴿اذا جاءك المؤمنات﴾.[8]

وجملة هذه النصوص أفاد منها النحويون فوضعوا قواعدهم دون أن يحاولوا تفسيرها أو تعليلها. وهم في هذه المسألة كانوا مقررين قد وصفوا ما وجدوه واستقروه على غير عادتهم التي جروا عليها.

وذكروا في باب الاضافة: أن المضاف يكتسب من المضاف إليه التأنيث

---

(١) سورة يس، الآية ٢٩.
(٢) سورة الأحقاف، الآية ٢٥.
(٣) سورة الشعراء، الآية ١٠٥.
(٤) سورة الحجرات، الآية ١٤.
(٥) سورة الأنعام، الآية ٦٦.
(٦) سورة يوسف، الآية ٣٠.
(٧) سورة يونس، الآية ٩٠.
(٨) سورة الممتحنة، الآية ١٢.

واستشهدوا بمثلهم المصنوع: «قُطِعت بعضُ أصابعه»، وكان عليهم أن يرجعوا الى النصوص الفصيحة ليجدوا بديلاً له في قوله تعالى: ﴿**وجاءت كلُّ نفسٍ معها سائق وشهيد**﴾.(١)

وما أظن أن قول النحويين في هذه المسألة وجيه، اذ ليس المضاف مكتسباً للتأنيث، وحقيقة الأمر أن سليقتهم ساقتهم إلى مراعاة الفاعل في المعنى وهو «نفس» وليس «كلّ». وذكروا أيضاً ان المضاف يكتسب التذكير من المضاف إليه وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿**إنّ رحمة الله قريب من المحسنين**﴾.(٢)

وليس الأمر كذلك، فلم يكتسب المضاف تذكيراً، وذلك لأن الإخبار بـ«فعيل» هو الذي جرّهم الى هذا القول الضعيف. وقد أشرنا إلى أن «فعيل» من أبنية الصفات لا تلحقه الأداة سواء كان بمعنى «فاعل» أو «مفعول»، وفي النصوص القديمة ما يؤيد هذا تأييداً تامّاً كما بيّنا. وعلى هذا نستطيع ان نحمل الشاهد النحوي القديم:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ مُلغياً مقالةَ لِهْبيّ اذا الطيرُ مرَّتِ

ولا حاجة أن نبتعد كثيراً في التوجيهات النحوية التي لم تسلم من التكلّف البيّن. وقد أسلفت أن التأنيث في العربية بالأداة غير واضح، وان مسألة التأنيث والتذكير لكثير من الألفاظ مسألة اعتبارية، ونستطيع أن نختم هذه النظرة بما عرف عند اللغويين بالمؤنثات السماعية التي لم يتفق على الكثير منها، فقد قالوا مثلاً:

«النفس» مؤنثة على قدر اللفظ، ومذكرة على قدر الرجال، فيقال: ثلاث أنفس وثلاثة أنفس.

---

(١) سورة ق.، الآية ٢١.

(٢) سورة الأعراف، الآية ٥٦.

و«الروح» مذكر، وعلى مذهب النفس مؤنثة. و«الروح» جِبريل مذكر، و«الروح» عيسى ـ عليه السلام ـ مذكر.

و«العُنُق» يذكر ويؤنث، والتذكير أغلب.

و«اللسان» يذكر ويؤنث، والجمع على التذكير «ألسنة» وعلى التأنيث «ألسن».

و«المتن» مذكّر ومؤنث.

و«الذراع» مذكر ومؤنث.

و«القفا» يذكّر ويؤنث.

و«الضِّرْس» مذكر، وربّما أنّثوه على معنى السن.

و«الأضحى» يؤنث ويذكر (وهو جمع الأضحاة بمعنى الضحية أو الأضحية).

و«الخَمر» مؤنثة، ويقال: «خمرة»، وقد تذكّر.

و«السلطان» يذكّر ويؤنّث.

و«السبيل» يذكّر ويؤنّث.

و«الشّاء» مذكر (والهمز بدل) وقد تؤنّث على مذهب الغنم.

و«القَليب» مذكر ومؤنث، وجمعه أقلبة وقُلُب.

و«الذَّنوب» يذكّر ويؤنث، والجمع أذنبة.

و«الحال» مؤنثة وتذكّر، ويقال لها: الحالة.

و«الدِّرع» مؤنثة وتذكّر.

و«الفردوس» مذكر، فإنْ قصدتَ الجنّة أنَّثتَ.

و«السوق» مؤنثة وقد تذكَّر.

و«الصاع» مذكر ومؤنّث.

و«السِّكين» مذكر وقد يؤنث: فأما «سكّينة» فجديد محدَث، وقد أنّث إرادة الآلة.

«والسِّلْم» مذكر، وبعض العرب يؤنث، وبذلك تشعر الآية الكريمة:

﴿فان جَنَحوا للسِّلم فاجنَح لها﴾.

و«السَّمَك» مذكّر وقد يؤنث.

و«الطاغوت» مذكر ويؤنث.

و«الحانوت» مذكّر ويؤنث.

و«الفُلك» واحد وجمع، ومذكر ومؤنث، وشواهده في لغة التنزيل تؤيد ذلك، قال تعالى: **﴿والفُلْك التي تجري في البحر بما ينفع الناس﴾**.[1]

﴿حتى اذا كنتم في الفُلك وجَرَيْنَ بهم﴾.[2]

﴿وترى الفلك مواخرَ فيه﴾.[3]

﴿فأنجيناه ومن معه في الفُلك المشحون﴾.[4]

ومثل «الفلك» «النخل» في لغة التنزيل، ومنه قوله تعالى: **﴿ومن النخل من طلعها قِنوان دانية﴾**.[5]

﴿والنخل باسقاتٌ لها طلع نضيد﴾.[6]

﴿كأنهم اعجازُ نخلٍ مُنقعر﴾.[7]

﴿كأنهم اعجاز نخل خاوية﴾.[8]

فأنت ترى أن النخل مفرد مذكر ومفرد مؤنث وجمع مؤنث.

ومثل «النخل» في هذا التردد «السحاب» في لغة التنزيل كقوله تعالى: **﴿والسحاب المسخَّرِ بين السماء والأرض﴾**.[9]

---

(١) سورة البقرة، الآية ١٦٤

(٢) سورة يونس، الآية ٢٢.

(٣) سورة النحل، الآية ١٤.

(٤) سورة الشعراء، الآية ١١٩.

(٥) سورة الأنعام، الآية ٩٩.

(٦) سورة ق، الآية ١٠.

(٧) سورة القمر، الآية ٢٠.

(٨) سورة الحاقة، الآية ٧.

(٩) سورة البقرة، الآية ١٦٤.

﴿ويُنشِئ السحابَ الثقال﴾.[1]

﴿الله الذي يُرسل الرياحَ فتثير سحاباً فيبسطه في السماء﴾.[2]

فأنت ترى ان السحاب مفرد مذكر بدلالة الصفة، والضمير، ثم انه جمع مؤنث.

و«اليمين» من الحلف مؤنثة، ومن اليد والرجل مؤنثة أيضاً وكذلك من كل شيء.

و«النوى» من النيّة مؤنثة، والنَوَى من التمر ونحوه مذكر.

و«المَنون» مؤنثة، وقد تذكر.

و«الخِزْنِق» ولد الأرنب مؤنثة وربما ذكّروه.

و«السماء» مؤنثة، وربّما ذكّروا اذا أرادوا السقف.

و«العنكبوت» مؤنثة وتذكّر.

و«حِراء» اسم جبل بمكة يذكّر ويؤنّث، والتذكير أكثر.

و«الغوغاء» يؤنث ويذكّر.

و«القوباء» مؤنثة، وبعضهم يذكّر.

أجتزئ بهذا القدر من هذه الألفاظ التي أثبتها لتكون شواهد على عدم استقرار هذه المادة اللغوية في ظروفها التاريخية القديمة التي كانت فيها العربية تتجه في مسيرتها نحو التوحيد بعد ان ظلت أحقاباً لغة موزعة في ظواهر لهجية، حتى جاء الاسلام فعمل على توحيدها.

واذا عرضنا لهذه المشكلة في الألسن الدارجة أخذاً بالتطور اللغوي وجدنا فيها ما يستحق النظر ويدعو الى النظر، وربما كان مفيداً في فهم بعض الظواهر في

---

(١) سورة الرعد، الآية ١٢.

(٢) سورة الروم، الآية ٤٨.

العربية الفصيحة. ولا أريد أن أذهب مذهب من يرى ان العامية شيء مرذول ينبغي ان نتعافاه ونتجنب الخوض فيه، وذلك لأنها تقدّم نماذج حيّة يستطيع الباحث أن يجد فيها أثر التطور اللغوي والعوامل التي دعت إليه. ومن العجيب أن يذهب كثير من الدارسين هذا المذهب في الغضّ من قدر الألسن الدارجة، وهم يباشرون العامية في حديثهم وممارساتهم وتفكيرهم، ولو أنهم لووا ألسنتهم على الذهاب الى الفصيحة لقصروا وأعياهم الأمر.'

إن كثيراً مما انتهى إليه البحث اللغوي في مادة التذكير والتأنيث قد اتخذ صورة ثابتة درجت عليها العربية المعاصرة، فمن المعلوم أن «البطن» من أجزاء الجسم قد نحا فيه المعربون في عصرنا نحو التذكير جهلاً منهم في ان الكلمة مذكر فهم يقولون في تجاوزهم مثلاً: بطن ضخمة، وآلمت المريضَ بطنه، والصواب المنسي هو التذكير. ومثل هذا يقال في «الرأس» فقد نحا فيها المصريون نحو المؤنث فهم يقولون: رأسه كبيرة، وهذا في لسانهم الدارج وفصيحتهم المعاصرة في الصحف وفي أدب القصة وغيره. وكأنّ هذا التحول من المذكر الى المؤنث في لغة المصريين في عصرنا قد عرف فيهم منذ أكثر من ثلاثة قرون فقد قرأنا شيئاً من ذلك في «الضوء اللامع» للسخاوي في الكلام على أحد الرجال: أنه قُتل ونُقِلت رأسه (كذا) الى....

وليس عجيباً أن نرى طائفة من أهل عصرنا يميلون الى تذكير «السوق» ويخالفون بذلك الكثير المشهور، ومثله يقال في «البئر» و«الذراع» و«الباع» وغير ذلك. وكأن المعربين في عصرنا في أيّامنا منساقون في هذا السبيل فيعدّون المؤنث ما كان مختوماً بالعلامة وهي التاء.

وقد يتولد الخطأ من القياس الخاطئ، ومن ذلك اتجه المعربون في العراق على ان «المستشفى» مؤنث فيقولون مثلاً: «المستشفى مزدحمة بالمراجعين» وسبب ذلك ان المستشفى الكبير في بغداد كان يطلق عليه «مستشفى المجيدية» أي أنه

أسس في آخر العهد العثماني في عصر السلطان عبد المجيد فنسب إليه فقالوا على الخطأ «مجيدية». وقد غيّر اسم هذا المستشفى بعد تأسيس الحكم الوطني فصار يعرف بـ «المستشفى الملكي»، ولكن لفظ «المجيدية» بقي في استعمال الناس لحقبة طويلة، فأعارت هذه النسبة التأنيث لكلمة «المستشفى» على الخطأ. وقد زالت كلمة «المجيدية» ولكن التأنيث ما زال مصاحباً هذا الاسم المذكّر.

ومن المفيد أن نشير الى طريقة جديدة من استعمال العدد من الثلاثة الى العشرة، وذلك ان كان المعدود جمعاً مكسراً أو جمع مؤنث سالماً، فالصواب فيه ان يقال: ثلاثة جبال وأربعة موضوعات، ولكن المعربين في عصرنا جروا في استعمالهم على القول: «ثلاث جبال وأربع موضوعات جرياً على ان «جبال» و«موضوعات» من المؤنث، فلم يكن منهم إلا تذكير العدد. وقد فاتهم ان النظر في هذه المسألة الى المفرد وليس الى الجمع.

خاتمة:

وبعد فهذه جملة فوائد تشتمل على نظر وتدقيق لهذه المادة اللغوية التاريخية.

التأنيث والتذكير والإفراد والجمع

ليس في العربية القديمة نظام ثابت في حيز التأنيث والتذكير وعلاقتهما ببناء العربية إفراداً وجمعاً، فأنت لا بد أن تدرك المراد بما أوتيت من الفهم، وأنت محتاج إلى سعيك لتصل في كثير من الآيات إلى المراد من غير أن تفيد في الوصول إلى ذلك لعلاقات الألفاظ بعضها ببعض. إنك تقرأ مثلاً قوله تعالى: **﴿ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيُهم مشكوراً﴾** [(1)]، فتجد أن أسلوب الشرط بـ «من» والمراد المفرد المذكر ولكن الجواب صُرف إلى الجمع في اسم الاشارة «أولئك»، وأنت هنا تدرك أن الذي أراد الآخرة وسعى إليها فهو ممن كان سعيهم مشكوراً. وليس لك أن تقول: إن الجواب ينبغي أن يناسب الشرط أفراداً وجمعاً.

أقول: إن هذه العربية تختزن نوادر، وهذه النوادر أعلاق نفيسة لا بد أن يفيد منها الدارس في معرفة هذه اللغة في تطورها.

من غرائب هذه اللغة أنها احتفظت بأصول هي جموع في الوضع وليس لها من مفرد سبقها في الوضع أو أنه وضع هو والجمع في حقبة واحدة، حتى إذا احتيج إلى المفرد صنع منه بل أخذ منه بطريقة ما. ألا ترى أن «الإنس والجن» من أسماء الجمع، قال تعالى: **﴿يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل**

---

(1) سورة الاسراء، الآية ١٩.

منكم﴾ [1] ، وقد احتاجت العربية إلى الواحد من الإنس والجن فصنع بطريقة النسب إلى الأصل فكان الإنسيّ وكان الجنيّ، قال تعالى: **﴿إني نذرت للرحمن صوماً فلن أكلّم اليوم إنسيّاً﴾** [2] . ومثل هذا «اليهوديّ» من اليهود، و«المجوسيّ» من المجوس.

وأنت ترى أن مادة الجمع غامضة، فهي جمع في المعنى وهي جمع باحتساب علاقتها بالفعل والصفة، ولكنها قد تعامل معاملة المفرد فتوصف به. ولننظر إلى «السحاب» في الآيات الكريمة:

قال تعالى: **﴿وتصريف الرياح والسحاب المسخّر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون﴾** [3] ، وقد وصفُ «السحاب» بقوله: «المسخر» وهو مفرد، في حين وصف بـ «الثقال» في قوله تعالى: **﴿وينشيء السحاب الثقال﴾** [4] ، وفي هذا يكون «السحاب» جمعاً مؤنثاً، وهو الغالب الكثير.

فأنت ترى أن «السحاب» يكون جمعاً ويكون مفرداً، وهو كذلك في آيات أخرى.

ومثل «السحاب» «الجبال» قال تعالى: **﴿وترى الجبال تحسبها جامدة﴾** [5] ، وقوله تعالى: **﴿وسخرنا مع داود الجبال يسبّحن﴾** [6] ، فالجبال وصفت بالمفرد والمؤنث، وَوَصْفُ جموع التكسير بالمفرد المؤنث كثير، ثم وصفت

---

(١) سورة الانعام، الآية ١٣٠.

(٢) سورة مريم، الآية ٢٩.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٦٤.

(٤) سورة الرعد، الآية ١٢. وإذا كان «السحاب» قد وصف بـ «الثقال» فهو جمع مؤنث، ولكننا نفاجأ ببديع العربية في وضع أبنيتها، فقد جاء قوله تعالى: **﴿حتى اذا أقلّت سحاباً ثقالاً سقناه الى بلد مَيّت﴾** سورة الأعراف، الآية ٥٧. لقد عاد الضمير المفرد المذكر على «السحاب» وهو اسم جمع الموصوف بالجمع.

(٥) سورة النمل، الآية ٨٨.

(٦) سورة الأنبياء، الآية ٧٩.

بالفعل مسنداً إلى نون الإناث، وكأن المسوّغ في ذلك أن الجبال جعل منها ما يُجعل من العاقل.

ونقرأ قوله تعالى: ﴿**وسُيِّرت الجبال**﴾ [1] كما نقرأ: ﴿**وإذا الجبال سُيِّرت**﴾ [2].

ونأتي إلى «السماوات» ونقرأ قوله تعالى: ﴿**ثم استوى إلى السماء فسواهُنّ سبع سموات**﴾ [3]، والضمير في «سوّاهُن» يعود على «السماء»، وهي مفرد يؤنث ويذكر، وفي هذا إدراك أن المراد بها «سماوات».

ونقرأ قوله تعالى: ﴿**تكاد السموات يتفطّرن منه...**﴾ [4] وهي هنا مؤنثة للجمع وقد استوفى معها الفعل العلامة والضمير.

ونأتي الى «الطير» في لغة التنزيل فنقرأ قوله تعالى: ﴿**فخذ أربعة من الطير فصُرهن اليك**﴾ [5]، كما نقرأ قوله تعالى: ﴿**والطير صافّات كلٌّ قد علم صلاته وتسبيحه**﴾ [6]، فنجد الطير من اسماء الجمع قد اقترن بعدها الفعل بضمير الجمع للمؤنث، وقد وصفت بـ«صافات» في الآية الثانية.

ومثل هذا أيضاً «الفلك»، وهو معروف، وهو في لغة التنزيل يؤدي فوائد لغوية نحوية ذات قيمة خاصة في تطور العربية.

قال تعالى: ﴿**والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس**﴾ [7].

---

(١) سورة النبأ، الآية ٢٠.
(٢) سورة التكوير، الآية ٣.
(٣) سورة البقرة، الآية ٢٩.
(٤) سورة مريم، الآية ٩٠.
(٥) سورة البقرة، الآية ٢٦٠.
(٦) سورة النور، الآية ٤١.
(٧) سورة البقرة، الآية ١٦٤.

وقال تعالى: ﴿حتى اذا كنتم في الفلك وجَرَينَ بهم. . .﴾ [١].

وقال تعالى: ﴿فأنجيناه ومن معه في الفلك المشحون﴾ [٢].

وقال تعالى: ﴿وترى الفلك فيه مواخر. . .﴾ [٣].

وفي هذه الآيات «الفلك» هو هو نفسه فيها ولكن الفعل بعده يشعر ان «الفلك» جمع مؤنث ويثبت فيه الجمع المؤنث بوضوح في قوله «وجرين»، ولكنك تقرأ وصف «الفلك» بـ «المشحون»، فكأن الموصوف مفرد مذكر، والوجه فيها ان الفلك كالطير والسحاب ونحوها يراعى معناها فتكون جمعاً، ثم يراعى لفظها فتكون مفرداً مذكراً.

و«للنخل» حضور في لغة التنزيل مفيد يذكرنا بـ «الفلك»، قال تعالى:

﴿والنخل ذات الأكمام﴾ [٤]

﴿والنخل باسقات لها طلع نضيد﴾ [٥].

﴿وكأنهم أعجاز نخل منقعر﴾ [٦].

وقد يكون لنا ان نلاحظ في النخل ما لاحظناه في «الفلك» في الافراد والتذكير أو التأنيث ثم في اعتبارها جمعاً مؤنثاً.

ولا بد لنا ان نعرض «للأنعام» في لغة التنزيل لنقف على إفرادها وتأنيثها كما في قوله تعالى: ﴿وأنعام حرمت ظهورها﴾ [٧].

﴿أحِلّت لكم الانعام إلا ما يتلى عليكم﴾ [٨].

---

(١) سورة يونس، الآية ٢٢.

(٢) سورة الشعراء، الآية ١١٩.

(٣) سورة فاطر، الآية ١٢.

(٤) سورة الرحمن، الآية ١١.

(٥) سورة (ق)، الآية ١٠.

(٦) سورة القمر، الآية ٢٠.

(٧) سورة الأنعام، الآية١٣٨.

(٨) سورة المائدة، الآية ١.

أقول: هذه مواد مفيدة وقفنا عليها في لغة التنزيل، وتأتي إفـادتها من حقيقة بنائها التي ربما أومأت الى الافراد، ودلالتها التي تبرز معنى الجمع، ولا ندري كيف نقول: أسبق الافراد الجمع أم العكس؟

ومن غرائب العربية ان المفرد المذكر قد يجمع جمعاً مذكراً غريباً، وهذه المعاكسة لا ندري كيف نظر اليها. ومن هذا: ابن آوى، وابن عرس، وجمعها جمعاً مؤنثاً على: بنات آوى وبنات عرس، والغريب فيها ان «ابن» جُمِعَ جَمْع تأنيث، لا أدري أكان هذا التحول تحولاً من العاقل الى غير العاقل؟ ذلك ان «ابن» تكثر في العاقل، وأما التأنيث فقد عمّ غير العاقل مما كان من جمع المؤنث السالم فيجتمع فيه العاقل وغيره، وكذلك جموع التكسير!! ألي أن أقول ذلك؟

ويقابل هذا الجموع القديمة بالواو والنون والياء والنون وأكثرها لمفردات ثنائية مؤنثة نحو: سنة وعضة ومئة وغير ذلك. وهذا الجمع خاص بالعاقل، ولكن هذه مخلفات قديمة اقتضت النحاة أن يعدّوها «ملحقة» بهذا الجمع لأنها خالفت ما يشترط في الجمع في الأغلب الأعم.

ورُبما كان من هذا شيء في العبرانية، ألا ترى ان «سنة» لا تجمع فيها إلا جمع مذكر فهي «شانيم» والياء والميم نظير الياء والنون في العربية، وليس فيها ما يقابل «سنوات» في العربية [1].

---

(١) لعل من المفيد أن أشير أن الجمع بالألف والتاء ينصرف الى القلّة كثيراً. ولنا أن نفيد من لغة التنزيل، قال تعالى: ﴿إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر﴾ سورة يوسف، الآية ٤٣، وكأني المح القلة في هذا لا بدلالة العدد «سبع»، ولي أن أحمل على هذا «سنوات» مفيدة القلة و«سنون» بناء كثرة. وقد يعترض معترض فيقول: ورد في قوله تعالى: ﴿كمثل حبّة أنبتت سبع سنابل﴾ سورة البقرة، الآية ٢٦١، والجواب عن هذا ان «سنابل» بناء كثرة، فإذا أريد صرفها للقلة جيء بالعدد.

خاتمة:

ان كثيراً مما انتهى فيه التطور اللغوي في مادة التذكير والتأنيث قد اكتسب صورته الثابتة في العربية الحديثة، ولو خالفت هذه الصورة المشهور المتعارف. ألا ترى ان «البطن» من أعضاء الجسم قد تحولت الى التأنيث خطأً وشاع الخطأ حتى عادل الصواب، ولم يفلح التنبيه على هذا الخطأ لجريانه في كتابات الناس وكلامهم. ومثل هذا «الرأس» فهو مؤنث في لغة المصريين، وقد شاع هذا حتى صار شيئاً من أدبياتهم. وكأن هذا الخطأ قديم لديهم فقد رأيته في كتب التراجم المتأخرة لمؤلفين مصريين، فقد ذكر احدهم في ترجمة لأحد الرجال: أنـه قتل ونقلت (كذا) رأسه[1].

وليس عجيباً أن يميل المعربون في عصرنا الى ان: السوق والذراع والباع والبئر من المذكر ويقتصرون على هذا التذكير مع ان العربية الفصيحة تجري على تأنيثها أكثر من تذكيرها ولا سيما السوق والذراع، فأما في الباع والبئر فالتأنيث هو الوجه.

وكأن احساس المعربين بالعربية لم يكن احساساً كافياً فإنك لتجد في باب العدد والمعدود خلطاً عجيباً فيقال على الخطأ والتجاوز: ثلاث جبال، وأربع موضوعات مثلاً، والقائل ينظر الى الجمع فيحسبه مؤنثاً ويجري العدد عليه، وفاته ان النظر الى المفرد، وعليه أن يقول ثلاثة جبال، وأربعة موضوعات.

---

(١) ومثل «رأس» في لغة أهل مصر، استعمالهم لـ «بلد» على أنها مؤنث، وكأنهم لا يعرفون «بلدة».
قال تعالى: ﴿ربِّ اجعل هذا بلداً آمناً﴾ سورة البقرة، الآية ١٢٦.
وقال تعالى: ﴿بلدة طيبة ورب غفور﴾ سورة سبأ، الآية ١٥.
ومن المفيد أن أشير الى المولد الجديد في العربية المعاصرة، ومن هذا استعمالهم «اللوحة» والأصل «اللوح» لا غير، ومثل هذا استعارة المعاصرين لكلمة «التلّة» من اللسان الدارج في بعض البلدان العربية، والأصل «التلّ» لا غير.

لو أنّ شيئاً من هذا كان في غير العربية من اللغات الغربية لانقسم أهل العلم فريقين: فريق يؤيد الجديد المولّد، ولا يقول بخطئه، وفريق آخر يرى أنه تجاوز وخطأ.

أما نحن فقد ضللنا السبيل، أسأل الله لنا العفو والعافية.

وقفات على النحو القديم في كتاب «منثور الفوائد»[1]

ملخص البحث:

هذا البحث درسٌ لمسائل في النّحو وردت في كتاب «منثور الفوائد» لأبي البركات الأنباريّ، وقف عليها الباحث منوّهاً بأصالة الأوائل في منهجهم اللّغوي، منتقداً منهج المتأخّرين بالتكلّف، والتمحّل، واختلاف الأسباب والعلل، والتنكّر لسماحة العربية.

وقد علّق ـ في أثناء ذلك كلّه ـ على منهج تحقيق الكتاب ـ أيضاً ـ وجهد محقّقه فيه؛ تقديماً، وتعليقاً، وشرحاً، وتوثيقاً.

وكان الكتاب قد صدر، في بيروت، عن مؤسسة الرسالة، سنة ١٩٨٣ م، بتحقيق الدكتور حاتم الضامن، وهو كتاب صغير، يقع في أربع وستين صفحة، ويشتمل على مائة وأربع وتسعين مسألة نحويّة ولغويّة متماثلة ومتجانسة، وكان مجمل ما آثر أن يدرسه الباحث، ويقف عليه منها خمسين مسألة.

هو كتاب صغير في أربع وستين صفحة، عدا مقدمة المحقّق «نَثَرَ» فيه الأنباري «فوائده» في «مسائل» كانت عِدَّتها ١٩٤ مسألة. وقد تعجب أن يكون هذا العدد الكبير في عدد قليل من صفحات الكتاب، ولكن عجبك يزول إذا

(١) منثور الفوائد كتاب صغير يقع في ٦٤ صفحة، عدا مقدمة المحقّق الدكتور حاتم الضامن لأبي البركات الأنباري، طبع في بيروت (مؤسسة الرسالة) ١٩٨٣ م.

عرفت أن «المسألة» قد تكون مرة سطراً، وقد تكون سطرين أو ثلاثة أسطر مرة أخرى، وربما زادت عن هذا.

وهذه «الفوائد» ينتظمها سلك بتأليف من نحو ولغة. ومادة النحو في مصطلح أهل عصرنا معروفة، ومادة اللغة تعرض للكلمة أصلاً وبناءً واشتقاقاً وربما دلالة. وهذه «الفوائد» قد تكون من مشهور العلم في النحو واللغة، ولكن المصنف له نظر فيها، أو إضاءة خاصة، أو زيادة شرح وتفسير؛ فهي مسائل مشهورة معروفة، ولكنها «فوائده» «فكل فتاة بأبيها معجبة».

قلت إن عدة «المسائل» ١٩٤ مسألة؛ وهي متماثلة متجانسة، كان آخرها «معاني حروف المعجم»[1] على نحو ما ورد في كتاب «الحروف» المنسوب خطأ إلى الخليل، صاحب «العين». وقد ذيلت هذه «المسألة» بصفحتين؛ اشتملت على كلمات أورد لها المصنف معاني، قد تكون مما يخطئ فيها المعربون، أو قد تكون لها صورتان في الضبط، ولكل منها معنى، وسمّى المؤلّف، وربّما الناسخ، هذه الألفاظ «مسائل». وخُتِم بها «الكتاب» فرسم الناسخ بخطّه: تَمّ بحمد الله تعالى.

وأنا أميل إلى أن الكتاب قد انتهى، لا لأني أقرأ ما رسمه الناسخ للمخطوطة، ولكني آثرت أن يكون هذا الحدّ نهاية الكتاب؛ لأن جملة الكتاب في مواده المتماثلة المتجانسة قد تمّت؛ فجاءت عبارة المؤلف أو الناسخ: «تَمّ بحمد الله تعالى» مصدِّقَةً لهذا، مؤيِّدَةً له.

غير أن المحقّق قد وقف على «ذيل» في المخطوطة لا يتجاوز ثلاث صفحات في مسائل بعيدة عن مادة الكتاب، التي أسلفنا الكلام عليها، وهي:

١ ـ ما ذكر في بري القلم.

---

(١) في الصفحات ٨٠، ٨١، ٨٢.

٢ ـ ما يحتاج إليه الكاتب.

٣ ـ في فضيلة الخطّ.

٤ ـ في صفة بري القلم.

٥ ـ في «ما جاء في المداد».

٦ ـ في «ما جاء في ختم الكتاب».

٧ ـ في «ما جاء في البلاغة».

ثم ختم الناسخ هذا «الذيل» بقوله: تمَّ الكتاب، والله أعلم بالصواب. وكأن هذا «الختم» هو «الختم» الثاني.

وأنا أميل إلى أنّ هذا ذيلٌ، ولعله ليس للمؤلف، لبعده عن جملة ما في الكتاب، وهذا «الذيل» يعرض كثيراً في «المخطوطات القديمة» المنصرفة إلى مادة بعينها، حتى إذا انتهى المخطوط وقف القارئ على أشياء قد تكون مختارات شعرية فيما قيل في «فقد البنين والبنات» أو جاء من أسماء الخمر أو نحو هذا؛ وهذا شيء كثير.

والذي يقوّي هذا لديّ أن الناسخ قد رسم بانتهاء الكتاب، كما بيّنا، ومن أجل ذلك كان هذا «الذيل» شيئاً خارجاً عن الكتاب.

كنت أرجو أن يتنبّه المحقّق إلى هذا، فيشير إليه في مقدمته، ويكتفي بذلك، ولكنه لم يفعل، فحسب هذا من الكتاب، وجاء فيه كما هو بين أيدي القراء ثم إن هذا الذيل من صنع متأخّر؛ لأنه ليس فيه من المؤلف شيء، فقد جاء ملفّقاً على إيجازه، مما نقل من كتاب التوحيدي، وكتاب الصولي، وكتاب الرسالة العذراء لابن المدبِّر، وكأن هذا الناقل الملفّق قد تصرف في النقول، فقدَّم وأخَّر، وجمع بين الأقوال، من غير عزو كل قول إلى صاحبه، كما أشار المحقّق. وما أظن أن هذا اللون من التلفيق مما يمكن أن يحصل للأنباري.

ومن الحق أن أقول، قبل البدء بالكلام على الكتاب: إن جهد المحقق

لكبير، وإنه من أهل الجدّ والصلاح؛ فقد انصرف إلى عمله انصرافاً مخلصاً؛ نتبيَّنه في تحرِّيه للفائدة، وتوخِّيه للصواب.

قلت إن درسي هذا هو «وقفات» على النحو القديم، ممهداً له بما ذكره المحقِّق في «مقدِّمته».

قال المحقِّق «الضّامن» في «مقدّمته»: والغيرة على تراثنا العربي القديم هي التي دفعتني إلى بعث هذا التراث، ونفض غبار الزمن عنه.

أقول: وأنا مؤمن للمحقّق فيما ذهب إليه من أنه يغار على التراث، وأنه مدفوع إلى «بعثه» غيرة عليه، مصدِّق أنه من خلاصة نافعة من الجيل الناشئ المتصدِّي للجليل من العمل.

وقال: وما من شكٍّ في أن عشّاق التراث العربي وأنصاره سيفرحون بهذا الكتاب، أما أعداء هذا التراث والحاقدون فما أظنهم إلا مغتمّين وبائسين.

أقول: ولي «وقفة» هنا على قولة المحقّق ـ حفظه الله ـ أقول فيها إني من أولئك الذين أحبوا داجيات القراطيس القديمة، فقد عكفت عليها، وكان لي منها زاد أدِّخره لنفسي ولغيري، ولكنّي حين وقفت على كثير من مادة هذا الكتاب بدا لي أن أكتب في هذا المنهج اللغويّ، الذي ضَلَّ فيه أصحابه، فابتعدوا عن أصالة الأوائل، وتنكَّروا لسماحة العربية، التي أبت عليهم هذا التكلُّف والتمحُّل، واختلاف الأسباب والعلل، وتخيُّل المُحال. على أني لا أبتئس أن يعمد رجل من أهل الصلاح، فيسعى إلى نشر هذه الوثائق، كما فعل الأخ الدكتور حاتم. ولا تحسَبَنَّ أني قد ضقت ذراعاً بالكتاب؛ فقد ـ والله ـ إنّي لحفيّ به، لأنه حفزني أن أكتب أو أعيد الكتابة في منهج المتأخرين، لقد وقفت على «الكتاب» فقرأته في ليلة واحدة، وعكفت عليه كأنّي آوي منه إلى ركن حبيب إليَّ.

وإنّي إذ أتحرّز على هذا النحو، فأبدي رأيي في النشر وفي الكتاب، لأفعل ذلك مخافة أن يظنّ ظانّ أنّي أحجر على الساعين إلى الخير، فأقف في طريقهم، رجاة أن ينصرفوا عما يضطربون فيه.

ولقد أشار المحقّق إلى أعداء التراث والحاقدين، الذين يغتمّون لنشر الكتاب، ثم وصمهم بـ «البؤس». وأنا أتساءل: من هم أولئك الأعداء الحاقدون البائسون؟ ربّما ذهب في وهم كثير من القرّاء أنّهم طائفة من المستشرقين.

وأريد ـ هنا ـ أن أنفلت من درسي، لأقول قول الحقّ، فأتلو قول الله ـ تبارك وتعالى: ﴿ولا تُلبسوا الحقّ بالباطل وتَكتُموا الحقّ وأنتم تَعلمون﴾.[1]

أقول: لقد خَدَم المستشرقون التراث العربي خدمة كبيرة. لقد بدأ الاستشراق، وكان الغرض منه معرفة الشرق؛ لتُيسر هذه المعرفة استعمار الشرق، والإفادة من خيراته. وما إن بدأت حركة الاستشراق تقوم على قواعدها، انصرف جمهرة من المستشرقين إلى علوم الاستشراق انصراف اختصاص، وليس من أجل خدمة غرض آخر. على أن هذا لا ينفي أن يكون بين هذه الجمهرة متعصّبون قد كادوا للإسلام، ولهم في تاريخ الإسلام آراء بعيدة كل البعد عن العلم.

قلت: لقد قدّم المستشرقون من العمل الجادّ في نشر التراث العربي الشيء الكثير، وبحسبك أن المستشرقين هم أول من نشر ما يدعى «المكتبة الجغرافية» وعلى رأسها «معجم البلدان» ولو عرفت أن «فلوجل» أول من صنع معجماً لألفاظ القرآن، أسماه «الفرقان إلى ألفاظ القرآن» ولم نعمل شيئاً من هذا إلا بعد عشرات من السنين، وفهارس الحديث الشريف شيء سبقونا إليه.

وإن عشرات المصادر قد تمّ نشرها في الغرب، ثم جئنا نحن العرب لنعيد ما نشروا، وكثيراً ما كنّا عالةً على ما نشروا، وما زال نشرهم يتّصف

(١) سورة البقرة، الآية ٤٢.

بالإحكام والإجادة، وإنّي لأقرأ في «تاريخ الأُمم والملوك» للطبري، في نشرة أبي الفضل إبراهيم، فأقف في مواضع، فلم يتّجه لي فيها شيء من فهم، حتى إذا انكفأت إلى نشرة «دي غويه» الهولندي وجدت النصّ واضحاً، وانكشف لي ما انبهم من أمره، فانشرح بذلك صدري.

وأين نشرة بولاق لـ «الكتاب» لسيبويه من نشرة «درنبورغ»، ومثل هذا كثير.

وعلى هذا فالحاقدون البائسون ليسوا جمهرة هؤلاء الثّقات من أهل العلم؛ أمثال فلوجل، ووستنفلد، ولیال، وبيفان، ونولدكه، وأضرابهم؛ وإنّما «البائسون» الذين لم يخدموا التراث، فيسيئون إلى نشره.

و«الحاقدون البائسون» أولئك الذين يحجرون على المخطوط القديم، فلا يسمحون بتصويره ونقله ونشره. ولقد يعزّ عليك، بل يمتنع، أن تحصل على صورة لمخطوط من كثير من بلاد العرب والإسلام، ولكنك تحصل على الذخائر والنفائس من بلدان غربية كثيرة.

ولنعد إلى «المنثور» من «الفوائد» للأنباري، فأقول إنه «الأنباري» كما فطن إلى ذلك المحقّق، وقد أخطأ أصحابه في ذلك من الذين أقاموا «أطاريحهم» العلمية على أبي البركات، فاشتهر في كتبهم «ابن الأنباري» وهو «الأنباري». أما أبو بكر صاحب «القصائد السبع الطوال» وصاحب «المقصور والممدود» و«المذكر والمؤنث» فهو «ابن الأنباري».

لقد حدث شيء من هذا التجاوز في أعلام أخرى، فصاحب «الأنساب» أبو سعد عبد الكريم ابن ... السمعاني، فهو «ابن السمعاني» وليس «السمعاني». وصاحب «المعرَّب» أبو منصور ... هو «ابن الجواليقيّ» لا «الجواليقي»، ومحمد بن إسحاق النديم، صاحب، «الفهرست» هو «ابن

النديم»، وليس «النديم» كما صنع الناشر الإيراني للفهرست «رضا تجدد» ومثل هذا كثير في «الرجال».

ولنبدأ بنصّ الكتاب فنقرأ في فاتحته (في الصفحة ٢٣) قول الأنباري:

١ ـ . . . فأجبتك (الخطاب إلى من سأله أن يصنف «الفوائد») إلى ذلك على وفق السؤال. . . أقول: وقول الأنباري على وفق السؤال يقوي قول القائل إن الفصيح «على وفق» وليس «وفق».

٢ ـ وفي هذه الصفحة حاشية للمحقق برقم (٥) جاء فيها: أسرار العربية ٣، شذور الذهب ١١ ثم قال: وهي الفُصحى ولغة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل.

أقول: واستعمال «الفُصحى» غير سديد، ذلك أن «فُعلى» هنا مؤنث «أفْعَل» فكأن الفُصحى تفيد التفضيل، وليس هذا المراد، فالأولى أن يقال: «الفصيحة».

وأما «أن لغة الحجاز هي «الفصحى وبها جاء التنزيل» فتاريخ القرآن لا يصدق هذه المقولة، فاللغات التي وردت في القرآن تكاد تكون جملة لغات العرب. وقد ألف القُدامى في «لغات القرآن» وانظر في ذلك ما ذكره الأوائل ممن صنف في «لغات القرآن».

وقول الكثيرين: إن القرآن نزل بلغة قريش، غير سديد، والذي وقع في كلام الله ـ تبارك اسمه ـ ينفي هذا الزعم. ولعل الذي رسَّخ هذا الزعم ما كان من قول النبي الأكرم: «أنا أفصح من نطق بالضاد، بيد أني من قريش، وربيت في بادية بني سعد».

فذهب الدارسون مستفيدين من هذا الحديث إلى أن لغة قريش هي العالية، وليس بشيء، فالفصيحة قد عرفت في قبائل كثيرة، ولا أريد أن أطيل

في هذا الأمر؛ فأهل تاريخ هذه اللغة الشريفة على علم واف بمسيرتها وتاريخها.

ولنعد إلى «مسائل» الكتاب، فنقف على:

١ - المسألة الرابعة (ص ٢٤) وفيها: حَدّ الاسم ما استَحَقَّ الإعراب في أول وضعه.

أقول: الذي ذهب إليه الأنباري ليس «حَدًّا»، و«الحَدّ» من المصطلح النحوي القديم يقابله «التعريف» في عصرنا. و«الحَدّ» مما استعير من مصطلح المناطقة، وذهبوا فيه إلى كونه «جامعاً مانعاً».

ولو عدنا إلى ما ذهب فيه الأنباري لرأينا أن «ما استَحَقَّ الإعراب» لا يمكن أن يكون جامعاً مانعاً.

ثم كيف نهتدي إلى «أوّل الوضع»، وهل كان الواضع الأول على هذا النحو من الكمال في تقسيم الاسم إلى معرب وغير معرب، وهل كان الإعراب في أول الوضع؟ هذا ما ينكره الدارسون المسترشدون بسنن التطور اللغوي؛ ذلك أن الإعراب من صفات الاسم، التي أدركها طوال العصور، بحيث استقرّت بضوابط محدودة، فكان المرفوع فاعلاً أو شبهه، وكان المنصوب مفعولاً أو شبهه، وهكذا.

وقد نجد في مسائل الأنباري ضرباً من التعليل والتشبيه، وكأنّ المشبّه به أصل والمشبّه فرع عليه، ألا ترى أنه ذهب في المسألة الثانية:

إلى أن الكلام مأخوذ من الكَلْم، وهو الجُرْح، لأنه يؤثر في السامع، كما يؤثّر الجُرْح، كما قال:

وجُرْح اللسان كجُرْح اليدِ

أقول: وليس من دليل أن يكون الكلام من الكَلْم بمعنى الجرح، لأنّ تأثير هذا كتأثير ذاك. وهل يراد بالكلام كلّه أن يكون تأثيره كتأثير الجرح، ولو

أنّا عمدنا أن نضع كل كلمتين في حيز واحد، وذهبنا إلى أنّ إحداهما من الأخرى لكان لنا من ذلك أغاليط وأضاحيك، فهل يكون العَجَب والعَجْب شيئاً واحداً، وأن الأولى من الثانية؟ هذا باب لا يصحّ لنا أن نقول به، وإن كان يصدق على جمهرة من ألفاظ العربية.

٢ ـ وجاء في المسألة الخامسة:

حَدّ الفعل: ما أُسند إلى شيء وما لم يسند إليه شيء.

أقول: هذا الحدّ ليس وافياً، ولا يتحقّق فيه ما يشترط في «الفعل» من صفاتٍ «لازمة» فما الفعل ـ بادىء ذي بدء؟ وما القول في «زمنه»؟ وليس الإسناد إلا شيئاً من لوازمه. وقوله «ما أُسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء آخر» غير سديد، ألا ترى أنّنا لو قلنا: «كَتَب فعل ماضٍ» لكان «كتب» بمنزلة المسند إليه؟

٣ ـ وجاء في المسألة السابعة:

حَدّ المعتلّ ما كان في آخره أحد حروف العلّة.

أقول: وليس أحد من أهل العربية قد ذهب إلى هذا، فكيف نقول في قالَ وباعَ؟

ربّما نوافق الأنباري؛ فنذهب إلى أن «وَجَدَ» و«يَنَعَ» ليسا من المعتلّ، وأن الواو والياء في أولها نظير الحروف الصّحاح، ومعنى هذا أنّهما ليسا من أصوات المدّ واللّين، ولكنّنا لا نبعد من المعتلّ «قالَ وباعَ».

وكنت أودّ أن يقف على هذه والمسألة السابقة وغيرهما، ممّا سيأتي، فيكون له تعليق ومشاركة غير التوثيق بالمصادر. ولو أنه فعل شيئاً من ذلك لكان في ذلك فائدة. ولعل شيئاً قد سقط من نصّ «المسألة» وهو. . . ما كان في أوله أو وسطه أو آخره!!

٤ - وجاء في المسألة الثامنة:

حَدّ المنقوص كل اسم وقعت في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة.

أقول: وهل يدخل في المنقوص نحو صدٍ أو جَوٍ، لأن هذا يكون مع الألف واللام «الصَّدى» و«الجوى»؟.

٥ - وجاء في المسألة التاسعة:

حَدّ المقصور: كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة.

أقول: ويدخل في هذا اسم الإشارة «ذا» والظرف «إذا» و«متى» و«حتّى» ومثل هذا، فكيف يتّجه هذا «الحَدّ»؟

٦ - وجاء في المسألة العاشرة:

حَدّ الممدود: كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف.

أقول: وهل يدخل في هذا: «ماء» و«داء» ونحوهما؟

٧ - وجاء في المسألة الثانية عشرة قول الأنباري:

أُلْمنبىءُ والمنبئهُ زيدٌ عَمْراً عاقلاً إيّاه أنا. «أُلمنبىء» مبتدأ، و«المنبئه» عطف عليه. والهاء في «المنبئهُ» مفعول أول، و«عَمْراً» مفعول ثان، و«عاقلاً» مفعول ثالث... و«إيّاه» ضمير المنصوب المنفصل، وهو ضمير المصدر، وجاز إضماره ليصح فعله، كقوله تعالى: ﴿**وإنْ تَشكروا يرضَه لكم**﴾... و«أنا» خبر المبتدأ «المنبىء».

أقول: وما معنى هذا؟ لقد اصطنع الأنباري عبارة حَشَرَ فيها ألفاظاً عربية، فكان من مجموعها شيء لا يمتّ إلى سماحة اللغة ونصاعتها. وكأنّ صناعة التعليم تسمح أن يؤلّف العالم ما لم يُسمَع، يروم من ذلك إعنات المتعلم، وأخذه بشيء من الدّربة والتمرنة.

وما أظنّ أحداً ليس من أهل التعليم يخطر بباله أن يصنع هذا الصنيع، الذي هو ضرب من العبث.

٨ ـ وجاء في المسألة الثالثة عشرة:

الفاعل: كل اسم ذكرتَه بعد فعل، واسنَدت ذلك الفعل إليه.

أقول: وفي هذا يدخل ما أسميناه «نائب الفاعل» ألا تَرَى أنَّك لو قلت: «فُتِحَ الباب» كنت قد أسندت الفعل إلى الباب. ولا يهُمني أن يكون الباب قد فتحه أحد من الناس، لأنّ المسألة في اللفظ وفي الشكل مسألة «إسناد» وهي لا تختلف في هذا المفهوم عن «جاء زيد» فالفعل مسند و«زيد» مسند إليه، وقولنا «فُتِحَ الباب» في اعتبار «الإسناد» لا تختلف عن قولنا: «انفَتَحَ البابُ».

٩ ـ وجاء في المسألة الرابعة عشرة:

أفعال العبارة هي التي تدلُّ على الزمان المجرّد عن الحدث.

أقول: لا أدري ما المراد بـ «أفعال العبارة» وكيف يكون الزّمان مجرّداً عن الحَدَث؟ لقد مَرَّ بها المحقّق، ولم تستوقف نظره، ولم يُعلِّق على قول الأنباري بشيء.

١٠ ـ وجاء في المسألة الخامسة عشرة:

(ليس) فعل ماض لا يتصرّف يدلّ على نفي الحال، تقول: ليس زيد قائماً الآن، ولو قلت: ليس زيد قائماً ـ لم يجز. . . وإنّما لم يتصرّف، لأنه في معنى (ما). . .

أقول: في هذه «المسألة» جملة أمور، أولها: أنها «فعل» ولا أدري كيف كانت فعلاً، وأين دلالة «الحدث» في «ليس» وقول النحّاة إنّها فعل لا ينصرف أو جامد ليس بشيء، وعدم التصرف أو الجمود لا ينفي دلالة الحدث، لتكون فعلاً.

والثاني: أن استعمال «ليس» في العربية لا نفهم منه اختصاصها بـ «الحال» وأنت تدرك مما ورد في الآيات الكريمة، فلا تختص ليس بزمن معين، فهي تكون للماضي وللحال وللاستقبال؛ فإذا قرأنا قوله تعالى: **﴿ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جُناح فيما طعموا﴾**[1] وقوله تعالى: **﴿فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة﴾**.[2]

وقوله تعالى: **﴿ذلك بما قدَّمَت يداك وليس الله بظلاّم للعبيد﴾**[3] - أدركنا عدم اختصاص «ليس» بزمن معين.

هذا قليل من كثير ممّا ورد في لغة التنزيل، مما ندرك منه أن «ليس» لا تتخصّص بالحال، بل هي لمطلق النفي. ومثل هذا ورد في الشعر والنثر، ومن المفيد أن أستحضر الشاهد النحوي القديم:

ليس من ماتَ فاستراحَ بميتٍ إنّما المَيْت مَيِّت الأحياء.

ولنرجع إلى قولهم: إن «ليس» فعل، وربّما استدلّوا على ذلك من دخولها على الضمير: «التاء» و«نا» كما نقول: لستُ، ولستَ، ولسنا.

والجواب عن هذا أن دخولها على هذه المواد لا يقطع بفعليتها، والذي نعرف أن «الياء» للمتكلّم تدخل على الحرف، فيقال: «مني» و«عني» و«بي» و«ليتني» ولم تكن هذه الياء لتخولنا أن نقول إن هذه المواد أسماء أو أفعال.

ولا يمكن أن أحمل «لستُ» و«لسنا» على «كتبت» و«كتبنا».

والثالث: أن النحويين لم يدركوا حقيقة «ليس» باستثناء «الخليل» الذي رُويَ عنه أنه قال: تقول العرب جيءَ به من حيث أيس وليس. قال «الليث» لم تستعمل «أيس» إلاّ في هذه الكلمة، وإنّما معناها كمعنى «حيث هو» في حال الكينونة والوُجْد. وقال: إن معنى «لا أيس» أي لا وجد. و«الأيْس» هو

(١) سورة المائدة الآية ٩٣.

(٢) سورة النساء الآية ١٠١.

(٣) سورة الحج، الآية ١٠.

الوجود، و«لا أيس» أي العدم. وكأن «الخليل» أراد أن يقول: «ليس» مركبة من «لا أيس» وقد جرَّ التركيب والاستعمال التخفيف، فصارت «ليس». ومن رأيه أنه ذهب إلى التركيب في جملة مواد، منها «لَنْ» فقد قال: إنّها مركبة، وأصلها «لا أن» ثم عرض لها التخفيف. ولنرجع إلى قول الأنباري في عدم تصرّف «ليس» في معنى «ما» حرف لا ينصرف، وكذلك ما كان في معناه.

أقول: وهذا التعليل غير مقبول، لأن «ما» حرف نفي لا يختصّ بـ «الحال» وكلام العرب واضح في هذا، والآيات الكريمة في استعمال «ما» المشبّهة بـ« ليس» تأتي لغير نفي الحال كثيراً، وليس بنا حاجة إلى الاستشهاد على ذلك. ثم إنّ «ما» التي تنفي الفعل تنفي الماضي والحال والاستقبال فنقول: ما عملت، وما أعمل الآن، وما أعمل أبداً. وكأنّ الفعلية في «ليس» عند الأنباري حقيقة ثابتة، فقد ذهب في المسألة السادسة عشرة أن أصلها «لَيُسَ» مثل «كَرُم أو «لَيِسَ» مثل «فَرِحَ».

١١ - وجاء في المسألة السابعة عشرة في وجوه استعمال «ما» فقال في الصفحة (٢٧)... وتكون عَوَضاً كقولهم:

«أمّا أنتَ منطلقاً انطَلَقت معك».

وهذا من أمثلة النحويين، ولا ندري أصنعوه أم كان قول قائل قديم؟

ثم قالوا في تقدير هذه العبارة: أن كنتَ منطلقاً، فحذفوا «كان» فبقيت التاء، فأُبدل بها ضميراً منفصلاً هو «أنت» وعوّضوا من «كان» (ما) وأدغموا بها «أن» فصارت: أمّا أنتَ منطلقاً...

وكأنّ النحوي القديم، وهو يمارس هذه الأفاعيل، يبتعد عن سماحة اللغة، التي تأبى هذا الصنيع والتجربة، اللذين لا نعرفهما إلا عند أصحاب «الكيمياء» في عصرنا.

وهم يأتون بشاهد شعري قديم، وهو قول العبّاس بن مرداس:

أبـا خُـراشَـة أمّـا أنـتَ ذا نَـفَـرٍ فـإنّ قـومـيَ لم تـأكُلْهُـمُ الضَّـبُـعُ

والتقدير أن كُنتَ ذا نَفرٍ.

أقول: وكنت قد وقفت على هذا الشاهد في «الاشتقـاق» لابن دريد، والرواية فيه:

أبـا خُـراشَـة أمّـا كـنـتَ ذا نَـفَـرٍ فـإن قَـومـيَ لم تـأكُلْهُـمُ الضَّـبُـعُ

وهذه الرواية، التي وردت فيها «كنت» تبطل ما ذهب إليه النحويون في تقـديرهم وصنيعهم. ولا أدري كيف تعـوض «ما» من «كـان»؟ إنّ في هذا التعويض المزعوم إهمالاً لفعلية «كان» وموضعها في البيت.

١٢ ـ وجاء في المسألة الحادية والعشرين:

(ما زال): لا تقع إلا ناقصة، وقد وقعت تامّة في قول الشاعر:

شـبـاب كـأنْ لم يـكـنْ وشـيـب كـأنْ لم يَـزَلْ

وقال الأنباري: وإنّما كانت هاهنا تامّة؛ لأنها وقعت في مقابلة «لم يكن» أي: لم يقع، وهي تامّة. فكذلك «كأنْ لم يَزَلْ».

أقول: ولم أقف على البيت في الشواهد اللغـوية النحـوية إلا في هـذا الكُتَيِّب، ومن يدري، لعلّه مصنوع، ولكنّي لا أريد أن أحمل على ذلك على الأنباري؛ مخافة أن يكون ظنّي «إثماً»، ولكني أقول اذا كان الوضّاعون قد تجرّأوا على حديث رسول الله، فعبثوا فيه، وزادوا، فهل يكون مستبعداً أن يوضع شيء من الشواهد في مسائل نحوية لغوية؟

١٣ ـ وجاء في المسألة الثانية والعشرين قوله:

لا يقال ضَرَبْتُني، وإنّما يقال: ضَرَبتُ نفسي، لأنّ الأصل في المفعول أن يكون غير الفاعل. أما قول الشعر:

لقد كان لي عن ضَرَّتَيْن عَدِمتُني وعمّا ألاقي منهما مُتَزَحْزِحُ

فشاذّ لا يقاس عليه. وأما «عَلِمتُني» فإنّه يجوز فيه ذلك، وهذا لأنّ المفعول في هذا الباب مبتدأ في الأصل، وليس مفعولاً في الحقيقة.

أقول: قوله: «لا يقال ضَرَبْتُني، وإنّما يقال: «ضربت نفسي» صحيح، ذلك أنّ شيئاً من هذا لم يُسمع، ولكن البيت يشهد أن هذا الأسلوب مما يمكن أن يكون، وليس القول بشذوذه سديداً.

وإذا كنّا مع المؤلف في عدم قبول: «ضربتني» فإنّنا لسنا معه في سبب اقتناع ذلك؛ وهو قوله: لأن الأصل في المفعول غير الفاعل، ألا ترى أننا نقول: «وجدتُني» و«لقيتني» و«أراني» وفي هذه يكون المفعول والفاعل واحداً، ولكن الفهم يتوجّه فيه. فإذا قلنا: «أجدُني مضطراً» فهو نظير «علمتني» التي أجازها الأنباري بحجّة أن المفعول في الأصل مبتدأ.

أقول: وليست الحجّة المسوغة مقبولة، ذلك أنه مفعول، وأنه هو والفاعل شيء واحد لا غيره. والقول أنه مبتدأ في الأصل ليس شيئاً.

١٤ - وجاء في المسألة الخامسة والعشرين قوله:

الكاف في «عليك» و«دونك» اسم مضمر، وليست كالكاف في «رُوَيدَك» بدليل أنه يجوز تأكيده نحو: عليك نفسك زيداً.

أقول: وعندنا الكاف في «عليك» و«دونك» و«رويدَك» واحد؛ لأنه مفيد للخطاب، فأما الدليل على أنه في «عليك» غيره في «رويدك» لجواز توكيد الأول فغير مقنع، لأن حقيقة الدلالة واحدة.

١٥ - وجاء في المسألة السادسة والعشرين:

ما لقيتُه مُذ يومُ يومُ: تجعل «يوم» الأول بمعنى «مذ» و«يوم» الثاني معلوماً

قد حذف منه ما أضيف إليه، كأنه قال: لم أره مذ يومُ تَعَلَّم، فحذف المضاف إليه فوجب أن يُبنى على الضم كما يُبنى «قبلُ» و«بعدُ».

أقول: وهذه فذلكة من صنع النحويين، إذ كيف يكون «يوم» الأول بمعنى «مذ»، وهل سُمِعَ شيء من هذا في كلام العرب؟

إنهم كرّروا كلمة «يوم» لأجل أن يفتعلوا هذا الذي لم يُسمَع في كلام العرب.

١٦ - وجاء في المسألة الحادية والثلاثين:

«عَسَى» فعل لا ينصرف، وإنّما لم يتصرّف، لأنه يدلّ على الترجّي، فتضمّن معنى الحرف، والحرف لا يتصرّف، فكذلك ما يتضمن معناه...

أقول: لقد قالوا في علّة «البناء» هو الشبه بالحرف، وفصّلوا في أنواع الشبه. وكلّ ذلك غير مقبول. وكأنّ هذا نظير قولهم في تفسير عدم التصرّف فقد قال الأنباري إن «عسى» دلّ على «الترجّي» فتضمّن معنى الحرف، فكأنّ «الترجّي» من المعاني التي تؤدّى بالحرف، كما في «لعلّ» ولّما كان الحرف غير متصرف فكذلك ما في معناه وهو «عسى».

أقول: كيف يكون «الترجّي» و«التمنّي» وسائر هذه الموادّ الدّالّةِ على أنواع الطلب من المعاني، التي حقّها أن تؤدى بالحرف. وحيث إنها أحداث، لأنها مصادر، فحقّها أن تؤدّى بالأفعال، وليس الحروف. وإذا كنت أسلك هذا السبيل فذاك لأني أريد أن أدفع مقولة النحويين بشيء ينسجم من أدلّتهم.

١٧ - وجاء في المسألة الثامنة والعشرين قول المؤلف:

أنتِ طالق ثلاثاً: منصوب على الظرف، وإن شئت على المصدر، فإن نصبتَ على الظرف كان التقدير فيه: أنت طالق ثلاثَ مرّات، وإن نصبتَ على المصدر، كان التقدير فيه: أنت طالق ثلاث طلقات.

أقول: كيف «ثلاثاً» منصوباً على الظرفية؟ أين دلالة الزمان أو المكان في «ثلاث»؟. إن تقدير الجملة على القول بالنصب على الظرف هو: أنت طالق ثلاث مرّات. لا يمكن أن يحمل علي الظرف فقوله «مرّات» هو جمع مرة، معنى ذلك أنّه مصدر، وما يضاف إلى المصدر يُعرَب على المصدر؛ أي مفعولاً مطلقاً كقولنا: سافرت مَرّةً، والمعنى سفرةً واحدة، فهو مصدر، ونصبه على المصدر.

ولا وجه للظرف في «مرّات» وهي في مثال المؤلف تعني «طلقات» فكلاهما جمع المصدر، والوجه فيهما النصب على المصدر، ولا مكان للظرفية.

١٨- وجاء في المسألة الثالثة والثلاثين قوله:

تصغير «باذنجانة» «باذينجانة» وإن شئت أن تعوض فتقول: «بذينجانة».

أقول: هذه المواد التي نقرّ عليها المؤلّف ليأتي بمسائل يرمي منها إعنات الدارسين، وحملهم على تمرنة عسيرة، وإلا هل إن التصغير لهذا الاسم ممّا سُمِعَ أو احتيج إليه؟

وكأن «المحقّق» قد تعسر عليه الوَجه فيها، فترك الاسم المصغّر من غير ضبط في الصورتين، ليترك للقارئ أن يُجرِّب في هذه الصنعة البائرة، مع أنه - أي المحقق - ضبط الأولى «بـاذنجـانـة» فـرسم كسرة تحت الـذّال، وأهمـل «باذينجانة» و«بذينجانة» وهما أحقّ بالضبط.

أقول: والضبط هو «باذُيْنْجانة» على التصغير، و«بُذَيِّنجانة» على التصغير أيضاً. وأنا أتساءل إن كان هذا من «الفوائد المنثورة»!!.

١٩ - وجاء في المسألة السادسة والثلاثين:

«طُوبَى» فُعْلَى من «الطيبة» وأصله «طُيْبَى» إلا أنّه لما سُكِّنَت الياء، وقبلها ضمَّـة قُلِبَت واواً كمُوقن ومُـوسِر، والأصل: مُيْقِن ومُيْسِر؛ لأنّـه من اليقين واليُسْر، فقُلِبَت واواً لسكونها وانكسار ما قبلها.

أقول: كأنّ التحقيق لدى أصحابنا إضافة الحواشي، والإغراق فيها، لتثقل المتن، فالترجمة للمشاهير، كالخليل بن أحمد، وأبي عمرو بن العلاء، وسيبويه، والشيباني، والمبرد، والفرّاء، وثعلب، والزجاج، وغيرهم من اللغويين النحاة، وعبدالله بن الزّبير بن العوّام، وأبي الأسود الدؤلي، وغيرهم مما يدخل في هذا من واجب المحقّق، ولو قد ترجم المحقّق الفاضل للمحدثين، من أهل عصرنا، لكان في ذلك فائدة؛ ذلك أن الأعلام المترجمة لأَشْهَرُ من إبراهيم السامرائي وحاتم الضامن وغيرهما.

أقول: هذا لأن المحقّق لم يُعف نفسه من الزيادات في التحقيق، كترجمة الأعلام المشهورة، وهي معروفة لصغار الدارسين، في حين كان عليه أن يطيل النظر في تحقيق النصّ وضبطه وتصحيحه، وإلا كيف يترك قول المؤلف، الذي أخطأ فيه الناسخ، فقال:

«فقُلِبت واواً لسكونها (أي الياء) وانكسار (كذا) ما قبلها» وليس ما قبلها مكسوراً، بل هو مضموم، والصواب: وانضمام ما قبلها.

ولنعد إلى الأنباري لنقول: إنه عرض لهذه المسألة عرض الصرفيين المعلمين؛ وهو الشيء الذي نجده في كتب الصرف المدرسية في «قلب الواو ياء» كما في «مونع» و«موقن» ونحوهما. وطريقة هؤلاء قد تكون في بعض الألفاظ من جهلهم بالأصول التاريخية، ولا سيما في هذه الكلمة «طوبى»، ذلك أن «الواو» فيها أصل وليست منقلبة عن ياء، وهذا الأصل القديم بقي في «طُوبى» والكلمة في العبرانية «طوب» وكذلك في الآرامية السريانية. ومن أجل ذلك كان من أعلام اليهود والنصارى القدماء «طوبيا» و«طوبى».

وفي العربية جمهرة من الأصول وردت بالواو، فنقول: هجا يهجو ويهجي، وحاكَ يحوك ويحيك، وفوّاح وفيّاح، وأسوان وأسيان، ومن هذا ما يملأ كتاباً برأسه.

ثم إن اللغويين القدماء أشكلوا في «طوبى» التي وردت في قوله تعالى: ﴿طُوبى لهم﴾[1]؛ فقال: «ابن حسنون» عن ابن عُزَيز أبي بكر محمد السجستاني في «غريب القرآن»: إن «طُوبَى» اسم الجنة بالهندية. وقيل شجرة بالجنة[2].

٢٠ - وجاء في المسألة الثامنة والثلاثين:

إنّما لم تظهر (أنْ) بعد اللام في النفي نحو: ما كان زيد ليذهَبَ لأمرين: أحدهما أنّه لو أظهروا (أنْ) لكانوا قد قابلوا الاسم بالفعل، لأن الفعل بعدها في تأويل الاسم، وذلك لا يجوز.

والثاني: أن النفي ينبغي أن يكون على حدّ الإثبات، وتقديره عندهم: كان زيد سيذهب؛ فجعلوا نفيه: ما كان زيد ليذهَب. وجعلوا اللام بإزاء السين بالحرف، والفعل بالفعل.

أقول: وهذا التعليل يدعو إلى التفكير في أن اللغة صنع رجل يجيد صناعة الزخارف؛ فيناظر بين أجزائها؛ لتأتي في أشكال متسقة، منسجم بعضها مع بعض، أو كأنّها من صنع أصحاب الحيَل، الذين يجيدون التركيب في أدواتهم وحاجاتهم.

وليس هذا إلا شيئاً نقف عليه في أسفار النحويين، ولا سيما المتأخرين منهم، وهذه المقابلة «بين الفعل والفعل، والحرف والحرف» من خيالات النحويين، وهي بعيدة عن ساحة اللغة.

٢١ - وجاء في المسألة الخمسين في تشديد نون «ذانّ» قوله:

.... إنما شُدِّدَت النون لأنها عوض عن حرف محذوف من المفرد...

أقول: والصواب... لأنها عوض من...

وقد يكون هذا من فعل الناسخ.

---

(١) سورة الرعد، الآية ٢٩.

(٢) المعرَّب لابن الجواليقي ص ٢٢٦.

٢٢ - وجاء في المسألة السادسة والخمسين:

ماء أصله «مَوَه» فتحرَّكت الواو، وانفتَح ما قبلها، فقَلَبوها ألفاً؛ فصار «ماه» وقلبوا الهاء همزة فصار «ماء».

أقول: لا بد من وقفة طويلة على هذه المسألة، التي هي واحدة من مسائل «الإعلال» والمعنى سلب العلّة.

وإذا قال النحاة إن «ماء» أصله «مَوَه»، وإنّ قالَ وباعَ أصلها «قَوَلَ وبَيَعَ»، فليس قولهم هذا يعني أن هذه الألفاظ كان لها أصول تاريخية هي: «مَوَه» و«قَوَلَ وبَيَعَ» وأن هذه حقائق وقعت، فلم يُؤثر شيء من هذا، ولم نجده في نقوش قديمة، فأقدم الكلام في العربية وُجد فيه «قالَ وباعَ» ومثل هذا. ومعنى هذا كله أن ما ذَهَب إليه النحاة من هذه الأصول لهو مما تصوّروه واقعاً؛ ليحملوا المتعلِّم الدارس في منهجهم هذا أن يربط بين «قالَ وباعَ» فعلين، وبين «القَوْل والبَيْع» مصدرين. وفي تنظيم هذه القاعدة الصرفية منهج تربويّ لإيصال المعرفة اللغوية إلى المتعلّمين.

٢٣ - وجاء في المسألة السابعة والخمسين قوله:

ليس في كلام العرب اسم في آخره علامة التأنيث، وقبلها ساكن، نحو رحمَة وشجَرة. فأمّا قولهم: أخت وبنت، فليست التاء فيهما دالّة على التأنيث، وإنّما الصيغة بأسرها دالّة عليه.

أقول: قول الأنباري: «إن التاء في «أخت وبنت» لا تدلّ وحدها على التأنيث، وأنّما الصيغة بأسرها دالّة عليه» غير سديد، وهو متأتّ من أنّه وجد ما قبل التاء فيهما ساكناً، وعندي أن كون الكلمتين ثنائيتين جَرَّ إلى هذا السكون، ولا يعني أن التاء لا تدلّ وحدها على التأنيث؛ فالتاء للتأنيث؛ وبسبب من الثنائية كان هذا السكون.

٢٤- وجاء في المسألة الثانية والستين قوله:

نعت الاسم المرخم قبيح، لأنه لا يُرخَّم إلا وقد عُرِّف.

أقول: الترخيم في العربية ملازم للنداء؛ فلا يكون ترخيم إلا في المنادى، وله شروط ذكرت في باب الترخيم في كتب النحو القديم.

ولكنّي لم أجد من النحويين من ذهب إلى «قبح» المرخم إذا وليَه نعت، ولا أعرف وجهاً للقبح.

٢٥ - وجاء في المسألة الرابعة والستين قوله:

أعطيَ الفاعل الرفع، لأنه أول، والرفع أول، وأعطيَ المفعول النصب؛ لأنه آخِرُ، وأعطي المضاف إليه الجَرَّ لأنه أوسط، فإنّ الفاعل تارةً يضاف، وكذلك المفعول، فلما كانت حالة الإضافة متوسطة أعطيَ الجرّ الذي هو أوسط الحركات.

أقول: هذا القول كأنّه يفترض أن العربية وضعها فرد فكَّر طويلاً، فقسم الجملة إلى مراتب ومواضع، فمنها الأول، ومنها الأوسط، ومنها الآخر. وهذا العلم بحسب هذا الافتراض، يلغي الجانب التاريخي في اللغة، وما يتمّ للغة من بناء متطور يبتدئ في صورة أو صور، ثم يتردّد في هذه الصور، ثم ينتهي إلى شيء أقرب إلى الاستقرار، فيكون في نهاية الأمر شيئاً ثابتاً.

إن قول الأنباري يلغي في منهجه هذا قوانين علم اللغة، التي درجت عليها اللغات، وهي تلك التي يهتدي إليها المعربون تلقائياً، ثم يتقرّر منها شيء، ويزول شيء آخر.

٢٦ - وجاء في المسألة الثامنة والستين قول الأنباري:

السين في «اسطاعَ» بدل عن نقل الحركة التي في واو أطْوَعَ.

أقول: لا أدري أكان الأنباري قد أثبت «اسطاع» بحذف التاء أم كان ذلك من سهو الناسخ؟ لم يلتفت المحقّق إلى هذه المسألة، وإني استرجح أن يكون ذلك من فعل الناسخ، وذلك لأن تاء «استطاع» لا تحذف إلا إرادة التخفيف في الشعر، وقد يأتي شيء من ذلك في النثر كقوله تعالى: **﴿فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نَفياً﴾**[1]. وقوله تعالى: **﴿ذلك تأويل ما لم تَسْطِعْ عليه صبرا﴾**[2] ثم كيف تكون «السين» بدلاً عن نقل الحركة في واو «أطوَعَ»؟ لا أعرف هذا، ولم يقل به غير الأنباري من النحاة.

إن السين في «اسطاع» من أحرف الزيادة، هي السين في «استخَرَجَ» ونحو ذلك. وكان من منهج الأنباري وسائر الصرفيين أن نقل الحركة من الواو في «أطوع» يؤدي إلى الألف في «أطاع» وهكذا في «استطاع».

فهل لي أن أحمل هذا على الخطأ، الذي اقترفه الناسخ؟ وأن الصواب الذي أثبته الأنباري هو: أن الألف في «استطاع» بدل عن نقل الحركة في واو «أطوَع».

غير أن الأستاذ المحقّق لم ينتبه إلى هذا كلّه.

٢٧ - وجاء في المسألة التاسعة والستين قول الأنباري:

إنّما قال الله تعالى: **﴿فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رِجْلَين ومنهم من يمشي على أربع﴾**.[3]

فأتى بلفظ «مَنْ» فيمن يعقِل وفيما لا يعقِل؛ لأنّه لما خَلَطَ ما لا يعقِل بمن يعقِل قال: مَن، وهي بمعنى الذي. . .

---

(١) سورة الكهف، الآية ٩٧.

(٢) سورة الكهف، الآية ٨٢.

(٣) سورة النور، الآية ٤٥.

أقول: ومثل هذا «العموم» وَرَدَ في «ما» في قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لله ما في السموات وما في الأرض وهو العزيز الحكيم﴾[1] والتوجيه معروف، ذكره المفسرون وغيرهم.

٢٨ ـ وجاء في المسألة السبعين قوله:

قال تعالى: ﴿إنَّ هذا لساحران﴾ بالألف؛ لأن (إنَّ) هاهنا بمعنى نَعَم...

أقول: والذهاب إلى هذا هو وجه من الوجوه، والأغلب ذهب إلى أن الحرف هو حرف التوكيد «إن» وذهبوا في رفع اسمها مذاهب كثيرة نجدها في كتب التفسير وكتب النحو، ومنهم من جعلها المخففة «إن».

ولعل القول بأنها بمعنى «نعم» قول جماعة قليلة، حملاً على ما فهموا من قول «ابن الزبير» جواباً على من خاطبه بقوله: لَعَن الله ناقةً حَمَلَتْني إليك، فقال: إنَّ وراكبها. فقالوا: المعنى: نعم وراكبَها.

٢٩ ـ وجاء في المسألة السادسة والسبعين قوله:

لا رجلَ ظريفُ عندكَ: إنما جاز أن يُبْنَى الصفة مع الموصوف؛ لأنه إذا جاز أن يُبنى الاسم مع الحرف، فالاسمُ مع الاسم أولى أن يجوز.

أقول: أراد بقوله: «أن يُبنى الاسم مع الحرف تركيب لا مع رجل تركيب العدد المركب خمسة عشر» أي يُبنَى على فتح الجزءَين، ثم قوله: «فالاسم مع الاسم أولى أن يجوز» أراد به أن يُرَكَّب «رجل» مع الوصف «ظريف» تركيب «خمسة عشر». وعلى هذا كان الواجب أن يضبط الوصف «ظريف» بالفتح؛ فتكون الجملة: «لا رجلَ ظريفَ عندك». ولم يفطن المحقّق إلى المراد في قول الأنباري.

---

(١) سورة الحديد، الآية ١.

٣٠- وجاء في المسألة التاسعة والسبعين قوله:

«أمّا» لا تدخل إلاّ على الاسم، لأنّه عوض عن الفعل، فلذلك لم تَلِ الفعل، لأن الفعل لا يلي الفعل. والمعنى في قولك: أما زيدٌ فقائمٌ: مهما يكن من شيء فزيدٌ قائم.

أقول: قول الأنباري: («أمّا» لا تدخل إلاّ على الاسم) صحيح يؤيدُه المأثور في الاستعمال. غير أن التعليل فاسد؛ إذ كيف تكون «أمّا» عوضاً عن الفعل؟ في هذا القول نفي لحقيقة الفعل في أنه «حدث» يسند إلى ما يليه من الأسماء، ونفي لدلالته على الزمن، ولكن النحاة يطوون هذه الحقائق اللغوية، فينطلقون في «مقولات» كأنّها مسلمات.

وبنى الأنباري على قوله بـ«العروض» شيئاً، فقال: «ولذلك لم تَلِ الفعل» فكأنّه أراد أن يقول إن «أمّا» فعلٌ أو بقوة الفعل، وإذا كان هذا امتنع أن يأتي بعدها فعل. هذا كلام كأنّه الخيال، وهو ليس من العلم في شيء.

وقول النحاة: (إنّ «أما زيد فقائم» بمعنى: مهما يكن من شيء فزيد قائم) فلا يمكن أن يتحقّق مما وَرَدَ في استعمال «أمّا» هذه:

إنّنا نستطيع أن نأخذ بهذا التفسير لفهم قوله تعالى: ﴿فأمّا الزَّبَدُ فيذهبُ جُفاءً وأمّا ما ينفَعُ الناسَ فيمكُثُ في الأرض﴾.[١]

وكأنّ النحاة درجوا على هذا التفسير، ولم يُتمّوا استقراءهم للآيات وغيرها.

٣١ ـ وجاء في المسألة الثمانين قول الأنباري:

همزة الوصل أصلها الكسرة عند البصريين، وإنّما ضُمّت في بعض

---

(١) سورة الرعد، الآية ١٧.

المواضع، نحو: ادخُل، لأنه ليس في كلامهم ضمّة بعد كسرة، إلا أن تكون إعراباً، وتابعة لثالث الفعل عند الكوفيين.

أقول: كان الصواب استبعاد كلمة «همزة» والاقتصار على «الوصل» لأنّ الهمزة تشعر بصوت خاصّ من أصوات العربية، نظير العين والحاء والخاء... وليس في هذا الذي أسموه «همزة وصل» شيء من هذا الصوت إلا صويت ضعيف مهتوت، لا يكاد يتبيّنه السامع لو أجاد المتكلّم بالوصل. هذا إذا بُدىء بالفعل مثلاً؛ كأمر الثلاثي، فقيل: اضرِبْ واقرَأْ وادخُلْ، فكان السامع يضرب سمعه الضاد من «اضرِبْ» والقاف من «اقرأْ» والدال من «ادخُلْ» وكذا في ماضي الخماسي والسداسي وأمرهما ومصدرهما، وكذلك في جملة الأسماء، وهي ابن وابنة، واثنان واثنتان، وامرؤ، وامرأة، واسم، واست، وابنُم، وابنُمُن، ولام التعريف في درج الكلام، كقولك: كتابُ الولد.

فأين الهمزة في كلّ هذا؟ لا وجود لها، ومن هنا فالتسمية غير متحقّقة والاكتفاء بالوصل محقّق للفائدة.

وهذا كلّه إذا بُدئ بهذه المواضع، فيدخل على أوائل هذه المواد صُويت ضعيف، هو ما أسموه «همزة الوصل» لا تكاد تشعر به. وهذا الصُوَيْت الضعيف يسقط فلا يبقى شيء منه البتة، إن لم يُبْدَأ بهذه المواد، كأن نقول: فاضرِبْ ضربتَكَ، واقرَأْ صحيفتَكَ، وادخُلْ بيتَكَ، وهكذا في سائر المواضع.

أقول: ومن أجل هذا قالوا في عدم رسم الألف لـ «ابن» الواقعة بين علمين، وعدم الرسم يأتي من عدم فائدتها، وأنها قد فقدت الغرض منها. ألا ترى أن «الخليل بن أحمد» قال في ألف «ابن» إنّها اجتُلِبَت للوصول إلى الساكن؛ وهو الباء.

أقول أيضاً: وهذه العلّة قد تفرض علينا أن نلغي رسم ألف «ابن» إذا سبقها فعل، أو جاء بعدها لفظ غير عَلَم، كقولنا: قال ابن مالك، جاء محمد

بن القاضي، وذلك لأن الباء الساكنة لـ «ابن» في هذه المواضع تعتمد على حركة الكلمة قبلها، فعلاً كانت أو اسماً، وعلى هذا فرسم الألف لـ «ابن» لا يكون إلا إذا ابتُدِىء بها، كأن يقال: ابنُ مالكٍ قالَ، ونحو هذا من الكلام الذي يُبْدَأ فيه بـ «ابن».

ثم قال الأنباري:

. . . لأنه ليس في كلامهم ضمّة بعد كسرة، إلا أن تكون إعراباً، وتابعة لثالث الفعل عند الكوفيين.

أقول في الردّ على هذا إن جَمْعَ «باكٍ» هو «بُكِيّ» وبها قرىء في قوله تعالى: ﴿إذا تُتْلَى عليهم آياتُ الرحمن خَرُّوا سُجداً وبُكِيّاً﴾.[1]

وجاء في إحدى القراءات جمع «جاثٍ» «جُثِيّ» بضمّ الجيم وكسر الثاء؛ خلافاً للقراءة المثبتة في المصحف في قوله تعالى: ﴿فوَرَبِّك لنحشُرَنَّهم والشياطين ثم لنُحضِرنَّهم حول جَهَنَّم جِثِيّا﴾[2] ومجيء «بُكيّ» في الآية يثبت أن قول الأنباري مما قد تَسَرَّع فيه، وفي العربية شيء من هذا.

٣٢ ـ وجاء في المسألة الحادية والثمانين قوله:

يا زيد بن عمرو: إنما جُعِلا بمنزلة اسم واحد، لكثرة الاستعمال، وتختصّ بالعَلَم إذا وصف بـ «ابن»، ولا يجوز في غير ذلك.

أقول: قوله: ولا يجوز في غير ذلك غير صحيح. ألا ترى أنه قال في المسألة السادسة والسبعين، التي عرضنا لها في هذا الاستدراك، وكانت في قول القائل: لا رجلَ ظريف عندك. وقد قلنا: إنه قال: جاز بناء الصفة مع الموصوف.

---

(١) سورة مريم، الآية ٥٨.

(٢) سورة مريم، الآية ٦٨.

ومعنى هذه العبارة أنها الصفة والموصوف رُكِّبا تركيب «خمسة عشر» والمركب كالاسم الواحد. وعلى هذا فقوله في هذه المسألة (الحادية والثمانين): (إنها تختصّ بالعلم الموصوف بـ«ابن») غير صحيح، لما بيّنا في الكلام على المسألة السادسة والسبعين.

٣٣ ـ وجاء في المسألة الثانية والثمانين قوله:

جاز ندبة المضاف إلى المخاطب، وإن لم يجز نداء المخاطب، لأن المندوب لا يُنادَى ليُجيب، وإنّما يُنادَى ليظهر النادب مصيبته، ويظهر تَفَجُّعه: كيف لا يكون في حالة مَن إذا دُعِيَ أجابَ.

أقول: وهذا القول للأنباري حَسَن، وهو يشير إلى أن «النُّدبة» و«الاستغاثة» وإن دخلتا في «النداء» من حيث موادّهما، فهما أسلوبان لهما من الخصوصيّة ما يفردُهما عن النداء المحض.

٣٤ ـ وجاء في المسألة الرابعة والثمانين قوله:

قام أصله قَوَم فلمّا تَحرَّكَت الواو، وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، اعتَلَّ الماضي بالقلب فلذلك اعتلَّ المستقبل بالنقل، نحو يقوم، وكذلك يعتلّ اسم الفاعل واسم المفعول إذا نقله إلى التعدية بالهمزة، نحو مُقيم ومُقام، وكذلك استقام. . . .

أقول: كنّا عرضنا المسألة «قام» وأصلها «قَوَم» وقلنا إن هذا الأصل لم يثبت في اللغة حقيقةً جرى بها الاستعمال، ولكنه متصوّر لأسباب عرضنا لها.

وفي هذه المسألة ـ أيضاً ـ الإعلال بالنقل، كما في المستقبل «يقوم» فقد ذكر الأنباري أن الأصل «يَقْوُم» ثم نقلت الضمّة إلى القاف الساكنة.

أقول: وهذا النقل مما تصوّروه من أجل المنهج التعليمي، وإلا فلم يثبت تاريخياً أن «يَقومُ» كانت «يَقْوُم» في حقبة تاريخة قديمة. ومثل هذا القول في

«مُقيم» و«مُقـام» وأصلهما «مُقـوِم» و«مُقْوَم» وليس هـذا بـالمتحقّق في التـطور التاريخي، وإنّما صـار إليه الصرفيـون طريقـة لإيصال هـذا العلم القديم إلى المتعلّمين على نمط قواعد مقرّرة.

وأنت تعجب من صنيعهم في «مبيع» الاسم المفعول من «باع» فقد قالوا: إن الأصل «مبيوع» فنقلت ضمّة الياء إلى الصحيح الساكن قبلها، وهو «الباء» فالتقى ساكنان، فحذفت الواو، فصار الباقي «مُبيع» فأبدِلَت ضمّة الباء كسرة، لتناسب الياء بعدها.

أقول: وفي هذه الصنعة الملفّقة أوهام عدّة أولها: إغفال الزمن التاريخي، وثانيها: التقاء الساكنين، وهما الياء والواو، وحقيقة الأمر أن الياء في «مبيوع» ليست سـاكنة، وليست من الأصـوات الصائتـة (اللين أو المدّ) وهي محـركـة بالضم، والضمّ هو الواو اللينة بعـدها فـأين الساكنـان، ولِمَ حذف السـاكن الأول، ولم يحذف الثاني؟ وثالثها: إذا كانت الياء، وهي صوت من الأصوات الساكنة (Consonne) فكيف تتحوّل إلى صوت من أصوات المدّ؟

وعلى هذا فالقول في «مبيع» إنها صيغة تَوَخّى فيها العرب الخفّة فتحوّل المعربون شيئاً فشيئاً من «مبيوع» إلى «مبيع» على أن هذا التحوّل ليس جارياً في جميع لغات العرب، فقد ذكر اللغويون، ومنهم «ابن جنّي» وقبله «سيبويه»: أنّ من العرب من قال مَدْيُون ومَبْيُوع ومَصْوُون؛ خلافاً للمشهور.

وهـذا يعني أن ملتمس الخفّة دَرَجَ شـاعر أو غـير شاعـر على الصيغـة المختزلة، في حين ذهب آخرون إلى الأصل. ومن الطريـف أن الألسن العامية ورثت الأصل «مديـون» و«مبيوع» ولم تـرث الصيغة المخـتزلة، كـما في مَدين ومَبيع.

٣٥ ـ وجاء في المسألة الحادية والتسعين قوله:

إيّاك اسم مضمر، وقيل: اسم مُظْهَر، وأصله إيواك، وقيل إوياك...

أقول: لا حاجة في بحث الأصل «إيواك» أو «إوياك» لأنَّ الأمر يفتقر إلى الدليل التاريخي، ولكني أقف على قول «اسم مضمر» وأريد أن أقول: إن «الضمير» و«المضمر» مصطلح ناقص فكيف يكون «إيّاك» مضمراً، وكذلك «أنت» و«هو» وسائر الضمائر، وهي مظهرات كلها؟

قد تقول: هو مصطلح ولا عبرة في ألاّ يتحقّق المعنى الضيّق أو الأصيل في المصطلح، وهذا مقبول. غير أني أعود إلى «إيّاك» فلا أرى أنها ضمير مثل «أنتَ» و«هو» ونحوهما، والضمير فيها هو ما دخلت عليه من الحروف الإشارية كالكاف والياء والهاء. . .

فإذا تلونا قوله تعالى: ﴿إيّاك نعبدُ وإيّاك نستعين﴾ أدركنا أن نظام الآيات استدعَى تقديم المفعول، فالأصل «نعبدك ونستعينك» والكاف فيهما هو المفعول، فإذا أريد تقديمه جيء «بُوصلَة» مساعدة هي «إيا» ليتمّ بناء كلمة، فقيل: «إيّاك» وعلى هذه لم تكن «إيا» ضميراً. وكان الكوفيون على حقّ في احتساب ما تدخل عليه هو الضمير، وليس «إيّا».

٣٦ - وجاء في المسألة الثالثة والتسعين قوله:

رَجُل وعَبْد ومَلِك لا يجمع جمع السلامة، وإن كان ممن يعقل، لأنه جِنْس، فلا يجمع جمع الأعلام.

أقول: قد يُقْبَل كون رجل جنساً، ولكنه لا يُقْبَل أن يكون «عبد» جنساً. وكيف يكون «مَلِك» بكسر اللام، كما أثبت المحقّق جنساً؟

أكبر الظنّ أن الصواب في الأصل «مَلَك» بفتح اللام، وهو غير «المَلِك» وقبول «المَلَك» بفتح اللام جنساً ممكن.

ثم إن قول المؤلف إن «الجنس» لا يجمع جمع الأعلام لا يمكن أن نسلِّم به علّةً مانعة، وذلك لأن العربية في الجموع درجت على مسموع وغير مسموع،

ألا ترى أن «امرؤ» وهو مذكّر عاقل خال من التاء والتركيب، فلم يسمع له «جمع» ومثل هذا كثير.

٣٧ - وجاء في المسألة الرابعة والتسعين قوله:

أنت: الضمير منه «أن» والتاء للخطاب ولا موضع لها من الإعراب...

أقول: قد يكون الصواب العكس، وهو أن التاء هو الضمير، وهو رأي الكوفيين، يؤيّده أن التاء هو مادة للضمير المتصل في «كتبتَ» وعلى هذا فقد نستطيع أن نعد «أن» «وُصلة» تقيم مع التاء بناءً هو كلمة برأسها، وهي «أنت».

٣٨ - وجاء في المسألة السادسة والتسعين قوله:

إذا قال: له عليَّ عشرة دراهم إلا تسعةً إلا ثمانيةً إلا سبعةً إلا ستةً إلا خمسةً إلا أربعةً إلا اثنين إلا واحداً، فإنه يكون قد أقرَّ بخمسة دراهم.

أقول: هذا الضرب من الإلغاز على طريقة الحساب ليس من العلم اللغوي. ولا أدري أسقط من قوله هذا: إلا ثلاثة أم ماذا!!

وقد جاء مثل هذا الحساب الملغز في المسألة الواحدة بعد المئة:

إذا قال: له عليّ عشرةُ دراهم غيرَ درهم، بالنصب، فيكون قد أَقَرَّ بتسعة، وإذا قال: له عليَّ عشرةٌ غيرُ درهم، بالرفع، فيكون قد أَقَرَّ بعشرة.

اللهم إني أبرأ إليك من هذا النحو «الرياضي».

٣٩ - وجاء في المسألة السابعة والتسعين قوله:

ما جاءت حاجَتَكَ: ما مبتدأ، وجاءت بمعنى صارت، وفيها ضمير ما، وهو اسم «جاءت» و«حاجَتَكَ» خبر «جاءت» والتاء في جاءت لتأنيث معنى «ما»...

أقول: ذكر هذا «سيبويه» في «الكتاب»[1]، ولكنّي مع إكباري للعلم النحوي في «الكتاب» أحمل هذا القول على التُّرّهات غير المقبولة. . .

٤٠ ـ وجاء في المسألة السابعة بعد المئة قوله:

كانَ وأخواتها أفعال غير حقيقية، وذهب «الزجّاج» و«أبو العباس المبرّد»[2] إلى أنها حروف تتصرف تصرف الأفعال؛ لأنها لا تدل على الحدث، الذي هو المصدر، ولأنّ. . .

أقول: وهذا من عبث النحاة الأوائل، فقول الأنباري: إنها أفعال غير حقيقية، لا معنى له. وقول «المبرّد» و«الزجّاج» إنها حروف، ولكنها تتصرف تصرف الأفعال. . . . غير مقبول.

أقول: أرأيت شيئاً أبدع من هذا الضرب من «الموزائيك»!!

٤١ - وجاء في المسألة العاشرة بعد المئة قوله:

نون التثنية مبنية على الكسر، لالتقاء الساكنين على الأصل، ومن العرب من يفتح نون التثنية، كقوله:

أعـرف منها الأنف والعينـانا   ومنخـريـن أشبَهـا ظبيـانـا

أقول: وهذا الرجز ثالث ثلاثة وردت في الكتاب، وهو شاهد لا يعرف قائله، وقالوا: إنه مصنوع، وقد نُسب إلى رجل من ضبّة، كما في «نوادر» أبي زيد، ونُسب إلى رؤبة[3].

وأنا أميل إلى أنه مصنوع؛ لسبب هو أن صاحبه لو كان من «ضبَّة» وفي

---

(١) الكتاب ١/٢٤ ـ ٢٥.
(٢) النوادر ص ١٥.
(٣) ديوان رؤبة ص ١٨٧.

لغتهم أن نون المتن تفتح فكيف يأتي بـ«منخرين» على اللغة المَعروفة، التي يكسر فيها النون؟!

ثم إن قول الأنباري: (نون التثنية مبنية على الكسر لالتقاء الساكنين) غير سديد في النظر العلمي لحقيقة صوتية، وهي أن «الألف» في المثنى ليس ساكناً؛ بل هو فتح طويل، أي أنّه حركة. وليس كسر النون بسبب هذا الطول، ولكن النون قد سمعت في العربية مكسورة، وليس في حاجة للبحث في هذا. وإذا كانت النون مكسورة، لالتقاء الساكنين، كما توهّم الأنباري فما القول في كسرها في المثنى المنصوب أو المجرور، مثل «منخرينِ» مثلاً؟!

٤٢ ـ وجاء في المسألة الثامنة والتسعين قوله:

حروف التهجّي مقصورة إذا تَهَجَّيت بها، تقول: ألف با تا ثا تقصرها، وفي زاي لغتان، منهم من يقول: زاي بياء بعد الألف، مثل واو، واو بعد ألف. ومنهم من يقول: زي (كذا) فإذا جعلت هذه الحروف اسماً (كذا) زدت في كل واحد منها ما يتمّ به اسماً، تقول في «با»: باء...

أقول: والكلام في هذه المسألة على قصر الحروف ومدِّها، فإذا كان هذا فما معنى «زي»؟

أقول: إن «زي» مصحّف «زاء» لأن المؤلف قال في «الزاي» لغتان الأولى «زاي» بالياء والثانية زاء بالمدّ.

ثم قال: فإذا جعلت هذه الحروف «اسماً» زدت في كل واحد منها..

والصواب: فإذا جعلت هذه الحروف أسماء زدت في كل واحد منها...

ولم يفطن المحقّق إلى هذا.

٤٣ ـ وجاء في المسألة الحادية عشرة بعد المئة قوله:

إنما لزم اسم لات وخبرها للحين، لأن «لات» فرع على «لا»...

أقول: لم يهتد النحويون إلى حقيقة «لات»، والرأي العلمي، الذي نفيده من النحو المقارن، هو أن «لا» نفي، والتاء هي شيء من «أيت» كما في العبرانية والآرامية، وهو يعني الوجود، ويقابله «شيء» في العربية، التي هي المقلوب أيش بمعنى الوجود، وهو مثل «أيس» التي ورد ذكرها في «ليس».

ولا أذهب بعيداً في شرح هذه الموادّ، بل أخلص إلى أن «لات» مركّبة، مثلها مثل «ليس» ثم اختصّت بنفي «حين» وما في معناها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**ولاتَ حينَ مناص**﴾[1].

وكقولنا: لاتَ ساعةَ مَنْدَم أو ندامة.

ولا بد أن نقول شيئاً آخر هو أن «حين» قد وردت في بعض لغات العرب القديمة «تحين» وكأن التاء في أولها شيء يفيد التعريف أو التنبيه، ثم دخلت «لا» النافية على «تحين» في تلك اللغة، فورثناها على هذه الصورة «لاتَ حينَ» برسم التاء مع «لا» وفصلها عن «حين».

٤٤ - وجاء في المسألة الثالثة والعشرين بعد المئة:

(لَهِنَّكَ قائم) فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أن يكون أصله: لإِنَّكَ قائم...

والثاني: أن يكون أصله: والله إنَّك لقائم.

والثالث: أن يكون أصله: للهَ إنّك لقائم.

أقول: وليس في الوجهين الثاني والثالث ما يمكن أن يكون أصلاً لكل منهما، وقد سلكوا في الوصول إلى قولهم: (لَهِنَّك قائم) سبيلاً طويلاً فيه من التكلف والتعسف الشيء الكثير.

---

(١) سورة ص، الآية ٣.

٤٥ - وجاء في المسألة التاسعة والعشرين بعد المئة قوله:

﴿إنّ ربّك هو أعلم مَن يَضِلُّ عن سبيله﴾[1].

«من» في موضع نصب، بفعل مقدّر، فلا يجوز أن يكون في موضع جرّ بالإضافة، لأنه يصير المعنى: إنّ ربّك هو أعلم الضّالّين...

أقول: والوجه أن يقال: إن التقدير: إن ربك هو أعلم بمن يضلّ عن سبيله. و«من» تكون في موضع نصب بعد إسقاط الخافض، وهذا نظير قوله تعالى: ﴿وإنَّ ربَّكَ هو أعلم بمن ضَلَّ عن سبيله﴾[2].

٤٦ - وجاء في المسألة ١٤٨ قوله:

«مهما» أصله (مَهْ) زيدت عليها «ما» وقيل: أصلها (ماما)...

أقول: وهل من الضروري أن نجول في الأوهام، لنقول شيئاً في أصل «مهما» رجماً بالغيب؟.

٤٧ - وجاء في المسألة ١٥٠ قوله:

(بينا) ظرف زمان، أصلها (بينَ) زيدت الألف عوضاً عن الإضافة، لأن الأصل بين أوقات.

أقول: وليس من دليل على هذه الإضافة، والذي نقف عليه في الشعر القديم لا يعين على تقدير مضاف إليه هو «أوقات» حذف وعُوِّض منه ألف؛ قال الحطيئة:

وبينا هما عَنَّتْ على البعد عانةٌ   قد اكتَنَزَتْ لحماً وقد طُبِّقَتْ شحما

وهذا يعني أن «بينا» صيغة أخرى لـ «بين» التي لا تستعمل إلا ظرفاً يليها

---

(١) سورة الأنعام، الآية ١١٧.

(٢) سورة القلم، الآية ٧.

مضاف إليه، فإذا أريد تجاوز هذا الاستعمال؛ كأن يليها فعل أو اسم غير مضاف اليه صِير إلى «بينا» ليصل المعرب فيها إلى أسلوب آخر.

٤٨ ـ وجاء في المسألة ١٦٢ قوله:

إنما بُني الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد، لأنها أكَّدت فيه الفعلية، فردَّته إلى أصله، وهو البناء.

أقول: وهل كان الفعل المضارع غير المؤكّد بالنون بعيداً عن الفعلية؟ ومتى كان الأصل في الفعل البناء، أليس هذا ليقابل قولهم: الأصل في الاسم الإعراب. وكل ذلك أطلقوه وليس من دليل يثبت هذه «الأصالة».

٤٩ ـ وجاء في المسألة ١٧٧ قوله:

حذف النون جائز للتخفيف لغير الإضافة، كقوله:

هما خُطّتا إما إسارٌ ومِنَّةٌ

أقول: ولا أدري ما المراد بالتخفيف، أليس من الصواب أن نقول إنّها ضرورة الشعر لإقامة الوزن؟

٥٠ ـ وجاء في المسألة ١٨٠ قوله:

حروف الحلق سبعة: الهمزة، والهاء، والحاء، والخاء، والعين، والغين، والألف.

أقول: كيف تكون ألف المدّ صوتاً من أصوات الحلق؟ إن ألف المدّ من الأصوات الصائتة؛ وهي الفتحة الطويلة، نظير الكسرة الطويلة، التي تُرْسَمُ «ياءً»، ونظير الضّمّة الطويلة، التي تُرْسَمُ «واواً».

٥١ ـ وجاء في المسألة ١٦٨ قوله:

«هاتِ» أصله «آتِ» من آتَى يُواتي (كذا) فقلبت الهمزة هاءً.

أقول: لقد ضَلَّ المحقِّق في النظر إلى الصواب في إثباته «يُؤاتي» (كذا) والصواب: يُؤْتي، وهو المضارع لـ «آتَى» ولا يوجد «يُؤاتى».

خاتمة:

وبعد؛ فهذا مُجْمَلُ ما آثرتُ أن أسجِّله ممّا وقفتُ عليه في الكتاب، وقد أغضيت مسائل كثيرة، ابتغاء الإيجاز؛ فقد تبيَّن لي أنَّ التعليق سيكون نـظير الكتاب في عِدَّة صفحاته.

من لغة القرآن
«المفرد والمثنى والجمع»

أطلق اللغويون بعد استقراء واف قولتهم: «ان الجمع في العربية مؤنث». وسنرى صدق هذه القولة في عرضنا لطائفة وافية من لغة التنزيل:

أقول: لعل مصطلح «جمع المذكر السالم» مفيد لنا، ذلك أنه يخص هذا الجمع الذي هو بالواو والنون والياء والنون بالتذكير. ومن أجل ذلك بنى النحويون قولهم في شروط هذا الجمع اعتماداً على الكثير المعروف في العربية.

ان شروط ما يجمع هذا الجمع هي ان المفرد علم مذكر عاقل خالٍ من التاء والتركيب، ثم صفة العلم المذكر العاقل الخالية من التاء والتركيب.

هذا هو الكثير الذي درجت عليه العربية في تاريخها الطويل، غير ان البحث في الشوارد والنوادر يهدينا الى ما دعاه اللغويون والنحاة «الملحق بجمع المذكر السالم». لقد دعوه ملحقاً لأنه يشتمل على مواد لا تشتمل على شروط ما يجمع هذا الجمع.

لقد حفل هذا الملحق بجمع المذكر السالم على كلمات ليست علماً لمذكر عاقل، وقد جاء فيها غير العاقل، وليست صفة للعلم المذكر العاقل. ولنا أن نقف فيها على ألفاظ مؤنثة. وكثير من هذه المؤنثات ثنائي ذهب فيه المعربون الى النظام الثلاثي ليستقيم مع جمهرة الكلم الثلاثي في العربية[1].

(١) أقول: ان بقاء هذه المواد على ثنائيتها لا يتيح للمعربين الإفادة منها، ومن هنا ذهبوا بها الى

ومن هذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿عن اليمين وعن الشمال عزين﴾[1].

و«عِزون» جمع «عِزَة» بمعنى فرقة.

وقال تعالى: ﴿الذين جعلوا القرآن عِضين﴾[2].

و«عضون» جمع «عِضة» بمعنى جزء.

أقول: ولم أقف على جمع مؤنث بالألف والتاء لهاتين الكلمتين على استقرائي الذي انتهيت إليه. وكأنّ هذا يدفعني الى القول الى ان الجمع بالواو والنون والياء والنون قديم في تاريخ العربية، وأنه لم يكن مختصاً بما ذكروا من العلم المذكر العاقل... الى آخر ما ورد في الشروط. ويدل على هذا أيضاً ما ورثناه في هذا الملحق مما جمع هذا الجمع وهو مؤنث نحو: مئة، ورئة، وقُلَة، وبُرة، وكرة، وسنة، وكلها مواد ثنائية تحولت الى ثلاثية. والذي أراه ان «مئتين» بالياء والنون سبقت في تاريخها «مئات»، وان «سنين» سبقت «سَنَوات» و«سَنَهات»[3].

وقد نفيد من النظر في اللغات التي دُعيت «سامية» قِدَم هذا الجمع وشموله للمذكر والمؤنث، ونقف على قوله تعالى: ﴿لا إلهَ إلاّ الذي آمنَت به بنو إسرائيل﴾[4] فنجد قوله «آمنت بنو إسرائيل»، و«بنو» هي «بنون» جمع «ابن» وقد ألحقها اللغويون والنحاة بالألفاظ الملحقة بهذا الجمع. وكان حقها ان يكون

= الثلاثي، فالثنائي هو الأصل وليس كما قال الصرفيون إنها ثلاثية حذف الحرف الثالث منها. ومن هذا أيضاً «ابن» فهو ثنائي من الباء والنون، وادخال الثالث عليه اتجاه الى الافادة منه، وليس الألف في أوله إلا لعلة صوتية هي الوصول الى الساكن.

(١) سورة المعارج، الآية ٢٧.

(٢) سورة الحجر، الآية ٩١.

(٣) ان جمع «سنة» على «سنوات» ينصرف الى جمع القلة، وهو كذلك في ألفاظ أخرى.

(٤) سورة يونس، الآية ٩٠.

الفعـل «آمَن». وقد تـأوّل المفسرون ومعهم اللغويـون الى ان المـراد بـ «بنـو إسرائيل» الجماعة أو القبيلة.

أقول: وعندي ان التأويل ليس بشيء، ذلك أن اقتران الفعـل «آمن» بالتاء يومىء الى ان الجمع في العربية مؤنث في أصوله التاريخية، ثم فشا هذا الجمع في «المذكر» فاختص به.

وأنت لا تشقى في الاهتداء الى هذا الأصـل المؤنث في كثير من أبنيـة التكسير، وما كان من أسماء الجمع وسنرى ذلك.

وقد رأيت أن أتبع حروف المعجم في سردي للآيات التي تدخل في باب المفرد والمثنى والجمع، وها أنذا أقف على قوله تعالى: **﴿ولو أنّ قرآناً سُيِّرَت به الجبال أو قُطِعَت به الأرض أو كُلِّمَ به الموتى﴾**[1].

﴿وإن كان مكرُهم لتزول منه الجبال﴾[2].

﴿ولقد آتينا داود منّا فضلاً يا جبال أوبي معه...﴾[3].

﴿وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمرّ مَرّ السحاب﴾[4].

ونرى «الجبال» في هذه الآيات وصلتها بالأفعال قبلها وبعدها، وبالصفة بعدها فنخلص الى أنها كسائر أبنية التكسير مؤنثة، وقد تعامل مع غيرها من جموع معاملة الجمع المؤنث كما في قوله تعالى:

﴿إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنَها﴾[5].

---

(١) سورة الرعد، الآية ٣١.
(٢) سورة ابراهيم، الآية ٤٦.
(٣) سورة سبأ، الآية ١٠.
(٤) سورة النمل، الآية ٨٨.
(٥) سورة الأحزاب، الآية ٧٢.

وأنت تجد الفعل «يحملنها» بنون الإناث وهي نون النسوة.

ثم أتحول الى مادة أخرى في هذا السياق في قوله تعالى: **﴿هذان خَصمان اختصموا في ربهم﴾**[1].

والقول في هذه الآية في «المثنى» الذي يقتضي أن يكون الفعل بعد «اختصما» مسنداً الى ألف الاثنين.

أقول: والعربية قد تؤثر جانب المعنى فتجعل اللفظ له. وهذا يعني ان «الخصم» قد يكون أكثر من واحد، وان «الاختصام» يدخل فيه عدد من المتخاصمين، ولهذا كان الفعل مراعياً المعنى في اسناده لضمير الجمع «اختصموا» أو لم يُراعَ اللفظ وهو المثنى «خصمان» فأنت تجد أن المسافة بين المثنى والجمع قصيرة، وقد يلتقي الطرفان.

ولعل من هذا ما ورد في قوله تعالى: **﴿وبدَّلناهم بجنّتيهم جنّتين ذَواتي أُكُلٍ خَمْطٍ وأثلٍ . . .﴾**[2] وقوله تعالى: **﴿ولمن خافَ مقام ربّه جنّتان، فبأيّ آلآء ربّكما تكذّبان، ذواتا أفنان﴾**[3].

أقول: الكلام في الآيتين عن «جنّتين» وقد وصفتا بـ «ذوات» متصلة بضمير المثنى وهو الياء، وكلمة «ذوات» جمع لـ «ذوات»، فاعجب كيف وُصِل الجمع بضمير المثنى.

والجواب: ان في الآيتين ايثاراً لجانب اللفظ ومراعاة له، ولو قيل: «ذاتيْ» باسناد المفرد «ذات» الى ضمير المثنى على ما هو معروف في تركيب الكلام، ما كان للآيتين من حسن الصنعة التي يقتضيها الأداء الجميل.

ومن هذا الأداء الجميل قوله تعالى: **﴿وحُمِلت الأرضُ والجبالُ فدُكّتا دكّةً**

---

(١) سورة الحج، الآية ١٩.

(٢) سورة سبأ، الآية ١٦.

(٣) سورة الرحمن، الآيات ٤٦، ٤٧، ٤٨.

واحدة﴾[1] وموطن الشاهد هنا ان الضمير في «دُكَّتا هو ضمير المثنى الذي يعود الى «الأرض والجبال»، وقد احتسبت هذه، وهي مفرد وجمع، مثنىً باحتساب اللفظ الظاهر لا المعنى.

ولنمض في هذا السبيل فنتبين صدق مقولتهم: «ان الجمع مؤنث» فنقف على «الرسل» في قوله تعالى: ﴿تلك الرسل فضّلنا بعضهم على بعض﴾[2].

﴿فإنْ كذّبوك فقد كُذِّبَ رسل من قبلك جاءوا بالبينات﴾[3].

﴿واذا الرسل أُقِّتت...﴾[4].

وأنت تجد «الرسل» مؤنثة باعتبار اللفظ، والاشارة الى «الرسل» بـ «تلك» ثم ان الفعل بعدها مقترن بالتاء، ثم تجدها مذكراً جمعاً باعتبار المعنى بدلالة الضمير بعدها.

ونتجاوز «الرسل» الى «الريح» و«الرياح» فنقف فيهما على مسألة تتصل بالدلالة، فالريح في أغلب الآيات استعملت في سياق العذاب صراحةً أو ضمناً كما في قوله تعالى:

﴿كمثل ريحٍ فيها صرّ أصابت حَرَثَ قومٍ ظلموا أنفسهم﴾[5].

﴿أعمالهم كرماد اشتدّت به الريح في يومٍ عاصف﴾[6].

وقد ترد «الريح» في غير العذاب فنقيّد بالوصف كما في قوله تعالى:

﴿حتى اذا كنتم في الفلك وجَرَينَ بهم بريح طيبة...﴾[7].

---

(١) سورة الأحزاب، الآية ٧٢.
(٢) سورة البقرة، الآية ٢٥٣.
(٣) سورة آل عمران، الآية ١٨٤.
(٤) سورة المرسلات، الآية ١١.
(٥) سورة آل عمران، الآية ١١٧.
(٦) سورة إبراهيم، الآية ١٨.
(٧) سورة يونس، الآية ٢٢.

نتلو هذا ثم نتلو آيات أخرى وردت فيها «الرياح» فنجد هذه انصرفت لما هو خير كقوله تعالى:

﴿وهو الذي يرسل الرياح بشراً بين يَدَي رحمته﴾[1].

﴿ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم من رحمته﴾[2].

ونأتي الى «السموات» في قوله تعالى:

﴿إنّ الله يُمسك الأرض والسموات ان تزولا، ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد...﴾[3].

وهذه الآية، تذكر بالآية﴿وحملت الأرض والجبال فدكّتا دكّة واحدة﴾وقد قلنا فيها قبل سطور ما يمكن أن يقال هنا.

ثم نتلو الآيات التي ورد فيها «السحاب» فنجد أن صفة «السحاب» مفرد مذكر، وكأن «السحاب» مفرد مذكر مراعاة للفظه كما في قوله تعالى:

﴿وتصريف الرياح والسحاب المسخَّر بين السماء والأرض لآيات...﴾[4]

وقوله تعالى: ﴿وإن يروا كِسْفاً من السماء ساقطاً يقولوا سحاب مركوم﴾[5]. ثم نجد الضمير بعده ضميراً لمذكر كما في قوله تعالى: ﴿الله الذي يُرسل الرياحَ فتُثير سحاباً فيبسطُه في السماء كيف يشاء﴾[6].

على أننا نجد «السحاب» في آيات أخرى موصوفاً بصفة هي جمع كما في قوله تعالى: ﴿وهو الذي يُريكم البرق خوفاً وطمعاً ويُنشئ السحاب الثقال﴾[7].

---

(١) سورة الأعراف، الآية ٥٧.
(٢) سورة الروم، الآية ٤٦.
(٣) سورة فاطر، الآية ٤١.
(٤) سورة البقرة، الآية ١٦٤.
(٥) سورة الطور، الآية ٤٤.
(٦) سورة الروم، الآية ٤٨.
(٧) سورة الرعد، الآية ١٢.

ثم تقف على شيء آخر يدهشك في آية أُخرى هي قوله تعالى: ﴿**حتى اذا أقلّت سحاباً ثقالاً سقناه لبلد ميْت**﴾[1].

لقد وصف «السحاب» بـ«ثقال» وهو جمع، ثم جاء ضميره بعده مفرداً مذكراً وليس لنا إلا أن نقول قد روعي المعنى فجاء الوصف بـ«الثقال»، ثم روعي اللفظ فجاء الضمير مفرداً مذكراً.

ومن الكثير أن ما كان من اسماء الجموع كالسحاب والنبات والطير، وما كان واحده بالتاء كالشجر والثمر ونحو ذلك يجري به الاستعمال مفرداً مذكراً، وقد يبدر شيء آخر. ومن أجل ذلك كان علينا أن نقول في كلٍ من ذلك شيئاً يفرضه السياق. وسنجد في هذه اللغة العالية الكثير من الفوائد.

ويأتي «السمع» متبعاً بـ«الأبصار» في عدة آيات، والسمع مفرد، والأبصار جمع، ولم يرد «السمع» مع «البصر» مفرداً إلا في آية واحدة. ولكنك لا تدرك لِمَ كان هذا الاختلاف. قال تعالى: ﴿**وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة**﴾[2].

وليس لي إلا أن اسجل هذه التي يقف عليها الدارس ولا يملك لها جواباً ولكني أخلص الى أن ذلك من غريب لغة التنزيل.

ونقرأ قوله تعالى: ﴿**وجاءت سيّارة فأرسلوا واردهم فأدلَى دَلْوه**﴾[3]. و«السيارة» من كلمات الجمع، ولفظها مؤنث، ومعناها مذكر ولذلك جاء الفعل «فأرسلوا».

وأعود الى غريب التنزيل فأتلو قوله تعالى: ﴿**يتفيّؤوا ظلاله عن اليمين والشمائل سُجّداً لله**﴾[4].

---

(١) سورة الأعراف، الآية ٥٧.
(٢) سورة النحل، الآية ٧٨.
(٣) سورة يوسف، الآية ١٩.
(٤) سورة النحل، الآية ٤٨.

لقد ورد «اليمين» مفرداً مع «الشِّمال» مفرداً، قال تعالى: **﴿عن اليمين وعن الشمال عِزين﴾**[1]، كما جاء هذا في آيات أخرى، ولم يختلف اليمين عن الشمال مفرداً وجمعاً إلا فيما ذكر من الآية المتقدمة، وهذا بعض غريب لغة الذكر.

ثم آتي الى «الصابئون» و«الصابئين» وقد وردت الأولى في قوله تعالى: **﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون...﴾**[2].

وحقّ هذا الجمع أن يأتي بالياء والنون لأن الآية بُدئت بـ «إنّ». ومثل هذه الآية آيتان أخريان أولاهما في سورة البقرة، والثانية في سورة الحج، وهما:

﴿ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين...﴾[3].

﴿ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين...﴾[4].

وقد وردت «الصابئين» فيهما على ما هو معروف في العربية، فكيف نقول في ذلك؟

لا أقول قول النحويين: ان مجيء جمع المذكر السالم ولزومه الواو والنون لغة من لغات العرب وينتهي الجواب، والجمع هنا في لزوم الواو والنون كلزوم الواو والنون في «الذون» في قول الراجز:

ان الذون صبَّحوا الصباحا

ولا أقول متأولاً كبعض النحويين أن «الصابئون» عطف على ما هو أصل لاسم «إن» وهو المبتدأ.

---

(١) سورة المعارج، الآية ٣٧.

(٢) سورة المائدة، الآية ٦٩.

(٣) سورة البقرة، الآية ٦٢.

(٤) سورة الحج، الآية ١٧.

ولكني **أقول**: إن تاريخ القرآن يثبت ان العربية في تلك الحقبة، كانت تمر بمرحلة لم تستقر فيها وجوه القول، وان القرآن عمل على توحيد هذه اللغة، ولكن هذا التوحيد لم يأت على كل ما تركته العصور من آثار لغوية.

ألم نقرأ: **﴿إن هذان لساحران﴾**[1]. وهذه هي القراءة المشهورة، وأما من قرأ: «ان هذين لساحران» فهي قراءة آحاد.

ومن غريب القرآن ما نقرأ: **﴿أو الطفل الذين لم يَظهروا على عورات النساء﴾**[2].

أقول: جاء «الطفل» في هذه الآية مراداً به اسم الجمع، ولذلك لحقه الفعل مسنداً الى ضمير الجمع.

ولنا أن نجعل مثل هذا قوله تعالى: **﴿ثم نخرجكم طفلاً﴾**[3].

على ان «أطفال» جمع «طفل» قد وردت أيضاً في قوله تعالى: **﴿واذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا﴾**[4].

ومن المفيد أن نقف على «طائفة» في لغة الذكر فنقرأ:

﴿ودّت طائفة من أهل الكتاب لو يضلونكم﴾[5].

والطائفة بحسب اللفظ مؤنثة وبحسب المعنى مذكر بدلالة «يضلونكم». ومثل هذا قوله تعالى:

﴿ولتأت طائفة أخرى لم يُصلّوا فليُصلّوا معك﴾.[6] على أننا نقرأ: **﴿فإذا**

---

(١) سورة طه، الآية ٦٣.
(٢) سورة النساء، الآية ٣١.
(٣) سورة الحج، الآية ٥.
(٤) سورة النور، الآية ٥٩.
(٥) سورة آل عمران، الآية ٦٩.
(٦) سورة النساء، الآية ١٠٢.

برزوا من عندك بيَّت طائفة منهم غير الذي تقول﴾[1].

والفعل «بيَّت» يومىء ان الإشارة الى التذكير على سبيل التغليب.

ونقرأ ﴿**فلولا نَفَر من كل فرقةٍ منهم طائفة ليتفقّهوا في الدين**﴾[2]. فنهتدي الى النظر الى المعنى وغلبة المذكر فيه.

ونعود الى المثنى والجمع فنجد ان العربية تتردّد بينهما، ولذلك ذهب نفر الى ان المثنى أصغر الجمع. قال تعالى:

﴿**إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا**﴾[3].

﴿**وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما**﴾[4].

أقول: ان هذا التردد بين المثنى والجمع شيء ورثته العربية في عصر القرآن.

ثم آتي الى «الطير» في لغة القرآن فأتلو قوله تعالى: ﴿**فخذ أربعة من الطير فصُرهُنَّ اليك**﴾[5].

وقوله تعالى: ﴿**إني أراني أحمل فوق رأسي خبزاً تأكل الطير منه**﴾[6].

وأنت ترى ان الطير جمع مؤنث في الآية الأولى، وهو مؤنث في الثانية.

ويأتي قوله تعالى أيضاً: ﴿**ألم يروا الى الطير مسخّرات في جوِّ السماء**﴾[7].

---

(١) سورة النساء، الآية ٨١.
(٢) سورة التوبة، الآية ١٢٢.
(٣) سورة آل عمران، الآية ١٢٢.
(٤) سورة الحجرات، الآية ٩.
(٥) سورة البقرة، الآية ٢٦٠.
(٦) سورة يوسف، الآية ٣٦.
(٧) سورة النحل، الآية ٧٩.

ومثل هذا قوله تعالى: ﴿والطير صافّات، كلٌّ قد علم صلاته وتسبيحه﴾[1].

أقول: وفي هذه الآية الأخيرة إشارة الى ان واحد «الطير» مذكّر، وليس من ضير فالكثير من أبنية التكسير مفرداتها مذكّرة.

وان يوصف الطير، وهو جمع مؤنث بصفة مؤنثة مفردة أو جمع سواء بسواء كقوله تعالى: ﴿والطير محشورة كلٌّ له أوّاب﴾[2]. وواحد الطير في هذه الآية أيضاً مذكر.

ومن خاص لغة القرآن ان «العين» جمعت على «أعين» اذا كانت آلة البصر، وجمعت على «عيون» اذا كانت عين الماء، فهي «عيون» في عشر من الآيات، وهي «أعيُن» في اثنتين وعشرين آية.

وأنت تعجب أن ترى «الغنم» قد عوملت مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿إذا نفشت فيه غنم القوم﴾[3].

وتعجب أيضاً أن تتلو قوله تعالى: ﴿إن البقر تشابَهَ علينا﴾[4].

وترد البقر والغنم في قوله تعالى: ﴿ومن البقر والغنم حرَّمنا عليهم شحومهما﴾[5]. وانظر الى ضمير التثنية مع دلالتهما على الجمع.

وقد تفعل مراعاة الفواصل في آي القرآن فعلها فتصرف ما هو جمع في المعنى الى المفرد مراعاة للفظ ليستقيم بذلك بناء الفواصل كما في قوله تعالى: ﴿يوم يكون الناس كالفراش المبثوث*، وتكون الجبال كالعِهن المنفوش﴾[6].

---

(١) سورة النمل، الآية ٤١.
(٢) سورة صَ، الآية ١٩.
(٣) سورة الأنبياء، الآية ٧٨.
(٤) سورة البقرة، الآية ٧٠.
(٥) سورة الأنعام، الآية ١٤٦.
(٦) سورة القارعة، الآيتان ٤، ٥.

ونقف على «الفلك» إزاء طائفة من آي القرآن فنجد فيها ما يستحق أن نقف عليه. نقرأ قوله تعالى: ﴿**والفلك التي تجري في البحر...**﴾[1].

والفلك مؤنث وليس لنا أن نقطع أنه مفرد أو جمع، ولكننا نقرأ قوله تعالى: ﴿**حتى اذا كنتم في الفلك وجَرَينَ بهم**﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿**وتَرَى الفُلك مواخر فيه**﴾[3].

نقرأ هذا فنقطع أنه جمع مؤنث بدلالة الفعل في الآية الأولى والوصف في الثانية. ثم نقرأ: ﴿**فأنجيناه ومن معه في الفلك المشحون**﴾ ونحن هنا ندرك أنه اسم جمع لفظه مفرد، وقد روعي اللفظ في إثبات الصفة.

ونأتي الى «اللسان» فنجده يدل على اللغة كما في قوله تعالى: ﴿**وهذا لسان عربيّ مبين**﴾[4]، هو كذلك في جملة من الآيات.

ويأتي «اللسان» مراداً به عضو النطق كما في قوله تعالى: ﴿**واحلل عقدة من لساني**﴾[5] ﴿**ويضيق صدري ولا ينطلق لساني**﴾[6].

وهو في كلا الوجهين مذكر.

ويأتي جمعه على «ألسنة» وهو على القياس فالكثير في جمع «فعال» مثلثة الفاء هو «أفعلة» نحو: سِلاح ومَتاع وغُلام. و«ألسنة» في لغة القرآن جمع لسان مراداً به اللغة والعضو معاً كقوله تعالى: ﴿**وتصف ألسنتهم الكذب**﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿**وإن منهم لفريقاً يلوونَ ألسنتهم بالكتاب**﴾[8].

---

(١) سورة البقرة، الآية ١٦٤.
(٢) سورة يونس، الآية ٢٢.
(٣) سورة النحل، الآية ١٤.
(٤) سورة النحل، ٣.
(٥) سورة طه، الآية ٢٧.
(٦) سورة الشعراء، الآية ١٣.
(٧) سورة النحل، الآية ١١٦.
(٨) سورة آل عمران، الآية ٧٨.

أما الجمع «ألسُن» فلم يرد في لغة القرآن، ولكني رأيت المعاصرين قد استعملوه في جمع «لسان» بمعنى اللغة في قولهم: «مدرسة الألسن»، وقد اجتهدوا في هذه الخصوصية وليس في العربية شيء منها.

وقد تعجب ان ترى «النحل» جمعاً مؤنثاً في قوله تعالى: **﴿وأوحَى ربُّك الى النحل أن اتّخذي من الجبال بيوتاً﴾**[١].

وترى في الوقت نفسه «النخل» اسم جمع لنخلة يذهب في مسارات عدة، قال تعالى: **﴿ومن النخل من طلعها قنوان دانية﴾**[٢]،والنخل هنا مؤنث بدلالة الضمة كما نتلو قوله تعالى: **﴿والنخل باسقات لها طلع نضيد﴾**[٣]، والجمع واضح بدلالة «باسقات».

ونقرأ: **﴿تنزع الناس كأنهم أعجاز نخلٍ مُنقعر﴾**[٤]،وهي هنا مفرد مذكر بدلالة الوصف «منقعر».

ونأتي الى «النسوة» و«النساء»، فنقرأ قوله تعالى: **﴿وقال نسوة في المدينة. . .﴾**[٥].

ولكننا نجد «النسوة» جمعاً مؤنثاً في قوله تعالى: **﴿ارجع الى ربك فاسأله ما بال النسوة اللاتي قطّعن أيديهن﴾**[٦].

ولكن «النساء» قد خلصت الى الجمع في آيات عدة منها **﴿فإن كنَّ نساءً فوق اثنتين﴾**[٧]وقوله تعالى: **﴿والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً﴾**[٨]

---

(١) سورة النحل، الآية ٦٨.
(٢) سورة الأنعام، الآية ٩٩.
(٣) سورة ق.، الآية ١٠.
(٤) سورة القمر، الآية ٢٠.
(٥) سورة يوسف، الآية ٣٠.
(٦) سورة يوسف، الآية ٥٠.
(٧) سورة النساء، الآية ١١.
(٨) سورة النور، الآية ٦٠.

وقد يكون لي أن أضيف شيئاً أشير فيه إلى قيمة لغة القرآن واحتفاظها بالكثير من خصائص العربية، وهو ما أثبته ابن قتيبة في «عيون الأخبار»[1]، قال:

وأنشد رجل من أهل المدينة أبا عمرو بن العلاء قول ابن قيس الرقيات:

إنّ الحـوادث بـالمـدينـة قـد أوجـعْنـني وقَـرَعْنَ مَـرْوَتيَـهْ

فانتهره أبو عمرو، فقال: ما لنا ولهذا الشعر الرِخْو! إنّ هذه الهاء لم توجد في شيء من الكلام إلاّ أرخَتْه. فقال المديني: قاتلك الله، ما أجهَلَك بكلام العرب! قال الله ـ عزَّ وجلَّ ـ في كتابه **﴿ما أغنى عنّي مالِيَهْ * هَلَكَ عنّي سُلطانَيْه﴾**[2]، وقال: **﴿يا ليتني لم أوتَ كتابَيْه * ولم أدرِ ما حسابيَهْ﴾**[3]، فانكسَرَ أبو عمرو انكساراً شديداً. قال أبو هِفّان: وأنشد هذا الشعر عبد الملك بن مروان فقال: أحسنتَ يا ابن قيس، أو لا إنك خنَّثْتَ قافيته. فقال: يا أمير المؤمنين ما عدوتُ قول الله ـ عزّ وجلَّ ـ في كتابه «ما أغنَى عنّي مالِيَهْ، هَلَكَ عنّي سلطانِيَهْ»، فقال عبد الملك: أنتَ في هذه أشعر منك في شعرِكَ.

(١) ابن جني، الخصائص ٣/٢٩٣، (عن الطبعة المصورة عن طبعة دار الكتب المصرية).
(٢) سورة الحاقة، الأيتان ٢٨، ٢٩.
(٣) سورة الحاقة، الأيتان ٢٥، ٢٦.

بقية في الجمع

في هذه البقية سأعرض لطائفة من الكلم جاءت مجموعة في العربية، واستعملت في كلام العرب في دلالات معينة.

قلت: جاءت مجموعة، وأريد من هذا أن الجمع هو الذي دار في كلامهم، ولم يكن شيء من ذلك قد جاءت فيه مفردات تلك الجموع. والذي أراه ان المفرد لأي من الألفاظ التي سترد في هذا الموجز هي من حذق أهل الصنعة اللغوية.

كأن أهل الصنعة اللغوية قد انطلقوا من مادة سبق المفرد للجمع، وان الجمع يصار إليه من المفرد بزيادة أو نقص. وهذا صحيح واقع يُستَقرى في عامة الألفاظ على وجه التقريب. وقد فاتهم ان العرب اهتدت الى ألفاظ مجموعة لحاجتهم إليها، ولم تفكر في المفردات من هذه الألفاظ. وليس في هذا خرق لطبيعة اللغة التي تفرض نفسها بحسب حاجة المعربين فيها.

ومن المفيد أن أشير الى ما أثبته السيوطي[1] في «المزهر» الذي جاء فيه «ذكر الجموع التي لا يعرف لها واحد» فقال:

---

(١) المزهر ٢/١٩٧، وقد جاء في هذا أيضاً: ذكر الألفاظ التي معناها الجمع ولا واحد لها من لفظها كما ورد فيه: ذكر ما يفرد ويثنّى ولا يجمع، وذكر ما يفرد ويجمع ولا يثنى، وذكر المثنى الذي لا يعرف له واحد.

قال ابن دريد في «الجمهرة»: باب ما جاء على لفظ الجمع لا واحد له.

خلابيس: وهو الشيء الذي لا نظام له. لم يعرف البصريون له واحداً. وقال البغداديون[1]: خِلبيس، وليس بثبت.

وسماديرالعين: ما يراه المغمَى عليه من حلم[2].

وكان الأصمعي يقول: لم تتكلم العرب، أو لم تعرف واحداً لقولهم: تفرَّق القوم أباديد وعبابيد، ولا تعرف واحد الشماطيط، وهي القطع من الخيل، والأساطير والأبابيل[3]، وعرف ذلك أبو عبيدة فقال: واحد الشماطيط شمطاط، وواحد الأبابيل إبِّيل، وواحد الأساطير إسطارة. وقال آخرون: إنما جمعوا سطراً أسطاراً، ثم جمعوا أسطاراً أساطير، انتهى[4].

وقال ابن خالويه: الأجود أسطر جمعه أساطير، وسطر جمعه أسطُر.

وقال ابن مجاهد عن السمري، عن الفرّاء، قال: كان أبو جعفر الرؤاسي يقول: واحد الأبابيل إبَّول مثل عِجَّول وعجَاجيل[5].

وفي «أمالي ثعلب»:

الهزائز[6]: الشدائد، ولم يُسمَع لها بواحد.

والزعاليب: أطراف الثياب، ولم يُعرف لها واحد.

---

(١) المراد بـ «البغداديين» الكوفيون، وذلك لأنهم سكنوا بغداد وعرفوا بها وكان منهم مؤدبو أولاد الخلفاء والأمراء، ورأس الكوفيين هو الكسائي، وكان مؤدباً للأمين.

(٢) وقالوا أيضاً ان «السمادير» ما يتراءى للسكران الثمل من أشباح، والكلمة معرّبة، وقد ظن العرب أنها جمع للوزن.

(٣) جاء في «اللسان»: ان أبا عبيدة قد قال: الأبابيل جمع لا واحد له. وهذا هو في كلامه على «طيراً أبابيل» الآية، وذلك أيضاً في كتابه «مجاز القرآن».

(٤) أقول: وما ذكر من أن المفرد «أسطورة» فقد صُنع حملاً على ان «أفاعيل» يأتي فيه المفرد «أفعولة»، وهكذا قالوا: أسطورة، ولم يعرف العرب الأسطورة على ما هو معروف فيها في عصرنا. وكذا لم يعرفوا «الأقصوصة»، بل ان هذه قد صير إليها بعد شيوع الجمع أقاصيص.

(٥) العجّول

(٦) الهزائز، يقابله في عامية أهل العراق في عصرنا: هَزاهز.

وفي «الصحاح»:

التعاجيب: العجائب، لا واحد لها من لفظها.

وأرض فيها تعاشيب: اذا كان فيها عشب نَبْذ متفرّق، لا واحد لها.

وذهب القوم شعارير، أي تفرّقوا، قال الأخفش: لا واحد لها.

وفي «نوادر أبي عمرو الشيباني»:

النهاسي: الدواهي، لا يعرف لها واحد.

والحراسين: العجاف المجهودة من الابل، ما سمعت لها واحداً[1].

وفي «فقه اللغة»، من ذلك:

المقاليد، والمذاكير، والمسام، وهي منافذ البدن، ومَراقُّ البطن: ما رقّ منه ولان، والمحاسن والمساوئ، والمهادح، والمقابح، والمعايب.

وفي «الصحاح»:

منه المشابه.

وفي «مختصر العين»:

الأباسق: القلائد، ولم يسمع لها بواحد.

أقول: وقد استدركت على ما جاء في «المزهر» مواد كثيرة أثبتُّها في غير هذه الورقات اليسيرة. وهنا لا بد لي من أن استدرك شيئاً على ما حررته في هذا الكتاب، كما أضيف فوائد أخرى.

---

(١) وقد ذكر ابن دريد في «الجمهرة» من هذا أسماء مواضع وغيرها وردت على صيغة الجمع ولسنا على علم من دلالة الجمع فيها وهي: سماهيج اسم موضع، وهَراميت لآبار مجتمعة في الدهناء، ومعاليق لضرب من التمر، وأثافت موضع باليمن، وأثارِب لموضع في الشام، ومَعافر لموضع باليمن.

وأبدأ استدراكي فأقول:

«تباريح» الشوق بمعنى توهّجه. وقد استعملوا الجمع، ولم يرد المفرد في استعمالاتهم، وكأنّ الجمع هذا قد اختص بدلالة لا تكون في «تبريح».

و«تباشير» الصبح أوائله، وكذلك تباشير كل شيء، وأنت لا تجد في استعمالهم «التبشير» على أنه مفرد. وهذا يعني أنهم انطلقوا بلفظ الجمع، ولم يفكروا في المفرد.

و«التَراتِر» للأمور العظام، ولم يكن من ذلك «ترتره» أو نحو ذلك.

و«التلاتل»» على البدل بهذه الدلالة.

و«التعاريج» من مصطلحات الجغرافيين في عصرنا، ولم يرد «التعريج» بمعنى عدم استقامة الشاطىء أو الساحل أو الحدود أو نحو ذلك، ذلك ان قولهم: عَرَّج على الدار بمعنى مرّ بها.

و«تعاجيب» الدهر بمعنى ما يكون فيه من عجب.

و«تفاطير» النبات: ما ينفطر منه، وهو أيضاً ما يخرج على وجه الغلمان والفتيات، قال:

تفاطير الجنون بوجه سلمى   قديماً لا تفاطير الشباب

ورُوي: «نفاطير» بالنون.

و«حذافير» الشيء أعاليه ونواحيه. وقد جاء من هذا المفرد «حذفار»، قال: «وقد بَلَغ الماء حِذفارها».

وقد وردت في الحديث: «فكأنما حيزَت له الدنيا بحذافيرها» أي بأسرها.

أقول: وهذه الدلالة لـ «حذافير» في هذا الحديث هي المعروفة المتداولة في العربية المعاصرة، فالحذافير فيها تعني الأجزاء الصغيرة التي تعلق بالمجموع.

وفي المعجمات المطولة: ان المفرد حذفار وحذفور، ولم يرد استعمال «حذفار» إلا في عجز البيت المتقدم!

ومن هذا أيضاً:

«العطاميس» التي وردت جمعاً ولم يرد المفرد «عَيطموس» في استعمالهم، والعيطموس من النوق هي التامّة الخلق الفتية، بل ورد في أشعارهم وأرجازهم الجمع، قال الراجز:

يا ربَّ بيضاء من العطامِسِ

وقد قصر الراجز «العطاميس» من أجل الوزن.

و«النخاريب والنخارب» وهي الخروق كبيوت الزنابير أو هي شقوق الحجر، وقلّ أن نجد «النخروب» وهو المفرد في استعمالهم.

ومن هذا الباب:

«الآلاء» وهي النِّعَم، قالوا: إن واحدها أَلىً، وإِلْيٌ، وإِلىً، وهذه الأخيرة مثل: مِعىً وجمعها أمعاء.

أقول: لم نقف على مفرد «الآلاء» بصوره الثلاث في استعمالهم، وكأنه من صنع اللغويين وهم ينظرون الى الأشباه والنظائر.

و«أمشاج» بمعنى الأخلاط، قال أبو عبيدة: المَشَج والمَشْجُ والمَشِج كل لونين اختلطا. وقد ورد في لغة التنزيل «نطفة أمشاج» وقالوا: هي اختلاط ماء الرجل وماء المرأة والدم والعَلَقة.

وقال ابو اسحاق الزجاج: أخلاط من مَني ودم.

وقال الأصمعي: أمشاج وأوشاج غزول داخَلَ بعضها في بعض.

أقول: ولم نقف على ما قيل إنه مفرد في استعمالهم، والمشهور هو الجمع.

ومن هذا: «الآناء» وقالوا في مفرده «الإِني» بفتح الهمزة وكسرها، والمعنى هو الوَهْن أو الساعة من الليل، وقد ورد في قولهم: «آناء» الليل وعطفوا عليه «أطراف النهار». أقول: ولم يرد في استعمالهم المفرد.

ومنه أيضاً: «الأنحاء» للجهات، وكأنها في الاستعمال بعيدة عن المفرد «نحـو» والمادة واحـدة، فالجمـع في استعمالـه قد يبتعـد شيئاً عن «نحـو» في استعماله.

ومن المفيد أن أشير الى ان «أنحـاء» تكون جمـع «نِحْي» للزقّ وقيل: «النِحي» الظرف للسمسن خاصة، وقد يجمع هذا على «نُحِيّ» و«نِحِيّ» أيضاً.

ومن هذا «الأرجاب» بمعنى الأمعاء، قال الأصمعي: لم يعرف واحدها. وكذلك «الأَشُدّ» لم يسمع لها المفرد.

وكذلك «الأثاث» لمتاع البيت لم يسمع لها مفرد، وقيل: مفردها «أثاثة»، وهذا شيء اهتدى إليه النحارير في صناعتهم اللغوية.

وإبل «أمغاص» لا واحد لها من لفظها. وفي كتاب «أدب الكاتب» لابن قتيبة باب لما اشتهر جمعه وأشكل واحده.

وقد أشار السيوطي في «المزهر» ٢/١٩٩ ـ ٢٠٦ الى فوائد جليلة في هذا الباب، وقد أشار الى المصادر التي ذكرت هذه الفوائد.

وقال ابن دريد في «الجمهرة» ٢/٧٥٤: المراهص: المراتب، ولم أسمع لها بواحد، قال الشاعر:

رَمَى بِـكَ في أخـراهُمُ تـركُـكَ العُـلى   وفُـضِّـلَ أقـوامٌ عـليـكَ مـراهـصـا

أقول: ويندرج في هذا: المحاسن والمساوئ، فلم يكن لهما مفرد، وأما حُسْن وسوء فغير مفردين لهما.

خاتمة

هذه فصول كتبتها في سعة العربية على تراخي أشهر طويلة، ولكني آثرت منذ البدء أن تكون منسجمة بعضها ببعض، ذلك أني رميت في كل منها أن أظهر ان العربية واسعة لا يمكن أن تنظمها قواعد مقرّرة.

ومن هنا كان الجهد الكبير الذي بذله النحويون على شموله وسعته غير وافٍ باستيعاب فوائد العربية الكثيرة.

ثم ان عملي الذي رميت أن يكون شاملاً في مواد من العربية قصدت منه أن يكون مادة تعتمد في وضع تاريخ هذه اللغة القويمة.

هل من «نحو» جديد؟

لقد فرض علينا هذا العصر حضارة جديدة، وقد استجبنا طائعين لألوان في هذه الحضارة نعمنا بخيرها الوافر، وحملنا أنفسنا مكرهين على قبول أشتات أخرى ما كان لنا منها غير شرّ عظيم. ثم كان ممّا هو خير ومنافع للناس أن أخذت العلوم تتقدم فابتكر جديد منها لا عهد للدارسين به منذ سنين خلت؛ واستحدثت طرائق في الدرس والبحث ولا سيما ما كان في ذلك من العلوم التطبيقية. على أن ما دُعي بالعلوم الانسانية لم ينل من هذه الثورة الجديدة ما كان لنظائرها من العلم الجديد القائم على التجربة في مراكز الدرس والبحث و«المختبرات»، وان كانت العلوم الانسانية قد اكتسبت «موضوعية» جديدة قربتها شيئاً ما من العلوم التجريبية.

وكان من هذا أن اكتسبت عامة «العلوم الاجتماعية» قدراً من المناهج الجديدة، فلم يبق التاريخ ولا الجغرافيا ولا علم الاجتماع ولا الشريعة والفقه كما كان الأمر عليه لدى أصحاب هذه العلوم. ولم تعالج الآداب والفنون على نحو ما كانت تبسط في المظان القديمة فهما وطريقة. وليست اللغة بدعاً بين العلوم الاجتماعية فقد شملها الفهم الجديد والطرائق الجديدة، وهكذا أفاد الدارسون اللغويون العرب مما جدّ في عصرنا من نظر جديد وعلم جديد.

غير أن طائفة من اللغويين العرب وأريد بهم «النحاة» قد ازورّوا عن هذا الجديد، ولم يأخذوا أنفسهم بشيء من مضامينه وطرائقه. وكأنهم أيقنوا أن

«نحوهم» قديم، وأن الخير كل الخير أن يظل الموروث القديم على قدمه. فلم يكن من نتائج هذا العلم المحافظ على السنن إلا أن يظل العلم النحوي في حيّزة القديم أصولاً وطرائق، وكأن هذا العلم ليس من العلم اللغوي الذي استحدث فيه من الأصول والطرائق ما أحاله الى مادة جديدة. لقد كان على النحاة في عصرنا أن يميّزوا بين شيئين هما: النحو القديم الذي لا بد أن يدرس في مظانه القديمة ليقف فيه الدارسون على النهج العلمي الذي شقى به الأقدمون، فكان من ذلك «كتاب» سيبويه و«أصول» ابن السراج و«مقتضب» المبرّد، ثم كتب ابن جنّي ثم سائر المصادر في القرنين الخامس والسادس، الى أن نصل في هذه السلسلة الى كتب المتأخرين في ألفية ابن مالك وشروحها. وهذا مما يفرضه علينا الدرس التاريخي لكل علم من العلوم. وينبغي ان يظل هذا الدرس بعيداً عن النقد الذي يخلص منه الدارسون الى الجديد، وكثيراً ما كان شيء من هذا لدى الدارسين في عصرنا، غير أنهم لم يسلموا من فهم ضال مضلّل أدّى بهم الى خطأ جديد كما سنتبيّن.

والشيء الثاني الذي كان على الدَّارسين أن يفقهوه أن يكون لنا نحو جديد لا يقتصر في جدِّته على إلغاء بعض المواد، وتغيير شيء منه لا يمس الا القليل الذي لا يعرض للأصول.

وهذا النحو الجديد لا بد أن يكون شيئاً من العلم اللغوي، وأريد بالعلم اللغوي أن يعرض للكلمة مفردة كما يعرض لها وهي داخلة في تركيب جملة. فهي مفردة لا بد أن توصف في بنائها واشتقاقها وبيان كونها فعلاً أو اسماً مع الاشارة الى حركتها ان كانت متحركة وسكونها ان كانت ساكنة، ولزوم حركة بعينها ان لزمت الحركة وسكونها إن لزمت السكون، وتغير الحركة وعدم تغيرها. وفي جملة ذلك مجال في الكلام على أحوال الكلمة وعلاقتها بغيرها علاقة ينساق منها الكلام على مسائل كثيرة هي أبواب النحو كالفعل والفاعل

والمفعول وغير ذلك. وللنحوي في أي من هذه الاشتات نظر خاص يدخل في باب النحو.

وليس للنحوي أن يعلّل ويُؤوِّل ليصل الى شيء يدخل في مادة النحو، ولنبسِّط القول موضحين فنقول: اذا كان الفاعل مرفوعاً والعلامة ظاهرة فليس للنحوي أن يقول: لِمَ كان الرفع؟ ومثل ذلك لا يقول في هذا الفاعل شيئاً إن خفيت الحركة كالاسم المقصور مثلاً، وهو غير مطالب ان يقول: ان علامة الرفع مقدرة بسبب كذا (التعذر أو الثقل) وعلى هذا لا بد من الغاء الاعراب التقديري.

وليس للنحوي أن يقول في الفاعل الذي لزم حركة بعينها لا تتغير (وهو البناء) نحو جاء هذا: ان الفاعل «هذا» مبني على الضم في محل رفع؛ وعلى هذا لا بد من الغاء الاعراب المحلّي.

واذا كنا نريد أن يتخفف نحو العربية الجديد في كثير مما درجنا عليه فاننا مدفوعون الى ذلك بسبب ما تمليه عليه قوانين التعلم في التربية الحديثة. إن آثار النحو القديم ما زالت واضحة في النحو المدرسي الوظيفي، ألا ترى ان الطفل في المدرسة الابتدائية لا بدّ أن يقول في «يكتبُ محمد» ان الفعل «يكتب» مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ثم يعقب على هذا فيتم الاعراب فيقول: ... مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم. وكأنه حين يقول: لتجرّده كأنما أريد له ان يظهر نمطاً في عقلية فلسفية تؤمن بالعلة والنتيجة.

ولنعد الى هذه العبارة مرةً ثانية فنقف على علم يلغي الضروري من المفاهيم النحوية أولها: ان كلمة «مضارع» لا تخدم المادة النحوية ولا تقترب من حقيقة هذا الفعل الذي ينصرف الى الحال أو الاستقبال مع التمييز بينهما بقرينة دالة تمنع ان يكون ما دل على الحال مفيداً الاستقبال، ولكن «المضارع» تسمية غريبة ليست من الوظيفة النحوية. انها تدل على «المشابهة» وان هذا الفعل يشبه

الاسم، وقول الأقدمين إنه اشبه الاسم قد ضيع الضروري من مادة الفعل وهو الدلالة على الحدث المقترن بزمن. والطفل البريء يُلقَى عليه هذا الاسم «مضارع» ولا يدري ما المضارع. وأذكر أني سألت طائفة كبيرة من الأطفال تتراوح أعمارهم بين الثانية عشرة والخامسة عشرة هذا السؤال فلم أحظ بجواب. وهذا أمر طبيعي ولنفرض أن احداً منهم، وكان ذكياً طُلعَةً سأل المعلم: ما المضارع: أترى ان في طوق المعلم أن يجيبه، ولو أجابه فقال له: ان هذا الفعل أشبه الاسم لكانت الطامّة الكبرى. وهكذا يدرج الأولاد يرددون لفظة المضارع دون أن يدركوا هذه التسمية الغريبة.

لقد أثقل النحو القديم على تراخي العصور بأشياء غريبة عن طبيعته فكانت من مواده الرئيسية وهذا الدخيل غير النحوي في مادته قد حمل الضيم عليه فشقى به الأقدمون وما زال الدارسون يشقون به في مختلف مراحل الدراسة وسنأتي على هذه العناصر الدخيلة.

وثانيها: إن في قولنا: «يكتبُ محمد» جملة فعلية، ولنقف قليلاً على «الجملة العربية» فنقول: أثبت النحاة الأوائل أن الجملة الفعلية ما بُدئت بفعل بخلاف الاسمية التي تبدأ بالاسم. وقد أدّى هذا الى أن تكون «يكتب محمد» غير «محمد يكتب» فالاولى فعلية، والثانية اسمية، والدارسون محمولون على القول بهذا العلم النحوي مع ادراكهم ان الجملتين أمر واحد، وليس بينهما الا التقديم والتأخير.

وبنوا على التفريق غير المقنع علم نحوي ثقيل، وهو ان «محمد» في الأولى فاعل، وفي الثانية مبتدأ، وان فاعل الفعل في الجملة الثانية ضمير لا وجود له يعود على «محمد» والجملة من الفعل والفاعل المتخيّل وغير المنظور، خبر للمبتدأ المتقدم وهو «محمد». ولست أدرك أيراد من الطفل الدارس أن يدرك هذا الخيال الذي أحبكت صوره فجاء على هذا النحو من العلم النحوي القديم. ان

الطفل يدرك ان «محمد» في الجملتين متصل بالفعل اينما كان موضع الفعل ولنُسمِّ هذا الاسم المتصل بالفعل شكلاً ومعنى «فاعلاً» وتنتهي اسطورية المبتدأ والخبر الجملة.

وما معنى الضمير المستتر «وجوباً»؟ تشعر أنهم مُحرَجون فاخترعوا هذه الكلمة ليسدُّوا الطريق على المعترض عليهم. والمستتر «وجوباً» ضرب من الخيال أقيم عليه هيكل نحوي ما زال الدارسون يشقون به.

أيجوز أن يظل نحو أقيم على أساسٍ هارٍ ضعيف كل الضعف هو النحو في آخر الزمان؟ ونحن ندرك ان العلم اللغوي قد تطور في شكله ومعناه تطوراً عجيباً، لكننا نصم آذاننا عن هذا الذي يضطرب به القوم في الدنيا المتقدمة فنظل في مادة النحو قدماء ملتزمون بالقديم مع أننا نأخذ بالجديد في سائر العلوم، أفنؤمن ببعض ونكفر ببعض.

كان على أهل العلم اللغوي من العرب في عصرنا أن يدركوا أن النحو القديم لا بد أن يبقى للدارسين ذوي الاختصاص، وهو النحو التاريخي، والدارس لهذا النحو القديم محتاج الى أن يدرك تطور الفكر النحوي، ومذاهب النحاة القدماء، وكيف أدركوا حقيقة العلم، والقدر الذي أنجزوه في العلم اللغوي التاريخي، ولكن ليس من العقل أن يظل هذا النحو بمواده وما يتعلق به من لوازم هو نحو العربية في القرن العشرين.

وثالثها: ان النحو القديم لم يُبنَ على أساس من العلاقات الشكلية في بناء الجملة، وأقصد من هذا أن «الفاعل» في النحو القديم الذي ما زلنا نقول به هو ما قام بالفعل أو قل أحدَث الفعل فاذا قلنا: «يكتب محمد»، فان محمداً قام بفعل الكتابة. ان هذا الفهم الضيق قد ولّد مشكلات فقولنا: انكسَرَ الزجاج ومات فلان، وغير هذا كثير لا يتوفر فيه حدّ الفاعل الذي قرروه والذي بقي الى يومنا هذا في النحو المدرسي. ولو أننا عدنا الى هذا النحو في عصرنا في حيّز

الكتب المدرسية وأشرنا الى علاقة الاسم بالفعل في هذه الجمل وانها علاقة اتصال وارتباط، وهو ما عبّر عنه أهل البلاغة بـ «الاسناد» ولجأنا الى فكرة «البناء» اي التركيب الذي سمّاه عبد القاهر الجرجاني بـ «النظم» لهان علينا عسر كبير، ولوصلنا الى القول ان جملة «كُسِرَ الزجاج» مثل جملة «انكَسَر الزجاج« في النظم والتركيب، وان «كُسِرَ» من صور الفعل، وأنها صورة «Forme» مثل «كَسَرَ» وتؤدّي ما تؤديه «انكَسَرَ».

اذا كان هذا فالقول بـ «نائب الفاعل» زيادة وفضول.

ولنقف قليلاً على مصطلح «نائب الفاعل» فنجد انهم اهتدوا اليه بسبب أنهم رأوا ان هذا الاسم هو مفعول به في المعنى، واذا كان «مفعول به» في المعنى، فليس له أن يكون فاعلاً فتوصلوا الى مصطلح هو سبيل الخلاص من المشكلة.

أقول: ومراعاة المعنى غير وارد في النحو، ومن أجل ذلك قلت: ان النحو بناء يجمع بين أجزائه علاقات في الشكل، ولو أردنا التمسك بالمعنى لقلنا في جملة: «انكَسَرَ الزجاجُ»، وجملة: «ماتَ محمدٌ»، ان «الزجاج» و«محمد» مفعول به لانهما وقع عليهما الفعل، وليس الأمر كذلك.

وبسبب من تقييد الجملة الفعلية بما بدئت فيه من الفعل نجد من العلم النحوي ما كان أغنانا عنه، فقد قالوا في قوله تعالى ﴿**وإن أحدٌ من المشركين استجارَكَ فأَجرْه**﴾ إن «أحد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور «استجارَكَ» والتقدير: وإن استجارَكَ أحد من المشركين استجارك... وحجتهم في هذا القول الذي لا يمكن الأخذ به في النحو الحديث، أنّ «إنْ» الشرطية لا بد من دخولها على فعل يتصدر الجملة الفعلية، فلمّا وَليهَا اسم، قالوا مقولتهم هذه وقدّروا فعلاً محذوفاً يفسّره المذكور بعد «أحد» في الآية وهو «استجارك» وهذا الفعل المذكور هو مفسِّر، والمفسِّر هو وجملته لا محل له من الاعراب.

ولو أنهم جعلوا الجملة الفعلية ما كان فيها «المسند» فعلاً حيثما كان موضعه لتخلصوا من هذه الأشتات الملفقة التي أفقدت النحو طبيعته اللغوية.

ألا ترى ان من الظلم ان نبقى آخذين في النحو الحديث وفي مدارس المتعلمين الأوائل بهذه المقولات القديمة؟!

وقد كنت قد كتبت في نقد النحو القديم كتباً ثم شرعت في بسط الأسس التي نقيم عليها الجديد مبتدئاً بدراسة الأصوات اللغوية، ثم تركيب الكلمة فالجملة مشيراً الى الأحوال التي تتصف بها الكلمة في حشو الجملة وما تفتقر إليه من الأدوات.

وبحسبي أن أختم هذه الأمثلة لما حفل به النحو القديم من مواد غريبة أساءت للمفهوم النحوي، ومن ذلك: باب «الاشتغال» في قولهم: «إن أخاك قابلته فأكرمه».

لقد قالوا في نصب «أخاك» أنه منصوب على «الاشتغال» أو أنه اسم «مشغول عنه» ومعنى ذلك ان الفعل بعده «قابلتَه» قد نصب ضمير الاسم المتقدم «أخاك» فلم ينصبه واشتغل بنصب ضميره فنصبه إذن على «الاشتغال» وهو «مشغول عنه».

أليس هذه من الألاعيب، وعندي أن الاسم منصوب لأنه مفعول به قدّم على فعله، والضمير في قابلته هو اشارة عائدة على الاسم المتقدم ولا حاجة أن نقول انه في محل نصب، وبهذا تنتهي هذه المسألة.

ومن ذلك أيضاً ما أسموه «باب التنازع» ومعناه أن فعلين «تنازعا» أي تخاصما، وأن كلاً منهما يتطلب معموله اي الفاعل، فكيف يكون الأمر في قولهم: «قامَ وقَعَدَ أخوك» قال البصريون: تنازع الفعلان، والعمل للأول لسبقه، فالفاعل «أخوك» هو فاعل «قام» وأما فاعل «قَعَدَ» فضمير مستتر.

وقال الكوفيون: تنازع الفعلان، والفاعل «أخوك» هو فاعل «قَعَدَ» لقربه منه، وأما فاعل «قام» فضمير مستتر.

أليس هذا من الفضول، وهل يكون من العقل أن يكون شيء من هذا في كتبنا المدرسية؟

قلت: لولا أني أردت الاستشهاد بالنماذج المفيدة لبيان فساد منهجنا في تدريس النحو المعاصر، لاستطعت أن آتي بالكثير من هذه الشواهد التي تحفزنا الى وضع نحو جديد يخدم الفصيحة المعاصرة التي أحرزت من التطور الكبير في كلمها ونحوها وصرفها.

وكأن نفراً من المعاصرين قد أراد أن يفيد من الجديد اللغوي الذي كتبه الغربيون في علم اللغة الحديث، وليس من ضير أن نفيد من هذا الجديد كما أشرت، ولكنني أقول ينبغي لهذا النفر من الدارسين أن يكونوا على دراية وافية بالعلم القديم الموروث في نحو العربية وما يتصل بنظامها وأبنيتها.

أقول هذا لأنبّه على أن هذا النفر على اخلاصه للعلم لم يستطع أن يفيد من الجديد لقلة بضاعته في القديم، فلم يتهيأ أن يختار من الجديد ما يلائم العربية ولا يهدم أصلاً من أصولها.

ولو كان هؤلاء على علم واف بالعربية الموروثة لاستطاعوا أن يتخذوا من الجديد النافع ما يعين على بناء هيكل جديد.

وربما كان هؤلاء مقصرين في دأبهم تقصير أولئك الذين لم يكن لهم من العلم الجديد حظ، الذين عمدوا الى النحو القديم ناقدين مبتدعين أشياء جديدة لم تسلم من عيوب النحو القديم. لقد عاب هذا النفر الأخير على النحو القديم غلوه في القدير والتأويل منطلقين من فكرة سليمة هي أن النحو وصف

للكـلام المنطوق أو المكتـوب، وعلى هـذا كـان من العلم إلغـاء التـأويـلات والتقديرات التي حفل بها النحو القديم.

أقول: هذا كلام سليم، ولكنهم حين كتبوا آراءهم في النحو الجديد، أو حين حرروا نحواً لم يسلموا من تأويل جديد ظَنوا أن جدّته تشفع له.

وهكـذا لم نتقدم كثيـراً بين دعـاة الجديـد الذين عـرفوا العلم الغـربي (Linguistics)، ولم يستوفوا العلم بالموروث القديم، وبين نفر آخر لم يعرف هذا الجديد الوافد، ولكنهم عكفوا على الموروث ناقدين فوقعوا في خطأ جديد.



فهارس الكتاب



(١)

فهرس الآيات الكريمة



(٢)
فهرس الحديث الشريف

(٣)

فهرس الشعر والشعراء

قافية الهمزة

قافية الباء

قافية التاء

قافية الجيم

قافية الحاء

فأنتَ من الغوائل حين تُرمَى	ومن ذمّ الرجال بمُنتزاحِ	٣٤
رَمَى الله في عَينَيْ بثينةَ بالقذَى	وفي الغُرّ من أنيابها بالقوادحِ	٧٤
ألم تعلمْ، لحاك الله، أني	أجمُّ إذا لقيت ذوي الرماح	٧٤
لقد كان لي عن ضَرّتين عَدِمتني	وعمّا ألاقي منهما مُتَزَحْزَحُ	٧٥

قافية الدال

لَنعمَ امرءاً أوسٌ إذا أزْمة عَزَت	ويمَّمَ للمعروف ذو كانَ عوَّدا	٨
تزوَّدَ مثلَ زاد أبيك فينا	فنِعمَ الزاد زادُ أبيكَ زادا	١٠
فما كعبُ بن مامةَ وابنُ سُعدى	بأجودَ منك يا عمر الجوادا	١٠
يظلّ به الحِرباء يمثل قائماً	ويُكثر فيه من حنين الأباعدِ	١٨
أأبيُّ لا تبعَد، وليس بخالدٍ	حيٌّ ومن تُصب المَنون بعيدُ	١٩
ألَم يأتيك، والأنباء تَنحي	بما لاقت لَبون بني زيادِ	٣٣
يا صاحبيَّ فَدَت نفسي نفوسكما	وحيثما كنتما لا قيمتا رَشَدا	٤٥
إن تحملا حاجة لي خفٌّ محملها	تَستوجبا منّةً عندي بها ويدا:	٤٥
أن تقرآنِ على أسماء ويحكما	منّي السلام وأن لا تُشعرا أحدا	٤٥
مهلاً فداءٌ لك الأقوام كلّهُمُ	وما أُثمِّر من مالٍ ومن وَلَد	٧٤

قافية الراء

كأنّ الحصى من خلفها وأمامها	إذا نجلته رجلها خَذْفُ أعسرا	١٢

قافية السين

قافية الصاد

قافية العين

قافية الفاء

قافية القاف

قافية الكاف

قافية اللام

فلم أرَ مثلها خُباسة واحدٍ	ونَهْنَهْتُ نفسي بعد ما كِدتُ أفعَلَهْ	١٠١
فرأيتنا ما بيننا من حاجزٍ	إلّا المِجَنّ ونَصْل أبيضَ مِفصَلِ	١٠٦
فديتك أعدائي كثير وشُقّتي	بعيدٌ وأشياعي لديكِ قليل	١٢٠
فمثلكِ حُبلَى قد طرقتُ ومُرضعٌ	فألهَيْتُها عن ذي تَمائمَ مُحوِلِ	١٢٢
ولقد سَرَيت على الظلام بمِغشَمٍ	جَلْدٍ من الفتيان غيرِ مُثَقَّلِ	١٢٢
وإنّ الذي يسعَى ليفسدَ زوجتي	كساعٍ إلى أسد الشَّرَى يستبيلُها	١٢٥
كأنّي ورحلي إذا رُعتُها	على جَمَزَي جازئٍ بالرمالِ	١٣١
فلا مُزنةٌ وَدَقَت وَدْقَها	ولا أرض أبقَلَ إبقالُها	١٣٣
شبابٌ كأنْ لم يكنْ	وشيبٌ كأنْ لم يَزَلْ	١٦١

قافية الميم

بني ثُعَلٍ لا تُنكِعوا العَنْزَ شِرْبها	بني ثُعَلٍ مَن ينكَع العنزَ ظالم	١٩
فظلّا يَخيطان الوَراقَ عليهما	بأيديهما من أكل شرّ طَعام	٣٤
إذا لم تكُ المِرآةُ أبدَتْ محاسناً	فقد أبدَت المرآة جَبْهةَ ضَيْغَم	٤٣
لكِ الله من مفجوعةٍ بحبيبها	قتيلة شوق غيرِ مُلْحقها وَصْما	٥٢

قافية النون

قافية الهاء

قافية الياء

الأرجاز

لا صُمَّ لـولا أن بَـكْـراً دونـكـا	يـعـبـدك الـنـاس ويـفـجـرونـكـا	٧٢
ما زال منا عَثَجٌ يأتونكا		
أقـول إذْ خَـرَّتْ عـلى الـكَـلـكـالِ	بـانـاقـتـا مـا جُـلـتِ مـن مجـال	٣٣
عَـيـطـاء جمّـاء الـعـظـام عُـطـبـول	كـأنّ في أنـيـابهـا الـقَـرَنْـفـولْ	٣٤
أمـرَعَـت الأرض لـوانّ مـالـهـا	لـو انّ نُـوقـاً لـكَ أو جمـالا	٤٤
أو ثَلّةً من غَنَم إمّا لا		
يوشِك أن تبلغ منتَهى الأجَلْ	فـالـبِّرَّ لازمْ بـرجـاءٍ ووَجَـلْ	١٠٥
متى تقول القُلُصَ الرواسما	يُـدنـينَ أُمَّ قـاسـم وقـاسـمـا	١٠٣
مـا بَـرئـتْ مـن ريـبـةٍ وذَمٍّ	في حـربـنـا إلّا بـنّـات الـعـمِّ	١٥٩
ومَـهْـمَـهَـيْنِ قَـذَفـيْنِ مَـرْتـين	ظَـهـراهما مثـلُ ظـهـور التّرسَينْ	٤٠
أعـرف مـنـهـا الجـيـدَ والـعـينانـا	ومِـنْـخَـرَيـنِ أشْـبَـهـا ظَـبْـيـانـا	٢٠



(٤)

فهرس المصادر

١ - البخاري، الجامع الصحيح (ط. مصر).

٢ - ابن مالك، شواهد التوضيح (عالم الكتب، بيروت).

٣ - السيوطي، شرح شواهد المغني (طبع مصر ١٣٢٢هـ).

٤ - ابن يعيش، شرح المفصل (ط. مصر).

٥ - ديوان، امرئ القيس (ط. دار المعارف بمصر).

٦ - المرزوقي، شرح الحماسة (ط. مصر ١٣٧٣هـ).

٧ - الزمخشري، أساس البلاغة (ط. مصر).

٨ - ابن منظور، لسان العرب (دار صادر ودار بيروت).

٩ - سيبويه، الكتاب (ط. مصر ١٢٩٩).

١٠ - البغدادي، خزانة الأدب (ط. مصر ١٢٩٩).

١١ - ابو علي القالي، الأمالي (ط. ١٩٢٦م).

١٢ - ديوان الهذليين (ط. مصر).

١٣ - ديوان المفضليات للمفضل الضبي مع شرحه لابي محمد القاسم بن محمد بن بشار الانباري (ط. بيروت ١٩٢٠).

١٤- مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق (من منشورات معهد البحوث والدراسات في الجامعة العربية)

١٥- ابو داود، السنن (ط. مصر).

١٦- لجنة خاصة، المعجم العربي الأساسي (من منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم).

١٧- المبرد، الكامل (المكتبة التجارية)

١٨- مجلة المجمع الهندي (العدد المزدوج ١ ـ ٢) ١٤٠٢هـ

١٩- الأعشى، الديوان (ط. مصر).

٢٠- الاصمعي، خلق الانسان (ط المطبعة اليسوعية ببيروت).

٢١- ياقوت، معجم البلدان (المطبعة الأوروبية)

٢٢- فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (إحياء التراث العربي ـ بيروت).

٢٣- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (بتحقيق الطناحي).

٢٤- ديوان الفرزدق (بتحقيق الصاوي، القاهرة).

٢٥- الانباري (ابو البركات)، منشور الفوائد (ط. بيروت ١٩٨٣).

٢٦- ابن الجواليقي، المعرّب (بتحقيق أحمد محمد شاكر، ط. دار الكتب المصرية).

٢٧- ابو زيد، النوادر (ط. اليسوعية في بيروت).

٢٨- ديوان رؤبة في (مجموع أشعار العرب، طبع اوربا).

٢٩- ابن جني، الخصائص، (طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية).

٣٠- السيوطي، المزهر (تحقيق محمد أحمد جاد المولى وصاحبيه (نشر البابي الحلبي).

٣١- ابن دريد، الجمهرة (ط. حيدر اباد . الدكن).

٣٢- ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة (ط. بيروت، ١٣٧٤هـ).

٣٣- الجاحظ، البيان والتبيين (ط. الخانجي بتحقيق عبد السلام هارون).

٣٤- الطبري (ابن جرير)، تاريخ الأمم والملوك (بتحقيق أبي الفضل ابراهيم، دار المعارف).

٣٥- أبو محمد الحسن بن أحمد بن عبد الرحمن، خلق الانسان في اللغة (نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٨٦.





لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
مع تحيات أ. علاء الدين شوقي

(٥)

فهرس مواد الكتاب